جُمهُورِيَّةُ العِرَاق
وِزَارَة التَّعلِيم العالي وَالبَحثِ العِلمِيّ
جَامِعَة كَربلَاء/ كُلِّيَّة التَّربِيَة للعُلُوم الإنسَانِيَّة
قِسم اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ/ الدِّرَاسَات العُليَا

مَا احتَمَلَ أَربَعَةَ أَوجُهٍ إِعرَابِيَّةٍ عِندَ السَّمِينِ الحَلَبِيّ (ت: 756هـ) فِي كِتَابِهِ الدُّرّ المَصُون فِي عُلُومِ الكِتَابِ المَكنُونِ

دِرَاسَةٌ نَحوِيَّةٌ دلَالِيَّةٌ

رِسَالَةٌ تَقَدَّمَ بِهَا الطَّالِب

حسَّان عَبَّاس فاضل

إِلى مَجلِسِ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ في جَامِعَة كَربَلَاء وَهي جُزءٌ مِن مُتَطَلَّبَاتِ نَيلِ شَهَادَةِ المَاجِستير فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا / لُغة.

بإشرَاف:

الأستَاذ المُسَاعِد الدُّكتُور:
أُسَامَة عَبد الغَفُور نصَيِّف

1445هـ
2023م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيْمُ

(سورة يوسف: الآية: 2)

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

أَشهَدُ أَنَّ إعدَادَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ المَوسُومَةِ بِـ(مَا احتَمَلَ أَربَعَةَ أَوجُهٍ إِعرَابِيَّةٍ عِندَ السَّمِينِ الحَلَبِيِّ (ت: ٧٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الدُّرُ المَصُونُ فِي عُلُومِ الكِتَابِ المَكنُونِ دِرَاسَةٌ نَحوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ) الَّتِي قَدَّمَهَا الطَّالِبُ **(حَسَّان عَبَّاس فَاضِل الرُّبَيعِي)** قَد جَرَى تَحتَ إِشرَافِي بِمَرَاحِلِهِ كَافَّةً، فِي قِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ- كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإِنسَانِيَّةِ- جَامِعَةِ كَربَلَاءَ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أُرَشِّحُهَا لِلمُنَاقَشَةِ.

الإمضاء:

أ.م.د. أسامة عبد الغفور نصيف

(المشرف)

التاريخ: ١٦/١٠/٢٠٢٣

بِنَاءً عَلَى إِقرَارِ المُشرِفِ أُرَشِّحُ الدِّرَاسَةَ لِلمُنَاقَشَةِ:

الإمضاء:

أ.د. ليث قابل الوائلي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ: 16/10/2023

(قرار لجنة المناقشة)

نَشهَدُ نَحنُ أَعضَاءُ لَجنَةِ المُنَاقَشَةِ، أَنَّنَا اطَّلَعنَا عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ المَوسُومَةِ بِـ(**ما احتَمَلَ أَربَعَةَ أَوجُهٍ إعرَابِيَّةٍ عِندَ السَّمِينِ الحَلَبِيِّ (ت: ٧٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الدُّر المَصُون فِي عُلُومِ الكِتَابِ المَكنُونِ دِرَاسَةٌ نَحوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ**) الَّتِي قَدَّمَهَا الطَّالِبُ: (**حَسَّان عَبَّاس فَاضِل الرُّبَيعِيّ**)، وَقَد نَاقَشْنَاهُ فِي مُحتَوَيَاتِهَا وَفِي مَا لَهُ عَلَاقَةٌ بِهَا، وَنَرَى أَنَّهَا جَدِيرَةٌ بِنَيلِ شَهَادَةِ الماجِستير فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا، بِتَقدِيرِ ( ).

الإمضَاء:

الاسم: أ.د. **فلاح رسول حسين**

(رَئِيسًا)

التاريخ: ٧ /١٢/ ٢٠٢٣م

الإمضَاء

الاسم: أ.م.د. **رياض رحيم ثعبان**

(عُضوًا)

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

الإمضَاء:

الاسم: أ.م.د. **خير الله مهدي جاسم**

(عُضوًا)

التاريخ: ١٢/ ١٢/ ٢٠٢٣م

الإمضَاء

الاسم: أ.م.د.**أسامة عبد الغفور نصيف**

(عُضوًا وَمُشرِفًا)

التاريخ: ٧/ ١٢/ ٢٠٢٣م

صادقَ مجلسُ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ/ جَامِعَة كَربَلَاءَ عَلَى قَرَارِ اللَّجنَةِ.

الإمضَاء

الاسم: أ.د. **صباح واجد علي**

عميدُ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ

التاريخ: ٢٣/ ١ /٢٠٢٤م

إهداء

إلى من أبصرتُ بها طريق حياتي, واستمديتُ منها قوتي وزادتني ثقة بنفسي, إلى الكفاح الذي لا يتوقف, إلى الشامخة التي علّمتني معنى الإصرار وأن لا شيء مستحيل في الحياة مع قوة الإيمان والتخطيط السليم, إلى ينبوع العطاء المتفاني مدى عمري, إلى والدتي الغالية, أَمدَّ الله في عمرها, وألبسها ثوب الصحة والعافية إنه سميع مجيب.

إلى الشهيدينِ السعيدينِ: أبي وأخي رحمَكما الله وأسكنكما الفردوس من جنانه.

إليكم أهدي ثمرة جهدي.

المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
1	المقدمة	أ- هـ
2	التمهيد	1- 12
3	الفصل الأول: الأوجه الأربعة في الجمل	13- 85
4	المبحث الأول: الأوجه الأربعة في الجملة الاسمية	16- 52
5	المبحث الثاني : الأوجه الأربعة في الجملة الفعلية	53- 85
6	الفصل الثاني: الأوجه الأربعة في شبه الجملة	86- 140
7	المبحث الأول: الأوجه الأربعة في الظرف	89 - 117
8	المبحث الثاني: الأوجه الأربعة في الجار المجرور	118- 140
9	الفصل الثالث: الأوجه الأربعة في الكلمة المفردة	141- 190
10	المبحث الأول: الأوجه الأربعة في الأسماء	143- 169
11	المبحث الثاني: الأوجه الأربعة في المصادر	170- 190
12	الخاتمة	191-193
13	المصادر والمراجع	194- 212
14	الملخص باللغة الانجليزية	A-b

الملخص

ما جاز فيه أربعة أوجه إعرابية عند السمين الحلبي (ت:756هـ) في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون دراسة نحوية دلالية

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على رسول الله حبيب إله العالمين وخاتم الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين.

تهدف هذه الرسالة إلى بيان الأسباب والمسوغات للأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, وبالخصوص الأوجه الأربعة للمفردات والجمل وأشباه الجمل, وما تؤديه هذه الأوجه من اختلاف في المعنى فكانت الدراسة نحوية دلالية, والدافع لاختيار هذا الكتاب من دون غيره هو لكثرة المواضع التي لها أربعة أوجه إعرابية, إذ يصل عددها لأكثر من مئة وثلاثين موضعا, ولتجنب التكرار في الأوجه الإعرابية, اخترت منها ثمانية عشر موضعا مختلفا, قسمتها على ثلاثة فصول لكل فصل ست مسائل, ولكل مبحث ثلاث.

فكان الفصل الأول عن الأوجه الأربعة التي يحتملها محل الجمل, وكان على مبحثين: الأول الأوجه الأربعة في الجمل الاسمية, والثاني الأوجه الأربعة في الجمل الفعلية.

أما الفصل الثاني فكان عن الأوجه الأربعة في شبه الجملة, وكان على مبحثين أيضا: الأول الأوجه الأربعة في الظروف, والثاني الأوجه الأربعة في الجار والمجرور.

وأما الفصل الثالث فكان عن الأوجه الأربعة في الكلمة المفردة, ولا يختلف عن سابقيه فكان على مبحثين أيضا: الأول الأوجه الأربعة في الأسماء, والثاني الأوجه الأربعة في المصادر.

وسبقت الفصول مقدمة وتمهيد وتلاها خاتمة لأهم النتائج, وقائمة بالمصادر والمراجع, يتلوها فهرست.

والتعدد الإعرابي في اللغة العربية هو من باب السعة والمرونة في اللغة العربية, إذ يمكن إعطاء أكثر من حكم إعرابي للفظة واحدة أو جملة, وهذا بحد ذاته إعجاز قرآني.

المقدمة

المقدمة

الْحَمْدُ للهِ عَلى ما أنْعَمَ، وَلَهُ الشُّكْرُ على ما أَلْهَمَ، وَالثَّناءُ بِما قَدَّمَ، مِنْ عُمومِ نِعَمٍ ابْتَدَأها، وَسُبُوغ آلاءٍ أسْداها، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ خلقِهِ، محمدٍ وآلِهِ، حَملةِ وَحيهِ، وَعَيبَةِ عِلمِهِ، الَّذين أذهبَ عَنهم الرِّجسَ وَطَهَّرَهُم تَطهيرًا

أما بعد:

فيُعدُّ التعدد الإعرابي واحدا من الموضوعات المهمة في الدرس النحوي قديما وحديثا، إذ يمثل جابنا من السعة التي تنماز بها اللغة العربية وقواعدها، ومن هنا اهتم اللغويون بالتعدد وضمنوه في نتاجهم الفكري، ويسهم هذا التعدد في تعدد المعنى واختلافه، لأن الاختلاف في الإعراب يؤثر في المعنى، فالإعراب هو الإبانة عن المعنى، ومن هنا اتخذ بعض المفسرين هذا الأمر لبيان المعاني التي تدل عليها الآيات مستندين على التوجيه الإعرابي للآيات في إيضاح معانيها، ومن هؤلاء المفسرين السمين الحلبي الذي صبَّ جل اهتمامه وخلاصة تجربته وزبدة علمه في هذا الجانب، فأخرج لنا كتابه الدر المصون الذي زخر بالتعدد الإعرابي لكثير من الآيات الكريمة، مبينًا الوجوه التي تحتملها ومرجحا بعضها على بعض، واختلف عدد الأوجه من آية لأخرى حتى وصل في بعضها إلى تسعة أوجه، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة للبحث في هذا الاختلاف وأسبابه، وتقصي هذه الأوجه وبيان رأي النحويين فيها، فكان الاختيار على ما يحتمل أربعة أوجه منها.

وتهدف هذه الرسالة إلى بيان الأسباب والمسوغات للأوجه الإعرابية التي ذكرها السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, ولا سيما الأوجه الأربعة للمفردات والجمل وأشباه الجمل, وما تؤديه هذه الأوجه من اختلاف في المعنى فكانت الدراسة نحوية دلالية, والدافع لاختيار هذا الكتاب من دون غيره لكثرة المواضع التي لها أربعة أوجه إعرابية, إذ يصل عددها إلى أكثر من مئة وثلاثين موضعا, ولتجنب التكرار في الأوجه الإعرابية, اخترت منها ثمانية عشر موضعاً مختلفاً, قسمتها على ثلاثة فصول لكل فصل ست مسائل, ولكل مبحث ثلاث, يسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها خاتمة.

أما التمهيد فكان للتعريف بالسمين الحلبي وكتابه الدر المصون وكذلك بيان التعدد الإعرابي في الدرس النحوي، واشتمل الفصل الأول على الأوجه الأربعة في الجمل، فكان على مبحثين: الأول الأوجه الأربعة في الجملة الاسمية والآخر الأوجه الأربعة في الجملة الفعلية، وتضمن الفصل الثاني الأوجه الأربعة في شبه الجملة وكان أيضا على مبحثين: خصص الأول منها للأوجه الأربعة في الظرف، والآخر للأوجه الأربعة في الجار والمجرور، ودرستُ الفصل الثالث الأوجه الأربعة في الكلمة المفردة، وقُسِّمَ على مبحثين: الأول منها الأوجه الأربعة في الأسماء والآخر الأوجه الأربعة في المصادر، ثم الخاتمة التي تضمنت أبرز النتائج، وبعدها قائمة بروافد الدراسة من مصادر ومراجع.

أما صعوبات هذه الدراسة وما رافقتها، فهي تتمثل في سعة الموضوع وكثرة المسائل التي ذكرها السمين الحلبي والتشابه بينها في مواضع كثيرة، وكذا الربط بين الاختلاف في التوجيه النحوي وما يرافقه من تغيير في الدلالة، وهذا التغيير ليس في كلام شاعر أو كاتب وإنما هو في القرآن الكريم الذي يصعب الاجتهاد في معانيه أو الاحتمال فيها، لما فيه من أحكام فقهية وعبادية مختلقة, واتبعت المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة, وأما الكتب التي اعتمدت عليها فكثيرة, منها نحوية ومنها كتب تفسير, أما النحوية فكان أهمها كتاب سيبويه, والمقتضب للمبرد, والأصول في النحو لابن السراج, واللمع والخصائص لابن جني, وعدد من كتب المحدثين, أما كتب التفسير فكان أهمها التفسير الكبير للرازي, والبحر المحيط في التفسير لابن حيان الأندلسي.

وهناك دراسات سابقة اختصت بدراسة موضوعات أُخر في الدر المصون منها: (السمين الحلبي ودراساته النّحوية في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (أطروحة), هيثم طه ياسين ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2001م), و (علل التعبير القرآني عند السمين الحلبي (ت 756هـ), (رسالة) , رنا هادي صالح, الجامعة الإسلامية, بغداد , كلية الآداب), و(السمين الحلبي نحويا من خلال كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (رسالة) مراد علي, جامعة مؤته, و (ردرود السمين الحلبي على ابن عطية الأندلسي في الدر المصون (رسالة), خالد عبد الله عبده, السعودية , جامعة ام القرى), و (الشواهد الشعرية في كتاب الدر

المصون تحليل ودراسة لغوية, (رسالة) أحمد خضر أحمد رزق, الجامعة الأردنية, و (أثر المعنى في تعدد الأوجه الإعرابية في سورة البقرة في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي, أحمد حمدان حطاب, جامعة مؤته), و(الأوجه الإعرابية المفسدة للمعنى في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, الباحثة مُوضي بنت عبد الله بن موسى كاملي, (رسالة) جامعة جازان السعودية, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, ط1, دار النابغة للنشر والتوزيع, 1441 هـ -2020م: 21-22).

وبالشكر تدوم النعم, فلا بدَّ لي أن أشكرَ من كان لهم الأثرُ الأبرز والأكبر في إتمام هذه الدراسة، وأخصُّ بذلك، الاستاذ المساعد الدكتور أسامة عبد الغفور مشرف هذه الدراسة، لما كان له من توجيهات سديدة أغنت هذه الدراسة، وجعلتها على هذا النحو، فما فيها من هنات فهو نتاج تقصيري في أداء ذلك.

والشكر موصول إلى عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور صباح واجد علي، والمعاونين العلمي والإداري، لما قدموه من تعاون مع طلبة الدراسات العليا، وأقدم الشكر موصولا إلى القسم الموقر قسم اللغة العربية ممثلا برئيسه الأستاذ الدكتور ليث قابل الوائلي، وأساتذة القسم جميعًا ولا سيما ممّن درست على أيديهم.

وختامًا أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل مقبولًا ومفتاحا لدراسات أُخر تفيد العربيةَ ونحوَها، وتقوّمَ ما اعوجّ من هذه الدراسة؛ لأنَّ كلَّ عمل عرضة للنقص، والنقد يبيِّنُ مواطن الخلل، والله ولي التوفيق.

التمهيد

السمين الحلبي وكتابه (الدر المصون) والتعدد الإعرابي

وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: السمين الحلبي.

الثاني: كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

الثالث: التعدد الإعرابي.

السمين الحلبي وكتابه (الدر المصون) والتعدد الإعرابي:

أولا: السمين الحلبي:

اسمه:

اتفق المؤرخون على اسمه واسم أبيه واختلفوا في ما بعد أبيه فكانوا على قسمين:

الأول: أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود أبو العباس الحلبي المعروف بالسمين النحوي[1]، والآخر: أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين المعروف بالسمين[2].

كنيته, وألقابه:

أبو العباس[3], ويلقب بـ شهاب الدين[4], السمين الحلبي[5], السمين النحوي[6], نزيل القاهرة[7].

ولادته ونشأته :

([1]) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء, شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ), مكتبة ابن تيمية, عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر: 152/1.

([2]) ينظر: الأعلام: خير الدين الزركلي، ط4, دار العلم للملايين، بيروت، 1979م: 274/1.

([3]) المصدر نفسه: 274/1.

([4]) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي, محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ), دار الكتب العلمية, بيروت, راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر: 101/1.

([5]) ينظر: بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا, لبنان: 402/1.

([6]) المصدر نفسه: 402/1.

([7]) المصدر نفسه: 402/1.

اتفق المؤرخون على أَنَّ الحلبي ولد بمدينة حلب، ونشأ فيها، وتلقى أَوّل علومه في مدارسها، وارتحل إلى مصر، فدرس على يد شيوخ القاهرة وأكابر علمائها، ولم تذكر المصادر التي بين أيدينا تاريخ ولادته ولو تقديراً[1]، ولم تطلعنا الدراسات التي قامت على السمين الحلبي، على الجانب الأول من حياته وكيف نشأ، ولا نعرف من حياته الخاصة كثيراً[2] .

<u>شيوخه</u>[3]:

01 تقي الدّين الصَّائغ: هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم الملقب بـ(التقي) أو (تقي الدّين)[4] المعروف بـ(الصَّائغ) الشّافعي[5] ، شيخ القراء ومسندهم الفقيه[1]، رحل إليه كثير من الطلاب لانفراده بعلم الرواية والدراية[2]، ولد

([1]) ينظر: طبقات المفسرين : 101-102.

([2]) ينظر: السمين الحلبي ودراساته النّحوية في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (أطروحة) هيثم طه ياسين، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2001م: 10، ودراسة الظواهر اللغوية والنّحوية في القراءآت الواردة في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت 756هـ)، (أطروحة) صالح ذيب الجبوري، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2002م: 5 .

([3]) ينظر: علل التعبير القرآني عند السمين الحلبي (ت 756هـ), (رسالة) , للطالبة رنا هادي صالح, الجامعة الإسلامية, بغداد , كلية الآداب: 6 ـ 8.

([4]) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة,: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط1, دار إحياء الكتب العربية, عيسى البابي الحلبي وشركاه, مصر, 1387هـ -1967م.

([5]) الوافي بالوفيات, صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ), تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت,1420هـ - 2000م: 146/2.

سنة (636هـ) وتوفي سنة (725هـ)[3]، وقد أخذ الحلبي عنه علم القراءآت[4].

02يونس الدبابيسي: هو فتح الدين أبو النون يونس بن إبراهيم بن داود الدبابيسي[5]، ولد سنة (635هـ)، وتوفي (رحمهُ الله) بمصر في جمادى الأولى سنة (729هـ)[6]، وقد جاوز التسعين بيسير[7]، وأخذ عنه الحلبي علوم الحديث[8].

03العشاب: هو الإمام المقرئ أحمد بن إبراهيم بن محمد بن يوسف القرطبي المعروف بـ(العشاب)[9]، ولد في ربيع الأول سنة (649هـ)[10]، من آثاره تفسير

صغير وكتاب في المعاني والبيان[1]، توفي بالقاهرة سنة (736هـ)[2].

([1]) ينظر: طبقات الشّافعية, عبد الرحيم الأسنوي (جمال الدين), (ت: 772هـ), تحقيق: كمال يوسف الحوت, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, 1407هـ, 1987م.: 147/2.

([2]) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ), تحقيق: محمد عبد المعيد ضان, ط2, مجلس دائرة المعارف العثمانية, صيدر اباد, الهند, 1392هـ, 1972م: 410/3.

([3]) حسن المحاضرة : 217/1.

([4]) غاية النهاية في طبقات القراء: 65/2-66.

([5]) شذرات الذهب في أخبار من ذهب, عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ), تحقيق: محمود الأرناؤوط, خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط, ط1, دار ابن كثير، دمشق , بيروت, 1406 هـ - 1986م: 92/6.

([6]) معجم المؤلفين, عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ), مكتبة المثنى, بيروت، دار إحياء التراث العربي, بيروت: 345/13.

([7]) شذرات الذهب: 92/6.

([8]) ينظر: الأعلام للزركلي: 26/8.

([9]) شذرات الذهب: 112/6 .

([10]) الدرر الكامنة : 256/10.

04أبو حيان الأندلسي: هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان[3] الأندلسي الجياني الأصل، ولد ونشأ في غرناطة[4]، إمام النحو ولسان العرب[5]. ولد (رحمه الله) سنة (654هـ) في غرناطة[6]، وذكره السمين الحلبي شيخاً في تفسير الدر المصون وكتابه عمدة الحفاظ[7] .

وقد برع الأندلسي في علم النحو والصرف وكان فيهما إمام عصره، وشارك في علوم كثيرة، وكان له أثر كبير في التفسير والحديث وتراجم الناس وطبقاتهم وتواريخهم[8]، وله مؤلفات كثيرة أبرزها البحر المحيط[9]، توفي سنة (745هـ)[10].

05الشيخ شمس الدّين: هو محمد بن محمد بن نمير ابن السراج المقرئ[1]. كانت له اليد الطولى في تجويد الكتابة وإسناد القراءآت القرآنية في مصر[2]، توفي سنة (747هـ)[3] .

([1]) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السور، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ . 1966م: 6/1.

([2]) شذرات الذهب: 112/6.

([3]) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ), ط1, دار المعرفة, بيروت: 288/2.

([4]) طبقات الشافعية الكبرى, تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ), تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, ط2, هجر للطباعة والنشر والتوزيع, 1413هـ.

([5]) ينظر: شذرات الذهب : 146/6.

([6]) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ), وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر: 112/10.

([7]) ينظر: عمدة الحفاظ : 5/1.

([8]) ينظر: النجوم الزاهرة : 112/10.

([9]) ينظر: عمدة الحفاظ : 6/1.

([10]) ينظر: النجوم الزاهرة : 112/10.

مذهبه النحوي:

يظهر عبر القراءة في الدر المصون أنَّ السمين الحلبي بصري المذهب, ويدلُّ على ذلك كثرة قوله بفساد آراء الكوفيين وموافقته آراء البصريين, وسأذكر قسما منها: يقول في أحد الأوجه الإعرابية: ((الرابع: – والظاهرُ فساده– أنه منصوبٌ على الحال، نقله مكي عن بعض الكوفيين))[4], وكذلك قوله: ((وهو فاسِدٌ لوجهين، أحدهما: أن جوابَ الشرط لا يتقدَّمُ عند جمهور البصريين، إنما جوَّزَه الكوفيون))[5], وفي موضع آخر يقول: ((والتقديرُ: بِئْسَ المَثَلُ مَثَلُ القومِ. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه لا يُحْذَفُ الفاعلُ عند البَصْريين، إلاَّ في مواضعَ ثلاثةٍ، ليس هذا منها، اللهم إلاَّ أَنْ يقولَ بقولِ الكوفيين))[6].

والدليل الآخر هو ذِكرُه لفظة (أصحابنا) في بعض المواضع, فمنها قوله: ((لأنَّ مِنْ شرطِ العطف على الموضع عند أصحابنا أن يكون ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضع، ولا مُحْرزَ هنا، لأنَّ عاملَ الجر مفقود، ومَنْ لم يشترطِ المُحْرز فيجوِّز ذلك، ويكونُ من باب العطف على التوهم))[7], ويقصد بـ(أصحابنا) البصريين.

مؤلفاته:

([1]) ينظر: النجوم الزاهرة: 178/10.

([2]) ينظر: حسن المحاضرة : 216/1.

([3]) ينظر: بغية الوعاة : 235/1.

([4]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ), تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق, 1988م: 165/4.

([5]) المصدر نفسه: 624/4.

([6]) المصدر نفسه: 327/10.

([7]) الدر المصون: 388/3.

له مؤلفات عدة منها:

1. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون[1].

2. أحكام القرآن[2].

3. البحر الزاخر[3].

4. التفسير الكبير[4].

5. الدرّ النظيم[5].

6. شرح التصريف[6].

7. الشرح الصغير على تسهيل الفوائد لابن مالك[7].

8. شرح قصيدة كعب بن زهير[8].

9. الشرح الكبير على تسهيل الفوائد لابن مالك, المسمَّى إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل[9].

10. شرح معلقة النابغة الذبياني[1].

([1]) ينظر: طبقات الشافعية, أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: 851هـ), تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان, ط1, عالم الكتب – بيروت, 1407 هـ: 18/3.

([2]) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 18/3.

([3]) ينظر عمدة الحفاظ: 290/2

([4]) ينظر: عمدة الحفاظ: 271/1, طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 18/3.

([5]) ينظر: عمدة الحفاظ: 53/3.

([6]) ينظر: المصدر نفسه: 253/3.

([7]) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 19/3.

([8]) ينظر: عمدة الحفاظ: 237/4.

([9]) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 19/3.

11. العقد النضيد في شرح القصيد[2].

12. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ[3].

13. القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز[4].

14. لغات القرآن[5].

وفاته

توفي في القاهرة سنة (756) هجرية, واختلف في الشهر الذي توفي فيه, فقيل في جمادى الآخرة, وقيل في شعبان[6].

ثانيا: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:

موسوعة علمية, ويعد إعراباً للقرآن الكريم وتفسيراً له, اشتمل على عدة علوم أهمها: علم الإعراب, وعلم التصريف, وعلم اللغة, وعلم المعاني, وعلم البيان.

وقد انصبتْ جهود السّمين الحلبي على هذه العلوم من دون غيرها، لأنّه وجدها شديدة الاتصال بعضها ببعض، وجسر الوصول إلى فهم أُسلوب القرآن الكريم ونظمه وإعجازه[1] .

([1]) ينظر: عمدة الحفاظ: 69/1.

([2]) ينظر: المصدر نفسه: 45/1.

([3]) معجم لمعاني غريب القرآن, تحقيق: باسل عيون السود, دار الكتب العلمية, بيروت ـ لبنان, 1417 هـ ـ 1996م.

([4]) ينظر: عمدة الحفاظ: 2/ 178.

([5]) ينظر: العقد النضيد في شرح القصيد, للسمين الحلبي (ت: 765هـ), تحقيق: د. أيمن رشدي سويد, ط1, دار نور المكتبات للنشر والتوزيع, جدة, 1422هـ ـ 2001م: 1/ 171.

([6]) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 19/3, طبقات المفسرين: 101/1.

وقد تأثر السمين الحلبي بشيخه أبي حيان الأندلسي, ومن يقرأ كتاب الدر المصون وكتاب البحر المحيط في التفسير لأبي حيان, يرى الشبه جليا بين الكتابين وكيف أن السمين ينقل آراء الأندلسي ويوافقه في أغلبها, وقد ألف السمين كتابه في عهد أبي حيان, وكان كثير الإشارة إلى كتاب (الكشاف)[2] للزمخشري وخاصة في المسائل البلاغية, وهذا يدل على غزارة علمه في أكثر من علم واطلاعه على كتب من سبقوه وعلومهم.

واتبع في تأليف الدر المصون نظاما مغايرا فهو يبدأ بإعراب الآية, مستنبطا منها المسائل النحوية, وبعدها يبين الألفاظ التي تحتاج إلى تحليل صرفي, ومن ثم يفسرها لغويا ويبين معاني الغريب منها, ويعرض آراء شيوخه ومن سبقوه, ويعطي رأيه في كل وجه إعرابي مرجحا الأقوى منها مع ذكر السبب, فضلا على استشهاده بالشعر العربي وأقوال العلماء.

ويقع الكتاب في أحد عشر جزءا وقد تحدث السمين الحلبي عنه في المقدمة إذ قال: ((وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري, وذخيرة دهري, فإنه لب هذه العلوم))[3].

وقال حاجي خليفة عنه: ((فهو مع اشتماله على غيره، أجلُّ ما صنف فيه، لأنه جمع العلوم الخمسة: الإعراب، والتصريف، واللغة، والمعاني، والبيان. ولذلك قال السيوطي[4] في (الإتقان) : هو مشتمل على: حشو وتطويل. لخصه: السفاقسي، فجوده. انتهى. وهو وهم منه، لأن السفاقسي ما لخص إعرابه منه، بل من: (البحر)،

([1]) ينظر: علل التعبير القرآني عند السمين الحلبي في كتابه الدر المصون (ت 756هـ), (رسالة), للطالبة رنا هادي صالح, الجامعة الإسلامية , كلية الآداب: 12

([2]) ينظر: الدر المصون: 2/ 245, 98/3, 195/3, 222/4, 4,259.

([3]) الدر المصون: 6/1.

([4]) نقل حاجي خليفة عن السيوطي من كتاب الإتقان في علوم القران: 309/3.

كما عرفت. والسمين، لخصه أيضا من: (البحر)، في حياة شيخه: أبي حيان، وناقشه فيه كثيرا. وسماه: (الدر المصون، في علم الكتاب المكنون). أوله: (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب...الخ). وفرغ عنه: في أواسط رجب، سنة أربع وثلاثين وسبعمائة))[1].

ثالثا: التعدد الإعرابي:

مفهومه:

هو تعدد الوظيفة النحوية للحالة الإعرابية الواحدة، بأن تكون الكلمة مرفوعة – على سبيل المثال–. ويكون وراء هذا الرفع عدة وظائف محتملة: كالابتداء أو الفاعلية أو الخبرية أو البدلية وهكذا. وهذه الصورة من اجتهاد النحويين في أغلب أحوالها؛ إذ لا يترتب عليها تغيير في القراءة القرآنية, ويتدخل في كثير من الأحيان السياق اللغوي وغير اللغوي لترجيح وظيفة, أو توجيه نحوي على آخر, وأحيانا وجه إعرابي على آخر[2].

قام النحو العربي لضبط اللسان، وخاصة العلامات الإعرابية في أواخر الكلم، تلك الخصيصة التي ميزت العربية عن غيرها، وهي إشارة صوتية منبهة للسامع إلى وظيفة اللفظة الدلالية في المستوى الأفقي. ولما كانت أهم ما يهتم به النحويين، فقد حرصوا على إيجاد الحجة العقلية المقنعة لطالب العلم بالعربية، فكانت نظرية العامل

([1]) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ), مكتبة المثنى, بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية),1941م: 112/1, ينظر: الأوجه المفسدة للمعنى في الدر المصون:23.

([2]) ينظر:الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الأعرابية تفسير القرطبي أنموذجا, أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد, (رسالة) جامعة الالقاهرة, كلية دار العلوم:6.

التي تتكئ على التقدير والتأويل أحيانا كثيرة، فنشأ عن ذلك تعدد الأوجه الإعرابية للفظة نفسها في السياق نفسه. ولا شك في أن تغيير الإعراب يفضي إلى تغير الدلالة، ولما كانت أسباب تعدد الأوجه الإعرابية، وبتأويلات متنوعة فلا بد من الوقوف على تلك الأسباب, ولكثرة ورود هذه الظاهرة في القرآن الكريم وبمواضع قد تصل أوجه إعرابها إلى تسعة أوجه, فمن الضروري دراستها والوقوف عندها؛ لأن القرآن الكريم أوثق نص لغوي تعددت فيه القراءات على لهجات العرب، وبحسب غاياتهم الدلالية، وإنَّه حظي بعناية الدلاليين عبر مراحلهم التاريخية من معربين ومفسرين[1].

والتعدد في الاوجه الاعرابية هو من باب سعة المعنى في العربية والقدرة على الإثراء اللغوي الذي يتنوع بتنوع التفسير؛ لأن المعمول في تفضيل أحد التفسيرين على الآخر يكون على فهم السياق والمعنى الذي يحدده, ويترتب على التعدد الإعرابي اختلاف في المعنى وتعدد في حكم فقهي, فالأحكام الشرعية قد تتغير بتغير الإعراب.

وشاع تعدد الأوجه في تحليل العناصر النحوية وصار مألوفاً في درسنا النحوي, فعند التأمل في الكتب النحوية أو أي كتب أُخر ككتب إعراب القرآن, أو كتب التفسير التي يغلب عليها التفسير اللغوي، فإنها تولي التعدد أهمية كبيرة لما له من تأثير في توجيه المعنى العام للفظة أو الآية، وبطبيعة الحال يختلف معنى اللفظة باختلاف الوظيفة النحوية التي تؤديها في الجملة، وقد شاعت في هذه الكتب عبارات كثيرة منها: يجوز فيه كذا وكذا, الأقوى, هذا الرأي ضعيف, هذا فاسد,

---

([1]) ينظر: ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي، أسبابها وحلول مقترحة، أ.د. إيمان محمد أمين الكيلاني، (بحث)، المجلة الأردنية في العربية وآدابها، ع 1، مج 12، 2016م: 75.

الأرجح ما ذهب إليه فلان وغيرها كثير, وأساليب الجواز عند النحويين والخلاف بينهم كذلك صارت مألوفةً أيضاً, فكثر الترجيح والتضعيف والرفض في كتبهم.

وهذه الظاهرة تصعب على الباحثين, لأنهم لم يعثروا على جهود كثيرة تفتح لهم الطريق في هذا الميدان, فعند يتأمل الباحث في تعدد الأوجه يجب أن ينتبه إلى أمور كثيرة: من أهمها طبيعة هذا التعدد, من حيث البساطة والتعقيد في تحليل العنصر, ومن حيث تأثره بالأحكام القيمة التي يصدرها النحويون عليه, وكذلك علاقته بالمستويات اللغوية الأخرى, وبالصورة التركيبية للعبارة[1].

([1]) ينظر: ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي، أسبابها وحلول مقترحة: 75.

الفصل الأول

الأوجه الأربعة في الجمل

المبحث الأول: الأوجه الأربعة في الجملة الاسمية

المبحث الثاني: الأوجه الأربعة في الجملة الفعلية

الفصل الأول

الأوجه الأربعة في الجمل

توطئة

تعد الجملة الركيزة الأهم في النحو العربي, إذ بنى النحويون قواعدهم استنادا إليها، ولا بد لنا من بيان مفهوم الجملة وأنواعها عند النحويين، ولعل أول إشارة لمفهومها نجدها عند سيبويه بقوله: ((وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنّ هذا موضع جُمَلٍ))[1]، فقوله هذا موضع الجمل إشارة إلى أن هذه الجمل لها محل يختص بها وذكر ذلك في قوله وهم يحاولون له وجها, إذ بين أن التأويل وارد في ذلك وهو موضع الجمل لأنها تكون في مواضع التأويل، وقد ذكر سيبويه لفظ الجمل في ثمانية مواضع[2].

واوضح المبرد مصطلح الجملة عند حديثه في باب الفاعل بقوله: ((وإنما كان الفاعل رفعاً، لأنه هو والفعل جملةٌ يَحسُنُ السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، فإذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ))[3]، فحد الجملة عند المبرد أن يُحسن السكوت عليها وتتم الفائدة بها، أي يتم الكلام بها ويتضح المعنى.

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى ما ذهب إليه المبرد من دلالة الكلام على حسن السكوت والفائدة إذ قال: ((فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا، نحو: خرج زيد يسمى

([1]) الكتاب: 1/ 32.

([2]) مفهوم الجملة في كتاب سيبويه: 27– 28.

([3]) المقتضب: 1/ 10.

كلاما ويسمى جملة))[1]، فكلامه هذا يبِّين أنَّ الكلام والجملة مصطلح واحد، وعلى هذا سار النحويون في بيان مفهوم الجملة، وقسموها بحسب ما تتصدر به على اسمية وفعلية، وبحسب الإعراب إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب، والذي يهمنا من هذا هي الجمل التي لها محل من الإعراب, التي هي مدار البحث في هذا الفصل, وهي الجمل الاسمية والجمل الفعلية التي تحتمل أربعة أوجه كما أوردها السمين الحلبي.

([1]) الجمل، عبد القاهر الجرجاني: 108.

المبحث الأول

الأوجه الأربعة في الجملة الاسمية

المسألة الأولى:

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[1].

ذكر السمين الحلبي أربعة أوجه إعرابية في قوله تعالى: ﴿فيه ظلماتٌ وَرَعْدٌ وبَرْقٌ﴾ وهي[2]:

1. صفة لصيب[3].

2. حال لصيب[4].

3. حال من الضمير المستكن في (من السماء)[5].

4. الرابع أنّ (فيه) خبر مقدم و(ظلمات) مبتدأ مؤخر[1].

([1]) سورة البقرة: 19.

([2]) ينظر: الدر المصون: 170/1 .171.

([3]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م: 34/1.

([4]) ينظر: المصدر نفسه.

([5]) ينظر: المصدر نفسه, وإعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ:33/1.

ولكل وجه إعرابي ذكره السمين الحلبي مسوغاتٌ:

أولاً: الوجه الأول صفة لـ(صَيِّب):

جوّز النحويون إعراب الجملة صفة للنكرة, قال المبرد: ((وَالْأَفْعَال مَعَ فاعليها جمل وَإِنَّمَا تكون الْجمل صِفَات للنكرة))[2]، أشار المبرد في هذا إلى أنّ الجملة الفعلية تكون صفةً للنكرة، لأنه حدَّها في أول كلامه بالأفعال وفاعليها، وذكر في موضع آخر وقوع الجملة الاسمية صفة للنكرة وحالا للمعرفة، إذ يقول: ((قَوْلك مَرَرْت بِرَجُل أَبوهُ منطلق وَلَو وضعت فِي مَوضِع رجل معرفَة لكَانَتْ الْجُمْلَة فِي مَوضِع حَال فعلى هَذَا تجْرِي الْجمل))[3]، يفهم من كلامه أن الجملة الاسمية تقع حالا للمعرفة وصفة للنكرة، وتابعه ابن السرّاج في جعل الجملة على نحو عام صفة للنكرة بقوله: ((لأن النكرات توصف بالجمل))[4], ثم يفصل بعد هذا ويذكر أنواع الجمل من فعلية واسمية، وكلها تصح أن تكون صفةً للنكرة، قال: ((والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعلِ، لأن كلَّ جملة فهي نكرةٌ، لأنها حديثٌ, وإنما يحدث بما لا يعرف ليعيدهُ السامع فيقول: مررتُ برجلٍ أبوهُ منطلقٌ فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول: مررتْ برجلِ قائمٌ أبوهُ فهذا موصوف بفعل وفاعلٍ ولا يجوز أن

([1]) ينظر: التبيان في إعراب القران للعكبري: 34/1, وإعراب القرآن للنحاس:33/1.

([2]) المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت: 4/ 123.

([3]) المصدر نفسه: 4/ 125.

([4]) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ – 1996م: 254/1، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ), تحقيق: د. علي بو ملحم, ط1, مكتبة الهلال, بيروت, 1993م: 151, وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ – 1998م: 1915/4.

تصف المعرفة بالجمل لأن الجملَ نكراتٌ والمعرفة لا توصف إلا بمعرفةٍ فإذا أردت ذلك أتيت "بالذي" فقلت: مررتُ بزيدٍ الذي أبوهُ قائمٌ، وبعمروٍ الذي قائمٌ أبوهُ))[1].

ووضع النحويون شروطاً ثلاثة لإعراب الجملة نعتاً, شرط يكون في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها، فَيُشترط في المنعوت أن يكون نكرةً؛ لأنّ الجملة تُؤوّل بنكرة، وسواء أكان الاسم المنعوت نكرة لفظًا ومعنًى، أم معنًى لا لفظًا، فأوّل شرط أن يكون المنعوت نكرة[2].

وأمّا شرطا الجملة الواقعة صفةً: فالأوّل: أن تكون خبريّة لا إنشائيّة, قال ابن هشام: ((إنّ الْإِنْشَاء لَا يكون نعتا وَلَا حَالا))[3], وقال الصبان ((النعت فلا يصح بالإنشائي))[4]، لأن غرض الصفة تمييز الموصوف للمخاطب ولا يكون هذا إلا بما

([1]) الأصول في النحو: 2/ 31.

([2]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1993م: 3/ 275-280 ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م: 352- 353, وشرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م: 2/ 114-116.

([3]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ), تحقيق: د. مازن المبارك, محمد علي حمد الله, ط6, دار الفكر, دمشق, 1985م: 562/1.

([4]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ - 1997م: 285/1.

هو معلوم قبل الخطاب، والإنشائية ليست كذلك؛ لأنّ مدلولها لا يحصل إلا بها، فليست معلومة قبل الخطاب، بل هي آنية.

والآخر: أن يكون في جملة الصفة ضمير يعود إلى الموصوف، ملفوظ أو مقدر, قال المرادي: ((أن الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت))[1], ليتحقق الربط بين الصفة والموصوف، إذ قد تكون الجملة لغير الموصوف إن كانت خالية من الضمير العائد عليه أو ممّا يسوغ كونها تخصّه، قال ابن مَضَاء: ((لأنك لا تقول (مررت برجل قعد عمرو)، إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل، فيكون نعتاً له))[2], أي لا يمكن أن تعرب الجملة صفةً, والسبب انتفاء وجود الضمير العائد على المنعوت، فلا علاقة بين الجملة الأولى والثانية، وإنما هي جمل متوالية لا رابط بينهما، وأكد العكبري ما ذُكرَ آنفاً بقوله: ((ولابد فِي الصّفة من ضمير يعود على الْمَوْصُوف؛ لأنَّ ذَلِك من ضَرُورَة كَونه مشتقا أَن يعْمل فِي فَاعل مُضْمر أَو مظهر فالمضمر هُوَ الْمَوْصُوف فِي الْمَعْنى والمظهر لَا بُد ان يَصْحَبهُ ضمير الْمَوْصُوف ليصير من سَببه بِهِ كَقَوْلِك مَرَرْت بِرَجُل قَائِم زيدٌ عِنْده فلولا الْهَاء لَكَانَ الْكَلَام أَجْنَبِيّا من الاوَّل وَلم يكن صفة لَهُ))[3]، تتضح أهمية وجود الضمير الرابط بين الصفة والموصوف، فلولا وجوده لكان الثاني

([1]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ - 2008م: 953/2.

([2]) الرّدُّ عَلى النّحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مَضَاء القرطبي (ت592هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1399هـ - 1979م: 109/1.

([3]) اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان, ط1, دار الفكر, دمشق, 1416هـ 1995م: 405/1.

أجنبيًّا عن الكلام الأول، فلا علاقة بين مرور المتكلم بالرجل، وبين قيام زيد، لولا الضمير في (عنده).

ثانياً: الوجه الثاني أن تكون حالاً من (صيب): وقد ذكر السمين الحلبي ذلك قائلًا : ((الثاني: أن يكونَ حالاً منه، وإنْ كان نكرةً لتخصُّصِهِ: إمَّا بالعملِ في الجار بعدَه، أو بصفةٍ بالجارِ بعده))[1].

فقوله: (إما بالعمل والجار والمجرور بعده) أي: في السماء والتقدير (أصاب السماء, وقوله: (بصفة بالجار والمجرور) أي: صيب نازل, فهو يلتمس للحال عاملا وصاحبها.

ويبين أن (فيه ظلمات) حالا لمعرفة لأن صيب معرفة عاملة بالتعدي تارة, وتارة أخرى بتبعية الصفة المحذوفة (صيب نازل), لذا ذكر السمين الحلبي: ((وصاحِبُ الحال يُحْتمل أن يكونَ «كصيِّب» وإن كان نكرةً لتخصيصهِ بما تقدَّمه، وأن يكونَ الضميرَ المستكنَّ في «مِنْ السماء» إذا جُعِلَ وصفاً لصيِّب، والضمير في «فيه» ضميرُ الصَيِّب))[2].

وقد ذكر سيبويه أنّ ما يقع صفة للنكرة يمكن أن يقع حالاً منها، بقوله: ((ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة, ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة, فتلتبس بالنكرة))[3], لأن من شروط الحال أن يكون نكرةً، فلا يصح وقوع المعرفة حالًا، ولما كانت الجمل مؤولة بالنكرة جازت أن تكون

([1]) الدر المصون: 170/1.

([2]) المصدر نفسه.

([3]) الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, ط3, مكتبة الخانجي، القاهرة, 1408هـ – 1988م: 113/2.

في موضع الحال، وبهذا يمكن أن نعرب قوله تعالى: (فيه ظلماتٌ وَرَعْدٌ وبَرْقٌ) حالاً من (صيب).

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة وقد أجاز النحويون أن يكون نكرة في مواضع محددة, ومن هذه المواضع ما جاء في الآية الكريمة كلمة (صيب), فهي نكرة وجعلها السمين الحلبي صاحب الحال, بعدما أعرب الجملة التي بعدها حالاً, ومسوغه هو أن صيب نكرة مخصصة بكون شبه الجملة (من السماء) صفةً لها, والنكرة المخصصة على ما ذكره النحويون إما أن تكون موصوفة, أو أن تكون مضافة[1].

ولوقوع الجملة حالاً شروط أربعة هي:

1. أن تكون الجملة خبريّة, وهي المحتملة للصّدق والكذب, وهذا الشّرط مُجْمَعٌ عليه, لأنّ الحال بمنزلة النّعت، بدليل قول سيبويه المذكور آنفاً.

2. أنْ تكون غير مصدّرة بما يدل على الاستقبال, كـ (السّين) و (سوف) و(لن).

3. ألاّ تكون الجملة تعجُّبيّة.

4. أنْ تشتمل الجملة على رابط؛ ويكون إمّا بالواو والضّمير معًا لتقوية الرّبط, والضمير يعود على صاحب الحال، نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[2] أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[3], أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو

([1]) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط20, دار التراث, القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, 1400هـ - 1980م: 256/2.

([2]) سورة البقرة: 243.

([3]) سورة البقرة: 36.

قوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[1], وبهذا يمكن أن نعرب الجملة حالاً من صيب[2] .

ثالثاً: الوجه الثالث أن تكون حالاً من الضمير المستكن في (من السماء).

وذلك قوله: ((الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في ﴿مِن السماء﴾ إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب))[3].

يمكن للجملة التي تعرب نعتاً أن تعرب حالاً للنكرة وللمعرفة, كما جاء في قول سيبويه المذكور آنفا, إنه ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة، وصاحب الحال في هذا الوجه الإعرابي هو الضمير المستكن في قوله تعالى ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ وهو معرفة.

تأتي الحال نكرة وصاحبها معرفة، وهذا هو الأصل, وسبب هذه المخالفة بين الحال وصاحبها؛ حتى لا يختلط الأمر بين الصفة والحال اذا حصلت المطابقة, لأن المطابقة تكون بين الصفة والموصوف, قال ابن جني: ((إن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها))[4], وقال ابن عصفور أيضاً: ((إذ حقُّ الصِّفِة أن تكون مطابقة للموصوف))[1]، أما شروط الجملة الحال فقد تم ذكرها آنفاً.

([1]) سورة يوسف: 14.

([2]) ينظر: أوضح المسالك: 285/2 . 287, التصريح: 608/1 . 610, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر: 319/2, وجامع الدروس العربية, مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ), ط28, المكتبة العصرية، صيدا, بيروت, 1414هـ – 1993م: 101/3.

([3]) الدر المصون: 170/1.

([4]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1431هـ – 2010م: 192/3.

وأعرب السمين الحلبي في الأوجه الثلاثة السابقة كلمة (ظلماتٌ) فاعلًا [2]؛ لأنها جاءت بعد جار ومجرور مسبوقة بصفة وهي (من السماء) والقاعدة تقول إنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور المعرب صفة أو صلة أو حالا أو خبرا جاز أن يعرب بوجهين: الأول: أن تعربه فاعلا لنيابته عن المحذوف المتعلق به الظرف والجار والمجرور, وهو رأي الكوفيين والأخفش والمبرد[3], أو أن تعرب الظرف والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر مقدم والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخراً وهذا رأي البصريين[4], وقد رجَّح السمين الحلبي الرأي الاول بقوله: ((ورفعَ (ظلماتٌ) على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ (فيه ظلماتٌ) جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ))[5].

رابعاً: الوجه الرابع هي جملة من مبتدأ وخبر: وهو الوجه الأخير من هذه المسألة هو إعراب السمين الحلبي لقوله تعالى ﴿فيه ظلماتٌ﴾ جملة اسمية (مبتدأ وخبر), بقوله: ((الرابعُ: أن يكونَ خبراً مقدَّماً و(ظلماتٌ) مبتدأ))[6].

([1]) الممتع الكبير في التصريف, علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ), ط1, مكتبة لبنان, 1996م: 80/1.

([2]) ينظر: الدر المصون: 171/1.

([3]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, المسألة السادسة: 44/1.

([4]) ينظر: الأصول في النحو: 25/1, والانصاف في مسائل الخلاف: 44/1, والتبيان في اعراب القران: 35/1, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 722,582/1, ودليل الطالبين لكلام النحويين, مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت: 1033هـ), إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية, الكويت, 1430 هـ – 2009 م: 81/1.

([5]) الدر المصون: 171/1.

([6]) المصدر نفسه.

الأصل في الخبر أن يتأخر[1], وهو أمر متفق عليه، وهناك مواضع يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا وجوازا لمسوغ ما، ولكن لا يعني هذا سلب رتبة الابتداء من المبتدأ، وفي هذا الموضع تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً, والمسوغ فيه أن المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة جار ومجرور[2], يقول العكبري: ((وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلُمَاتٌ مُبْتَدَأٌ وَفِيهِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَفِيهِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لِصَيِّبٍ))[3].

وأضاف السمين الحلبي أن الجملة الإسمية (فيه ظلماتٌ) تعرب في موضع نعت لـ ﴿صيب﴾ وتكون في محل جر, وحالا من (صيب) أو من الضمير المستكن في (من السماء) وتكون في محل نصب, بقوله: ((والجملةُ تحتمل وجهين: الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب. والثاني: النصبُ على الحال))[4].

وما أراه أنّ الوجه الأقرب لهذه الجملة أن تكون نعتا لصيب لوجود المطابقة بين الصفة والموصوف من حيث التنكير؛ لأن صيب نكرة, والجمل تؤول بالنكرة, وقد أعربها نعتاً, مكي بن أبي طالب, والباقولي, والعكبري[5].

([1]) ينظر: الكتاب: 126/2, والمقتضب: 126/4, واللامات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ), تحقيق: مازن المبارك, ط2, دار الفكر, دمشق, 1405هـ -1985م: 156/1, واللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ), تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت.:26/1.

([2]) ينظر: الكتاب: 128/2, والخصائص:218/1.

([3]) التبيان في إعراب القران: 35/1.

([4]) الدر المصون: 171/1.

([5]) ينظر: مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت: 81/1, وإعراب القران للباقولي: 2:517, والتبيان في إعراب القران: 35/1.

وتختلف دلالة الآية الكريمة باختلاف الوجه الإعرابي لها، فأما أنها صفةً، أي إنَّ (صيب) مشتمل على الظلمات، فيكون معنى الآية: ((مثل استضاءة المنافقين بضوء إقرارهم بالإسلام مع استسرارهم الكفر, كمثل موقد نار يستضئ بضوء ناره أو كمثل مطرٍ مظلمٍ ودقه يجري من السماء تحمله مزنة ظلماء في ليلة مظلمة))[1]، يعني ذلك أن صفة (صيب) يكون مظلمًا، وإلى هذا ذهب الطبرسي بقوله: ((وقوله ﴿فيه ظلمات﴾: جملة في موضع الجر بأنها صفة صيب . والضمير المتصل بـ(في) عائد إلى صيب ، أو إلى السماء... مثل هؤلاء المنافقين في جهلهم وشدة تحيرهم (كصيب) أي : كأصحاب مطر (من السماء) أي: منزل من السماء (فيه) أي: في هذا المطر أو في السماء، لأن المراد بالسماء: السحاب، فهو مذكر (ظلمات)؛ لأن السحاب يغشي الشمس بالنهار، والنجوم بالليل، فيظلم الجو))[2]، يعني ذلك شبه المنافقين وما فيهم من صفة الضلالة بالصيب وهو المطر وما فيه من صفة الظلمة.

وأما أنَّ الجملة حالًا من (صيب) فتكون دلالتها أن (صيب) فيه ظلمات وهو مخيف، يجعل حال من يراه كأنه رأى شيئًا مهولًا، وقد بين الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) معنى هذا وبين حال من أنكر بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: ((ثم ضرب الله عز وجل مثلا آخر للمنافقين فقال: مثل ما خوطبوا به من هذا القرآن الذي أنزلنا عليك يا محمد، مشتملا على بيان توحيدي، وإيضاح حجة نبوتك، والدليل الباهر القاهر على استحقاق أخيك علي ابن أبي طالب عليه السلام للموقف الذي وقفته، والمحل الذي أحللته، والرتبة التي رفعته إليها، والسياسة التي قلدته إياها فهي " كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق " قال: يا محمد كما أن

([1]) التبيان في تفسير القرآن, شيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسي, (460هـ), تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي, دار إحياء التراث العربي: 1/ 91.

([2]) مجمع البيان في تفسير القرآن, أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي, ط1, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع, 1426هـ – 2005م: 1/ 117.

في هذا المطر هذه الأشياء، ومن ابتلى به خاف، فكذلك هؤلاء في ردهم بيعة علي عليه السلام، وخوفهم أن تعثر أنت يا محمد على نفاقهم كمن هو في مثل هذا المطر والرعد والبرق، يخاف أن يخلع الرعد فؤاده، أو ينزل البرق بالصاعقة عليه، فكذلك هؤلاء يخافون أن تعثر على كفرهم، فتوجب قتلهم، واستئصالهم))[1]، أي أنَّ هذا المطر مخيفٌ لهؤلاء الناس، وليس كل مطر مخيفا، لأن بعضه غيث نافع، لكن هذا المطر على هذه الهيأة من الظلمة والشدة يجعله مخيفا، وقد بين الإمام العسكري (عليه السلام) حال من يراه كحال المنافقين الذين أنكروا بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وخوفهم من أن يعثر رسول الله (صلَّى اللهُ عليه وآله)، ثم يعاقبهم بفعلتهم هذه، ((وقال الضحاك : هُوَ السَّحَابُ. وَالْأَشْهَرُ هُوَ الْمَطَرُ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فِي حَالِ ظُلُمَاتٍ، وَهِيَ الشُّكُوكُ وَالْكُفْرُ وَالنِّفَاقُ))[2]، وقيل إنه المطر الذي يصوب الأرض، ((ثم ذكر حالهم بالنسبة إلى المثل المائي فشبههم بأصحاب صيب وهو المطر الذي يصوب أي ينزل من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق))[3]، أي حاله يكون كذلك.

المسألة الثانية:

قَالَ تَعَالَى: {وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ}[4].

قوله تعالى: ﴿ أَنِّي أَخْلُقُ﴾ فيها أربعة أوجه ذكرها السمين الحلبي[1] هي:

([1]) التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري(عليهم السلام), تحقيق: موؤسسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف), قم المقدسة: 132.

([2]) تفسير القرآن العظيم, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ), تحقيق: محمد حسين شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون, بيروت, 1419هـ: 1/ 57.

([3]) المصدر نفسه: 1/ 99.

([4]) سورة آل عمران: 49

1. إنها بدل من (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ) [2].

2. إنها بدل من (آيَةٍ) [3].

3. إنها خبر لمبتدأ محذوف[4].

4. إنها منصوبة بإضمار فعل[5].

ولكل وجه إعرابي ذكره السمين الحلبي مسوغات:

([1]) ينظر: الدر المصون: 3/191-192

([2]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 160/1, والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ), ط3, دار الكتاب العربي, بيروت, 1407هـ ,364/1, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 262/1, والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: 745), تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ: 163/3, واللباب في علوم الكتاب: 240/5.

([3]) ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج, علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ), تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري, ط4, دارالكتاب المصري, القاهرة , ودارالكتب اللبنانية, 1420هـ: 413/1, وإعراب القرآن للنحاس: 160/1, والكشاف,364/1, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 262/1, والبحر المحيط في التفسير: 163/3, واللباب في علوم الكتاب: 241/5.

([4]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 413/1, وإعراب القرآن للنحاس: 160/1, ومشكل إعراب القرآن لمكي: 160/1, والكشاف:364/1, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 262/1.

([5]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 241/5, وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1391هـ - 1971م: 38/2, وإعراب القرآن وبيانه:515/1.

أولاً: إعراب (أَنِّي أَخْلُقُ) بدلاً من (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ), يقول السمين الحلبي: ((أحدُها: أنها بدلٌ من «أني قد جئتكم))[1]

البدل يأخذ حكمه الإعرابي من المبدل منه الذي يعرب بحسب موقعه من الجملة, فيكون العامل في البدل هو العامل نفسه في المبدل منه, قال سيبويه: ((هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخَرَ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل وذلك قولك: رأيتُ قومَك أكثرَهم))[2], وعلى هذا تعرب جملة (أَنِّي أَخْلُقُ) بالرفع والنصب والجر؛ لأنها بدل من جملة (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ) التي ذكر السمين الحلبي لها عدة أوجه إعرابية هي: إنها في موضع الجر بعد اسقاط الخافض, وإنها في موضع النصب بعد اسقاط الخافض وهو الباء, أو بتقدير فعل محذوف أو بدل من (رسولاً), وأما موضع الرفع فتكون الجملة خبراً لمبتدأ محذوف[3].

ويصح للبدل أن يحل محل المبدل منه بحسب قول المبرد: ((اعْلَم أَن الْبَدَل فِي جَمِيع الْعَرَبيَّة يحل مَحل الْمُبدل مِنْهُ وَذَلِكَ قَوْلك مَرَرْت بِرَجُل زيد وبأخيك أبي عبد الله فكأنك قلت مَرَرْت بزيد ومررت بِأبي عبد الله))[4]. أي يمكن أن يحذف المبدل منه ويتم المعنى بالبدل, والبدل في هذا الموضع هو بدل كل من كل, سواء باعتبار (أني جئتكم) و(أني اخلق) جملتين أو اعتبارهما في موضع المصدر, أي بدل مفرد من مفرد, ويرى ابن برهان العكبري أن جملة البدل يمكن أن تقدر بجملتين[5], كما في مثال قول المبرد مررت بزيد ومررت بأبي عبد الله.

([1]) الدر المصون: 192/3.

([2]) الكتاب: 150/1.

([3]) ينظر: الدر المصون: 190/3.

([4]) المقتضب: 211/4.

([5]) شرح اللمع، ابن برهان العكبري, الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي, (ت: 456هـ), تحقيق: د. فائز فارس, ط1, الكويت, 1404هـ-1984م: 229.

أما الفائدة التي يؤديها البدل والمبدل منه على رأي الزمخشري فهي التوكيد والتبيين بشرط أن يكونا مجتمعين ولايكون هذا التوكيد في الإفراد, أي بأحدهما فقط[1].

ثانياً: إعراب (أَنِّي أَخْلُقُ) بدلاً من (آيةٍ), يقول السمين: ((الثاني: أنها بدلٌ من «آية» فتكونُ محلَّها، أي: وجئتكم بأني أخلقُ لكم))[2]

اختلف المبدل منه في هذا الوجه عن الوجه الأول فكان كلمةً مفردةً (آية), والبدل والمبدل منه إمّا أن يكونا كلمتين مفردتين أو جملتين[3], ولكن جوّز بعض النحويين أن تبدل الجملة من المفرد, كما في قول الفرزدق:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة (كيف يلتقيان) بدل من حاجة, كما ذكرها شرّاح ألفية ابن مالك وغيرهم ونسبوها إلى ابن جني والزمخشري[4].

([1]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 157/1.

([2]) الدر المصون: 192/3.

([3]) ينظر أوضح المسالك: 371/3.

([4]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت:672هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة, مصر، 1410هـ - 1990م: 340/3, وتوضيح المقاصد: 1049/2, وأوضح المسالك: 8/1, وشرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت, لبنان، 1428هـ - 2007: 326/2, وشرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت900هـ)، تحقيق: الدكتور حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م: 12/3, وشرح التصريح على التوضيح: 201/2, وهمع الهوامع: 183/3, حاشية الصبان: 195/3.

وعلى ما ذكر آنفا يمكن أن تعرب جملة (أني أخلق) بدلاً من (آية).

وقد عقد سيبويه باباً وكذلك ابن السراج تكون فيه أنّ بدلاً, بشرط أن يكون المبدل منه حديثا, أو قصة, نحو: بلغتني قصَّتك أنك فاعلٌ، وقد بلغني الحديثُ أنَّهم منطلقون، أو ما يكون في معنى الحديث, أو القصة, كما في قوله تعالى: ﴿ وإذ يعدكم اللَّه إحدى الطائفتين أنَّها لكم﴾ [1] فـ (أنّ) بدل من إحدى الطائفتين, والتقدير, وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم[2]. وهذا ينطبق أيضا على (أني أخلق) لكون المبدل منه (آية) جاء في معنى القصة. وربما أعربها السمين الحلبي بدلاً لهذه الأسباب, ويمكن أيضاً أن تؤول أنّ ومعوليها بمصدر[3], ويكون في محل جر بدل من (آية).

ثالثاً: إعراب (أَنِّي أَخْلُقُ) خبراً لمبتدأ محذوف, قال السمين: ((أنها خبرٌ مبتدأٍ مضمرٍ تقديرُه: هي أني أخلق أي: الآيةُ التي جئت بها أني أخلُقُ، وهذه الجملةُ في الحقيقةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأن قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال: ذلك))[4].

يحذف المبتدأ ويقدر بحسب سياق الجملة إذا وجد ما يدل عليه, يقول سيبويه: ((هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمَراً, ويكون المبنى عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله))[5], حذف المبتدأ في أمثلة سيبويه لوجود ما يدل عليه وهي صورة عبد الله في الذهن, وكذلك رأي ابن السراج وابن جني وغيرهم[6].

([1]) سورة الأنفال: 7.

([2]) ينظر: الكتاب: 132/3, والأصول في النحو: 270/1.

([3]) ينظر شرح ابن عقيل: 355/1.

([4]) الدر المصون: 192/3.

([5]) الكتاب: 130/2.

([6]) ينظر: الأصول في النحو: 68/1, واللمع في العربية: 30/1, والمفصل في صنعة الإعراب: 44/1, وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي, ط1, مؤسسة المختار للنشر والتوزيع, مصر, القاهرة,1420هـ - 1999م: 46/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 213/1.

أما جملة (أني أخلق) فتقدير المبتدأ يكون (هي أني أخلق), وتقدير الكلام, الآيةُ التي جئت بها أني أخلُقُ, وهذه الجملة كما يراها السمين الحلبي هي جواب لسؤال تقديره ما الآية؟[1].

رابعاً: إعراب (أَنِّي أَخْلُقُ) منصوبة بإضمار فعل, قال السمين: ((الرابعُ: أن تكونَ منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وهو أيضاً جوابٌ لذلك السؤالِ كأنه قال: أعني أنِّي أخلق))[2]

في هذا الوجه أيضا يمكن أن تكون الجملة جواباً للسؤال المذكور آنفاً ويكون التقدير أعني أني أخلق, فتكون الجملة في موضع النصب.

والنصب عند الخليل في واحد وخمسين موضعاً منها النصب بالاختصاص, فقال: ((فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجها..... وَنصبٌ بالاختصاص))[3] والاختصاص يكون بتقدير فعل محذوف, واختير الاختصاص في هذا الموضع لأن السمين الحلبي قدر لها الفعل (أعني).

والنصب عند المبرد لا يكون إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول لفظا أو معنى[4].

ويضمر الفعل ويعمل لقوته, على خلاف الحروف إذ لا يجوز اضمارها لضعفها, والإضمار يقع في كلام العرب على ثلاثة أنواع من حيث الجوازُ وعدمُه:

([1]) ينظر: الدر المصون: 192/3.

([2]) المصدر نفسه: 192/3.

([3]) الجمل في النحو, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ), تحقيق: د. فخر الدين قباوة, ط5, 1416هـ – 1995م: 64/1.

([4]) المقتضب: 299/3.

الأول: ما لا يجوز إظهاره, ويكون في مواطن كثيرة منها: المنادى وإياك والذي بعد الواو وغيرها.

الثاني: ما جاز فيه الإضمار والإظهار, وهو كل فعل إذا اضمر كان ما يدل عليه من كلام قبله.

الثالث: ما لا يجوز إضماره, وهو الفعل الذي إذا حذف لا يوجد ما يدل على حذفه[1].

ويضمر الفعل إذا دلت عليه قرينة على رأي الدكتور فاضل السامرائي, كأن تقول من زاركم؟ فتكون الإجابة, إبراهيم, أي زارنا[2].

وتختلف دلالة الجملة في كل وجه من وجوه الإعراب التي ذُكرت، ولكنها متقاربة في أغلب الوجوه، قال الزجاج: ((وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿**أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ**﴾[3]، يصلح أن يكون خفضاً ورفعاً، فالخفض على البدل من (آية) المعنى جئتكم بأَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ)[4]، أي المصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها) وهو (خَلْقي) بدل من (آية)، (كأنه قال: وجئتكم بأني أخلق لكم من الطين))[5] فيكون

([1]) ينظر: علل النحو: 299/1, وشرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار, إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان، 1419هـ – 1998م: 407/2.

([2]) معاني النحو, الدكتور فاضل صالح السامرائي, ط2, شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة. 1423هـ – 2003: 52/2.

([3]) سورة آل عمران: 49.

([4]) معاني القرآن وإعرابه, إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ), تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي, ط1, عالم الكتب, بيروت, 1408هـ – 1988م: 1/ 413.

([5]) تفسير الرازي: 8/ 58.

المعنى جئتكم بخلقي من الطين...، لأن البدل على نية تكرار العامل[1]، أو أن (أَنِّي أَخْلُقُ) بدلا من قوله: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ)، فتكون في موضع نصب لأن جملة (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ) في موضع نصب، قال العكبري: ((مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ: يَذْكُرُ أَنِّي، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ رَسُولٍ إِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا تَقْدِيرُهُ: وَنُعَلِّمُهُ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ))[2]، وعليه تأخذ حكمها ومحلها، فيكون المعنى: يذكر أني أخلق، أو وَنُعَلِّمُهُ أَنِّي أَخْلُقُ، وهو رأي فيه تكلف وتأويل.

أما في الوجه الآخر وهو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف فيكون التقدير ((هي أنى أخلق لكم))[3]، وهو جواب لسؤال (ما الآية؟) فقيل هي أني أخلق[4]، والمعنى ((هِيَ، أَيِ: الْآيَةُ أَنِّي أَخْلُقُ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ))[5]، وأما النصب على أنه مفعول به فعل محذوف والتقدير: أعني أني أخلق[6]، وهو جواب للسؤال المذكور آنفاً.

المسألة الثالثة

([1]) ينظر: الكتاب: 1/ 78، الأصول في النحو: 1/ 334، واللمحة في شرح الملحة, محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ), تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي, ط1, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, 1424هـ/2004م: 2/ 738.

([2]) التبيان في إعراب القرآن: 1/ 262.

([3]) الكشاف: 1/ 364.

([4]) ينظر: الدر المصون: 3/ 191- 192.

([5]) البحر المحيط في التفسير: 3/ 163.

([6]) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ), تحقيق:علي عبد الباري عطية, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1415 هـ: 3/ 167- 168.

﴿**قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ**﴾[1].

في إعراب (جزاؤه من وجد) أربعة أوجه عند السمين الحلبي[2] وهي:

1. جزاؤه مبتدأ وخبره (من) الشرطية أو (من) الموصولة والضمير (الهاء) يعود على السارق.

2. جزاؤه مبتدأ وخبره من الموصولة والضمير (الهاء) يعود على المسروق.

3. جزاؤه خبر لمبتدأ محذوف.

4. جزاؤه مبتدأ وخبره محذوف.

في الاوجه الأول والثاني والرابع: جزاؤه مبتدأ وخبره فيه عدة آراء.

قال السمين الحلبي: ((قوله تعالى: {جَزَآؤُهُ مَن وُجِدَ} : أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً والضميرُ للسارق، و «مَنْ» شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و «مَنْ» وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول... الوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون «جزاؤه» مبتدأً، والهاءُ تعود على المسروق، و {مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ} خبره، و «مَنْ» بمعنى الذي... الوجه الرابع: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأ، وخبرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق))[3]

في العربية عدة مرفوعات منها: الفاعل والمبتدأ والخبر وغيرها, فالمبتدأ الركن الأول من أركان الجملة الاسمية, ويشترط أن يكون مرفوعا, يقول سيبويه: ((فالمبتدأ

([1]) سورة يوسف: 75.

([2]) ينظر: الدر المصون: 6/ 529- 532.

([3]) المصدر نفسه.

كل اسم ابتُدي ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه))[1]. المبني عليه والمسند إليه المقصود منهما الخبر, ويرى سيبويه أن المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان.

وأما عن رفع المبتدأ والخبر فيرى المبرد أن المبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء وبالمبتدأ, يقول المبرد: ((فَأَما رفع الْمُبْتَدَأ فبالابتداء وَمعنى الِابْتِدَاء التَّنْبِيه والتعرية عَن العوامل غَيره وَهُوَ أول الْكَلَام وَإِنَّمَا يدْخل الْجَار والناصب والرافع سوى الِابْتِدَاء على الْمُبْتَدَأ والابتداء والمبتدأ يرفعان الْخَبَر))[2], فالمبتدأ يكون في أول الكلام غير مسبوق بأيٍّ من العوامل.

ويرى ابن السراج أنهما مرفوعان, ولا يستغني أحدهما عن الآخر, بقوله: ((المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه, وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء, والخبر رفع بهما, نحو قولك: الله ربنا, ومحمد نبينا, والمبتدأ لا يكون كلامًا تامًّا إلا بخبره))[3], فالمبتدأ عنده ما جرد من عوامل الأسماء كحروف الجر وغيرها, وكذلك من الافعال والحروف, والمبتدأ عنده يكون الأول, أي الركن الأول من الجملة, في بدايتها من دون فعل فلو بدأنا بالفعل سيصبح الاسم فاعلا, ويشترط أن يكون أولا لثان, أي لابد من وجود ثان يكمل أحدهما الآخر والثاني يقصد به الخبر, أما عن رفعهما, فيرى ابن السراج أن

([1]) الكتاب: 126/2.

([2]) المقتضب: 126/4.

([3]) الأصول في النحو: 58/1.

المبتدأ مرفوع بالابتداء, والخبر مرفوع بالابتداء وبالمبتدأ بقوله رفع بهما, ولا يكون الكلام تاما بأحدها, فلا بد من وجودهما معا, وهذا رأي أكثر علماء النحو[1].

أما السهيلي فيرى أن المبتدأ مرفوع لأنه مخبر عنه, والمخبر عنه يستحق التقدم في الكلام ويستحق أثقل الحركات والضمة هي أثقل الحركات بقوله: ((الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه، لأنّ كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفا))[2], فالمبتدأ يقع أول الكلام وأوائل الألفاظ عند

([1]) ينظر: علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، 1420هـ – 1999م: 263/1-265, يقول أبو الحسن ابن الوراق جوابا على أسئلةٍ: ((فَإِن قَالَ قَائِل: لم اسْتحق الْمُبْتَدَأ الرّفْع، وَبِأَيِّ شَيْء يرْتَفع؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الرافع لَهُ التعرية من العوامل، وَلَيْسَت بِلَفْظ)) وفي إجابته عن رفع الخبر فيقول: ((فَإِن قيل: قد علمنَا بِمَا ذكرت الْعَامِل فِي المبتدإ، فَمَا الْعَامِل فِي الْخَبَر؟ فَفِي ذَلِك جوابان:

أَحدهمَا: أَن الِابْتِدَاء وَحده عَامل فِي الْخَبَر، كَمَا كَانَ فِي المبتدإ، وَإِنَّمَا وَجب أَن يعْمل فِي الْخَبَر قِيَاسا على العوامل اللفظية، نَحْو: (إِنّ وَكَانَ وظننت) فَكل هَذِه عاملة فِي المبتدإ وَالْخَبَر، لِأَن نَظِير الِابْتِدَاء (ظَنَنْت) لِأَن (ظَنَنْت) قد عملت فِي المبتدإ وَالْخَبَر عملا وَاحِدًا، وَهُوَ الرّفْع.

وَالْوَجْه الثَّانِي: أَن يكون الْعَامِل فِي الْخَبَر الْمُبْتَدَأ والابتداء جَمِيعًا، وَإِنَّمَا وَجب ذَلِك، لِأَن الْمُبْتَدَأ لَا يَنْفَكّ من الِابْتِدَاء، فَلَا يَصح للْخَبَر معنى إِلَّا بمقدمتهما جَمِيعًا، فَوَجَبَ أَن يَكُونَا جَمِيعًا العاملين. وكلا الْقَوْلَيْنِ جيد.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري, (ت: 577هـ), ط1, المكتبة العصرية, 1424هـ .- 2003م: 38/1- 43, المسألة: 5, اللباب في علل البناء والإعراب: 130/1.

([2]) نتائج الفكر في النَّحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ), ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1412هـ – 1992م: 312/1.

السهيلي تستحق الثقل, ويرى أن الحذف لا يكون في أول الكلام لثقله وإنما يكون في أواخره.

و(جزاؤه) جاءت في الآية الكريمة مرفوعة, و(الرفع أثقل الحركات), وفي بداية الآية وهو شرط من شروط النحويين, فيمكن إعرابها مبتدأ.

أما الخبر في هذه الآية المباركة فله في إعرابه آراء عدة يراها السمين الحلبي، أولها: أن الضمير في (جزاؤه) يعود على السارق, و(مَنْ) لها وجهان تكون شرطية أو موصولة وفي الحالتين تعرب مبتدأ ثانٍ:

فأما أنها شرطية: فهي من أدوات الشرط[1] وتكون للعاقل, يقول سيبويه: ((ومن، وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي))[2], ويقصد أنها تستعمل للعاقل إذا كانت للاستفهام والشرط, وإذا جاءت موصولة بمعنى الذي, وللدكتور فاضل صالح السامرائي تعليق على هذا, بقوله: ((ولو قال للعقلاء, أو لذوي العلم لكان أجود, فإنها تستعمل لغير الأناسي من العقلاء, فقد تستعمل للملائكة, قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا**﴾[3], واستعملها للجن, قال تعالى: ﴿**فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا**﴾[4]))[5], فقد استعملها القرآن الكريم لغير الإنسان من العقلاء من الملائكة والجن.

([1]) ينظر: الكتاب: 56/3.

([2]) المصدر نفسه: 228/4.

([3]) سورة النساء: 172.

([4]) سورة الجن: 9.

([5]) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 75/4.

وأما عن عملها: فإنها تجزم فعلين, يقول ابن جني: ((وَالشّرط وَجَوَابه مجزومان تَقول إِن تقمْ أقمْ تجزم تقم بـ(إِن) وتجزم أقِم بـ(إِن وتقم) جَمِيعًا وَكَذَلِكَ بَقِيَّة أخواتها تَقول من يقمْ أقمْ مَعَه...))[1] فجزم الفعل الأول يكون بأداة الجزم, وهو فعل الشرط, أما الفعل الثاني وهو جواب الشرط فيجزم بأداة الجزم, والفعل الأول معا, وقد وردت في القرآن الكريم في مواطن كثيرة منها قوله تعالى: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾[2], وجواب الشرط للأدوات الجازمة يكون على نوعين: الأول: يكون فعلا مجزوما, والآخر: يكون الجواب بالفاء ويكون مرفوعا[3], كقوله تعالى ﴿**وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ**﴾[4].

والفاء موجود في جواب مَنْ الشرطية في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ**﴾[5], فيمكن إذن إعراب مَن الشرطية مبتدأ ثانٍ, أو أعرابها مع جملة الشرط خبرا للمبتدأ جزاؤه, وهذا الوجه الأول من الأوجه الأربعة.

وأما عن (مَنْ) الموصولة: فقد ذكرها السمين الحلبي في الوجه الأول مع (مَنْ) الشرطية, والضمير الهاء في (جزاؤه) يعود على السارق, وذكرها في الوجه الثاني والضمير (الهاء) يعود على المسروق, و(مَنْ) الموصولة تأتي بمعنى الذي متضمنةً معنى الشرط, وما بعدها صلتها, وقد تأتي الفاء مزيدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط, كما في الآية الكريمة التي يدور حولها البحث, يقول سيبويه: ((باب الأسماء التي يجازي بها, وتكون بمنزلة الذي, وتلك الأسماء: من، وما، وأيّهم. فإذا جعلتها بمنزلة الذي، قلت: ما تقول أقول، فيصير تقول صلةً لـ(ما) حتى تكمل اسماً،

([1]) اللمع في العربية: 133/1.

([2]) سورة النساء: 123.

([3]) ينظر: الكتاب: 63/3, والمقتضب: 50.49/2, والأصول في النحو: 160/2. 180.

([4]) سورة المائدة: 95.

([5]) سورة يوسف: 75.

فكأنك قلت: الذي تقول أقول. وكذلك: من يأتني آتيه وأيّها تشاء أعطيك))[1], أي إن الاسم الموصول وصلته يكون بمثابة الاسم الواحد, أما اذا تأخر حرف الجزاء عند سيبويه فيكون موصولا بمعنى الذي؛ لأنّه يقبح عنده تأخير حرف الجزاء نحو: آتي من يأتيني[2], فـ (مَنْ) هنا موصولة بمعنى الذي, ومن المواطن التي تأتي بها (مَنْ) موصولة أو شرطية, قوله تعالى: ﴿**فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ**﴾[3], جاءت من الأولى موصولة بمعنى الذي, والثانية شرطية جازمة واقترن الفاء في جوابها, والفعل بعد من الموصولة يكون مرفوعا, وبعد الشرطية مجزوما, كما يراها المبرد[4].

ويرى ابن السراج أيضا أن (مَن) تأتي بمعنى الذي ولكن لا يمكن الوصف بها, بقوله: ((ومَنْ ومَا وأي، يستعملن بمعنى (الذي) فيوصلن كما توصل، ولكن لا يجوز أن "يوصفَ بهن كما وصف بـ(الذي) لأنها أسماءٌ لمعانٍ تلزمها, ولهن تصرفٌ غير تصرف (الذي) لأنهن يكنَّ استفهامًا وجزاءً))[5], والسبب أنه قد تأتي (من) للاستفهام والجزاء وليس فقط موصولة.

وعلى هذا الرأي لا يمكن أن نعرب قوله تعالى (مَنْ وُجِدَ) صفة, لأن (مَن) لا يوصف بها وتعرب كما يراها السمين الحلبي مبتدأ ثانيا, أو هي وصلتها خبرا للمبتدأ (جزاؤه), وهذا الوجه الثاني من الأوجه الأربعة.

([1]) الكتاب: 69/3.

([2]) ينظر: الكتاب: 3/ 70.

([3]) سورة محمد: 38.

([4]) ينظر: المقتضب: 195/3

([5]) الأصول في النحو: 265/2.

أما الوجه الثالث: فجزاؤه أيضا مبتدأ, وخبره محذوف, والوجه الرابع: تكون جزاؤه خبرا والمبتدأ محذوفا, قال السمين الحلبي: ((الوجه الثالث مِن الأوجه المتقدِّمة: أن يكون «جزاؤه» خبرَ مبتدأ محذوفٍ))[1], ويحذف المبتدأ أو الخبر عند النحويين على وجهين: الحذف وجوبا, والحذف جوازا, فأما حذف الخبر وجوبا فيكون في مواضع هي:

1. يحذف الخبر وجوبا بعد لولا: يرفع المبتدأ بعد لولا ويحذف الخبر وجوبا وتقديره موجود أو حاصل: يقول سيبويه: ((باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا. أما لكان كذا وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك. غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ. وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام))[2], يشير سيبويه إلى حذف الخبر بعد لولا لكثرة الاستعمال في الكلام, أما رفع المبتدأ بعد لولا, فيشبهه برفع المبتدأ بالابتداء بعد همزة الاستفهام, فالسبب عند سيبويه كثرة الاستعمال, أما المبرد فيرى حذف الخبر بعد لولا لوجود ما يدل عليه بقوله: ((اعْلَم أَن الِاسْم الذى بعد (لَوْلَا) يرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف لما يدل عَلَيْهِ وَذَلِكَ قَوْلك: لَوْلَا عبد الله لأكرمتك ف (عبد الله) ارْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف وَالتَّقْدِير لَوْلَا عبد

([1]) الدر المصون: 531/6.

([2]) الكتاب: 129/2

الله بالحضرة، أَو لسَبَب كَذَا لأكرمتك))[1], فكذلك المبتدأ عنده رفع بالابتداء ولم يختلف المبرد عن سيبويه إلا في سبب الحذف.

ويضيف ابن السراج إلى سبب كثرة الاستعمال سببا آخر, وهو فهم المعنى, إذ يقول: ((ولكن حُذف حين كثر استعمالهم إياه, وعُرف المعنى))[2], فقد ذكر سيبويه والمبرد وابن السراج الحذف بعد لولا ولكنهم لم يحددوا نوع الحذف, جائز أم واجب, وكذلك الزمخشري فإنه يرى أن ما بعد المبتدأ قد سد مسد الخبر فيقول: ((وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده))[3], ولكنه اختلف عنهم بقوله (التزم), فيظهر عنده وجوب الحذف للخبر بعد لولا, والجواب بعد لولا يراه قد سد مسد الخبر, وابن الصائغ أيضا يرى الزام حذف الخبر بعد لولا بقوله: ((ويلزم حذف الخبر إذا كان بعد قَسَمٍ ... وبعد (لولا) ، كقولك: (لولا زيدٌ لزرتُك)، والتّقدير: حاضِرٌ))[4]. فالظاهر من كلام الزمخشري وابن الصائغ وجوب حذف الخبر بعد (لولا) وتقديره حاضر, وهذا ما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين[5].

([1]) المقتضب: 76/3.

([2]) الأصول في النحو: 66/1.

([3]) المفصل في صنعة الإعراب: 46/1.

([4]) اللمحة في شرح الملحة: 304/1,

([5]) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 486/1, وأوضح المسالك إالى ألفية ابن مالك: 217/1, وشرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1383هـ - 1963م: 125/1, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 887/1, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 250/1, وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 205/1-206, وشرح التصريح على التوضيح: 224/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 392/1, ودليل الطالبين لكلام النحويين: 41/1, وحاشية الصبان على شرح

2ـ إذا كان المبتدأ لفظاً صريحاً في القسم: فيحذف الخبر وجوبا في هذه الحالة, فالخبر يحذف عند سيبويه إذا كان القسم صريحا, يقول: ((باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم وذلك قولك: لعمر الله لأفعلنَّ، وأيم الله لأفعلن. وبعض العرب يقول أيمن الكعبة لأفعلنَّ، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك أيم الله وأيمن الله، إلا أن ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أن أصفه لك))[1], ففي الأمثلة التي أوردها سيبويه خبر محذوف بعد القسم كما يراه وتقدير الخبر المحذوف هو (المقسم به), واليه ذهب المبرد أيضا[2].

ويرى ابن جني أن مثل هذه الأمثلة يكون الخبر فيها مضمرًا، إذ يقول: ((وَقد عقدت الْعَرَب جملَة الْقسم من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر كَمَا عقدتهما من الْفِعْل وَالْفَاعِل فَقَالَت لعمرك لأقومن ولأيمن الله لأذهبن فـ(عمرك) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَخَبره مَحْذُوف وَالتَّقْدِير لعمرك مَا أَحْلف بِهِ وقولك لأقومن جَوَاب الْقسم وَلَيْسَ بِخَبَر الْمُبْتَدَأ وَلَكِن صَار طول الْكَلَام بِجَوَاب الْقسم عوضا من خبر الْمُبْتَدَأ))[3], فيحذف الخبر استغناءً عنه

الأشموني: 315/1, والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية, على الجارم ومصطفى أمين, الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع: 104/2, والنحو الوافي, عباس حسن (ت: 1398هـ), ط15, دار المعارف: 519/1, الموجز في قواعد اللغة العربية, سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت : 1417هـ), دار الفكر, بيروت, لبنان, 1424هـ – 2003م: 232/1, والتطبيق النحوي, الدكتور عبده الراجحي, ط1, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, 1420هـ 1999م: 107/1, والنحو المصفى, محمد عيد, مكتبة الشباب: 233/1.

([1]) الكتاب: 3/ 502ـ 503.

([2]) المقتضب: 2/ 325ـ326.

([3]) اللمع في العربية: 186/1ـ 187.

ويُعوِّضُ عنه جواب القسم, ويقدر الخبر بحسب ما يقتضيه سياق الجملة, وإلى هذا ذهب النحويون[1].

3ـ إذا وَقع الخبر بعد وَاو بِمَعْنى مَعَ: ويعطف على المبتدأ بواو تكون بمعنى (مع), والمبتدأ المعطوف عليه اسم يكون خبره مقدرا ب (مقرونان), أو بما يقتضيه سياق الجملة, يقول سيبويه: ((ولو قلت: أنتَ وشأنُك كنتَ كأَنّك قلت: أنتَ وشأنُك مَقرونانِ، وكلُّ امرئٍ وضيعته مقرونانِ؛ لأنَّ الواو في معنى مع هنا، يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدإ))[2], فالخبر محذوف في أمثلة سيبويه مع واو المعية, لدلالة الواو عليه, لكن سيبويه لم يحدد وجوب الحذف هنا من جوازه, ولكنه أشار لوجود الحذف لا غير في هذا الموطن.

وإليه ذهب أبو علي الفارسي في تقدير الخبر في هذا الموضع, بشرط أن تكون (مع قد سدت مسد الخبر, فكما يمكن الاستغناء عن الخبر في قولنا (أقائم

([1]) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 304/1, وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك: 488/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 220/1, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 252/1, وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 207/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 394/1, وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 318/1, وجامع الدروس العربية: 260/2, والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية: 101/2, والنحو الوافي: 519/1, والموجز في قواعد اللغة العربية: 232/1, والتطبيق النحوي: 108/1, وضياء السالك إلى أوضح المسالك, محمد عبد العزيز النجار, ط1, مؤسسة الرسالة, 1422هـ – 2001م: 219/1, والنحو المصفى: 233/1.

([2]) الكتاب: 300/1.

الزيدان) لأن الفاعل سد مسده, فيمكن الاستغناء عن الخبر في قولنا (كل رجل وضيعته) لأن الواو جاءت بمعنى مع وقد سدت مسد الخبر[1].

ويرى ابن جني أنّ الخبر هنا محذوف حملا على المعنى, حيث يقول: ((كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك: معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم من أَمَمٍ أن الثاني خبر عن الأول كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله "مع شأنك " خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما " شأنك" معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى, فكأنّه قال: كل رجل وصنعته مقرونان وأنت وشأنك مصطحبان))[2], وعليه فإن الخبر محذوف في أمثلة ابن جني لدلالة المعنى عليه, فلا يتوهم القارئ أن ما بعد الواو هو الخبر, لأنه معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف تقديره مقرونان, وكذلك ابن جني لم يحدد نوع الحذف هل هو واجب أم جائز.

أما ابن يعيش ففي قوله تلميح بالوجوب, إذ يجعل وجود الواو كافيا, ولا حاجة لوجود الخبر, فيقول: ((وأما قولهم: "كل رجل وضيعته" فالمراد كل رجل وضيعته مقرونان, إلا أنك حذفت الخبر واكتفيت بالمعطوف, لأن معنى الواو هنا كمعنى "مع", فقولك: "كل رجل وضيعته" بمعنى مع ضيعته, وهذا كلام مكتف))[3], فالكلام

([1]) ينظر: المسائل الحلبيات, أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت: 377هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, ط1, دار القلم, دمشق, دار المنارة, بيروت, 1407هـ – 1987م: 149. 150.

([2]) الخصائص: 1/ 284.

([3]) شرح المفصّل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش (ت:643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1422هـ – 2001م: 246/1.

عنده تام بوجود الواو ولا يحتاج إلى خبر, وقد سدت الواو مسد الخبر, وذهب إليه أيضا الرضي الاسترابادي وابن هشام[1].

وأما حذف المبتدأ وجوبا فيكون في:

1- إذا كان الخبر نعتا مقطوعا مرفوعا في المدح أو الذم أو الترحم: المعروف أن النعت يتبع المنعوت ولكن هناك نعتًا لا يتبع, فيسمى نعتا مقطوعا, وسيبويه يرى في قولنا: الحمد لله الحميد, ثلاث حالات للحميد رفعا ونصبا وجرا, في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح, فيقول: ((وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه. وذلك قولك: الحمد لله الحميدُ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك. ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسنا... فيقولون: أهلِ الحمد والحميدُ هو، وكذلك الحمد لله أهلِه: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت))[2], فالجر على أنه نعت, والنصب على التعظيم بتقدير فعل, والرفع بالقطع, ويكون خبرا لمبتدأ محذوف يقدر بحسب سياق الجملة.

ويرى ابن الحاجب وجوب حذف المبتدأ في النعت المقطوع، إذ يقول: ((اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا إذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله أهلُ الحمد أي هو أهلُ الحمد وإنما وجب الحذف ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك))[3]

([1]) ينظر: شرح الكافية في النحو, محمد ابن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الأسترابادي,(ت: 688), وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني,المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية: 107/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 220/1.

([2]) الكتاب: 62/2.

([3]) شرح الكافية في النحو: 103/1.

فالقطع يبين وجود النعت في الأصل, وقد حصل القطع لغرض المدح أو الذم أو الترحم, وهذا رأي ابن هشام أيضا[1].

2- إذا كان الخبر مصدرًا يُؤدي معنى فعله: فيحذف المبتدأ وجوبا كما في قوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ) فكلمة صَبْرٌ مصدر الفعل صَبَرَ ويؤدي معناه وجاء مرفوعا فيعرب خبرا لمبتدأ محذوف, يقول سيبويه: ((وسمعنا بعضَ العرب الموثوقَ به، يقال له: كيف أَصبحتَ؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، كأَنَّه يَحمله على مضمَرٍ في نيّته هو المظهَرُ، كأَنّه يقول: أمري "وشأني" حمدُ الله وثناءٌ عليه. ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعلَ، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أَظْهَرَ))[2], فكلمتا (حمد وثناء) مصدران أدَّيَا معنى الفعل, وجاءا مرفوعَينِ, ويرى سيبويه وجود حذف يقدر بـ(أمري وشأني), أما لو جاءت هذا المصادر منصوبة ستكون منصوبة بتقدير فعل من لفظ المصدر نفسه, وتعرب مفعولا مطلقا, والتقدير أَحْمَدُ حَمْدَاً وأَثْنِي ثَنَاءً, ومثال آخر أورده سيبويه إذ يقول: ((وهذا مثلُ بيتٍ سمعناه من بعض العرب الموثوق به يَرويه:

فقالت حَنانٌ ما أَتى بك ههنا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بالحيّ عارِفُ

لم تُرِدْ حِنَّ، ولكنها قالت: أمرنُا حَنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ. وفى هذا المعنى كلّه معنى النصب))[3], فالمصدر هنا مرفوع ولو كان المراد تقدير فعل (حِنَّ) لكان المصدر منصوبا (حنانا) ولكنه جاء مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرنا, وإلى هذا ذهب المبرد أيضا[4].

([1]) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 286/3.

([2]) الكتاب: 319/1 -320.

([3]) الكتاب: 320/1.

([4]) المقتضب: 225/3.

ويرى ابن هشام حذف المبتدأ هنا واجبا, ولا يختلف عن سابقيه إلا في قوله الوجوب بالحذف, فمن سبقه ذكر الحذف ولم يذكر الوجوب, فيقول: ((فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح، أو ذم، أو ترحم، وجب حذف المبتدأ والفعل؛ كقولهم: "الحمد لله الحميد" بالرفع بإضمار "هو"، وقوله تعالى: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾[1] بالنصب بإضمار "أذم".))[2], ويقصد بحذف الفعل إذا كان المصدر منصوبا فيقدر له فعل, والسيوطي أيضا يصرح بالحذف الواجب في مثل هذا الموضع[3].

3- أن يكون الخبر مخصوص نعم وبئس: يرفع مخصوص نعم وبئس على أنه خبر لمبتدأ محذوف, وفيه آراء كثيرة: يقول سيبويه: ((وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نِعم في الرجل ولم يعمل في عبدُ الله. وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نِعمَ الرجلُ فقيل له مَن هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعم الرجل))[4]، فهو جواب لمن يسأل عن الممدوح، وإلى هذا ذهب المبرد بقوله: ((وَأما قَوْلك زيد وَمَا أشبهه فَإِن رَفعه على ضَرْبَيْنِ أَحدهمَا أَنَّك لما قلت نعم الرجل فَكَأَن مَعْنَاهُ مَحْمُود فِي الرِّجَال قلت زيد على التَّفْسِير كَأَنَّهُ قيل من هَذَا الْمَحْمُود فَقلت هُوَ زيد))[5]، وأشار ابن السراج[6]، وابن جني[7]، ولم يذكر من سبق أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، بل يفهم من كلامهم، وقد ذكر ابن هشام أنه خبر لمحذوف وجوبا

([1]) سورة المسد: 4.

([2]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 286/3.

([3]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 153/3.

([4]) الكتاب: 176/2- 177.

([5]) المقتضب: 2/ 141- 142.

([6]) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 112.

([7]) اللمع في العربية: 140.

بقوله: ((زيد نعم الرجل يتَعَيَّن فِي زيد الِابْتِدَاء وَنعم الرجل زيد قيل كَذَلِك وَعَلَيْهِمَا فالرابط الْعُمُوم أَو إِعَادَة الْمُبْتَدَأ بِمَعْنَاهُ على الْخلاف فِي الْألف وَاللَّام للْجِنْس هِيَ أم للْعهد وَقيل يجوز أَيْضا أَن يكون خَبرا لمَحْذُوف وجوبا أَي الممدوح زيد))[1].

الذي نلحظ أن أغلب المواضع التي يحذف فيها المبتدأ والخبر وجوبا, صُرِّحَ بها بالوجوب من المتأخرين, أما المتقدمون فيذكرون الحذف في الموضع من دون القول بأنه واجب أم جائز.

أما ما أورده السمين الحلبي من الحذف في الوجهين الأخيرين فلا يمكن القول بأنه من الحذف الواجب, حسب ما ذُكِرَ من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ والخبر وجوبا, وهذا رأي الباحث فيه, إذ إنه حذف المبتدأ, وقدره تارة, وحذف الخبر وقدره تارة أخرى, فلو كان الحذف واجباً لأحدهما ولنفرض المبتدأ, لما جاء بوجه آخر أن يحذف فيه الخبر والعكس أيضا.

وتختلف دلالة الجملة باختلاف الأوجه الإعرابية لها وما يحتمله كل وجه من تقدير وتأويل، وإن كان الاختلاف يسيرا، ذكر الطوسي في تفسيره التوجيه الإعرابي لقوله تعالى (جزاؤه) ودلالته، بقوله: ((فيه تقديران في الإعراب: أحدهما- جزاؤه استرقاق من وجد في رحله، فهذا الجزاء جزاؤه، كما تقول جزاء السارق القطع، فهو جزاؤه لتمكين البيان الأخير))[2]، وهو توجيه الوجه الرابع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، ثم يبين الوجه الآخر بقوله: ((الثاني- جزاؤه من وجد في رحله، فالسارق

([1]) مغني اللبيب: 724.

([2]) تفسير التبيان، الطوسي (460هـ): 6/ 173، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ), تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1422هـ: 3/ 265.

جزاؤه، فيكون مبتدأ ثانياً، والفاء جواب الجزاء، والجملة خبر (من) و (من) هاهنا يحتمل وجهين: أحدهما– أن يكون بمعني الذي، وتقديره جزاؤه الذي وجد في رحله مسترقاً، والآخر– معني الشرط، كأنه قال جزاء السرّاق إن وجد في رحل إنسان منا، فالموجود في رحله جزاؤه استرقاقاً))[1]، وهذا توجيه للوجهين الأول الذي فيه (جزاؤه) مبتدأ وفي خبره احتمالات هي كون (من) شرطية وهي وجملة الشرط وجوابه خبر (جزاؤه)[2]، والثاني أن (من) موصولة وهي الخبر وإلى هذا ذهب جملة من المفسرين[3] منهم الطبرسي بقوله: ((أن يكون (جزاؤه) مبتدأ، و (من وجد في رحله) الخبر ويكون المعنى جزاء السرق الإنسان الموجود في رحله السرق، ويكون قوله (فهو جزاؤه) جملة أخرى ذكرت زيادة في الإبانة... وعلى هذا تكون (من) موصولة، ويكون تقديره استرقاق الذي وجد في رحله السرق، فحذف المضاف))[4].

أما كون (من) شرطية فيكون المعنى ((أن يكون (جزاؤه) مبتدأ و (من وجد في رحله فهو جزاؤه)، جملة شرطية في موضع الخبر. والعائد على المبتدأ الأول من الجملة الأولى (جزاؤه) من قوله: (فهو جزاؤه) فكأنه قال: فهو هو أي فهو الجزاء. والإظهار ههنا أحسن، لئلا يقع في الكلام لبس. قال الزجاج: إن العرب إذا فخمت أمر الشيء جعلت العائدة إليه إعادة اللفظ بعينه... وعلى هذا فيكون المعنى: قالوا

([1]) تفسير التبيان، الطوسي (460هـ): 6/ 173، وتفسير الرازي: 18/ 488.

([2]) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 5/ 432.

([3]) ينظر: الكشاف: 2/ 492، وتفسير الرازي: 18/ 488، وتفسير البحر المحيط: 6/ 305, التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م: 13/ 30.

([4]) مجمع البيان في تفسير القرآن: 5/ 432.

جزاء السرق إن وجد في رحل رجل منا، فالموجود في رحله السرق جزاؤه استرقاق))[1].

أما الوجه الثالث وهو كون (جزاؤه) خبرًا لمبتدأ محذوف فقد ذكر المفسرون فيها ((أنْ يَكُونَ (جَزاؤُهُ) خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أيِ: المَسْؤولُ عَنْهُ جَزاؤُهُ، ثُمَّ أفْتُوا بِقَوْلِهِمْ :﴿مَن وُجِدَ في رَحْلِهِ فَهو جَزاؤُهُ﴾ كَما تَقُولُ: مَن يَسْتَفْتِي في جَزاءِ صَيْدِ الحَرَمِ جَزاءُ صَيْدِ الحَرَمِ، ثُمَّ تَقُولُ :﴿ومَن قَتَلَهُ مِنكم مُتَعَمِّدًا فَجَزاءٌ مِثْلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ المائدة: ٩٥ قالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وهو مُتَكَلِّفٌ؛ إذْ تَصِيرُ الجُمْلَةُ مِن قَوْلِهِ: المَسْؤولُ عَنْهُ جَزاؤُهُ، عَلى هَذا التَّقْدِيرِ لَيْسَ فِيهِ كَثِيرُ فائِدَةٍ، إذْ قَدْ عُلِمَ مِن قَوْلِهِ: (فَما جَزاؤُهُ) أنَّ الشَّيْءَ المَسْئُولَ عَنْهُ جَزاءُ سَرِقَتِهِ، فَأيُّ فائِدَةٍ في نُطْقِهِمْ بِذَلِكَ، وكَذَلِكَ القَوْلُ في المِثالِ الَّذِي مُثِّلَ بِهِ مِن قَوْلِ المُسْتَفْتِي))[2].

وقد نقل الطبرسي وجها خامسا بقوله: ((وقال صاحب الكشف: تقديره جزاء المسروق من وجد في رحله أي: انسان وجد الصاع في رحله. فمن نكرة، وهو مبتدأ ثان. وقوله (وجد في رحله) صفة لمن. وقوله: (فهو جزاؤه) خبر لمن. والجملة خبر قوله (جزاؤه). والتقدير: جزاؤه انسان وجد في رحله الصاع فهو هو إلا أنه وضع الظاهر موضع المضمر. قال: وليس في التنزيل من نكرة إلا في هذا الموضع))[3]، وهذا وجه لجواز إعرابها مبتدأ وهو أنها نكرة موصوفة.

([1]) مجمع البيان في تفسير القرآن (548هـ): 5/ 432.

([2]) تفسير البحر المحيط (745هـ) : 6/ 305، وينظر: تفسير الآلوسي: 7/ 27.

([3]) مجمع البيان في تفسير القرآن: 5/ 432- 433.

المبحث الثاني

الأوجه الأربعة في الجملة الفعلية

المسألة الأولى:

قوله تعالى: ﴿**فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [1].

ذكر السمين الحلبي في الدر المصون أربعة أوجه لقوله عز وجل (ويستبشرن)[2] هي[3]:

1. عطف الفعل (يستبشرون) على الاسم (فرحين) والفعل في تأويل الاسم.
2. عطف الفعل (يستبشرون) على الاسم (فرحين) والاسم في تأويل الفعل.
3. الجملة مستأنفة والواو للعطف, عطف فعلية على اسمية.
4. أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف.

الوجهان الأول والثاني: عطف الفعل (يستبشرون) على الاسم (فرحين) والفعل في تأويل الاسم, أو الاسم في تأويل الفعل، يقول السمين: ((قوله: {وَيَسْتَبْشِرُونَ} فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ من باب عطفِ الفعلِ على الاسم لكونِ الفعلِ في تأويلِه، فيكونُ عطفاً على «فرحين» كأنه قيل: فَرِحين ومستبشرين، ونَظَّروه بقوله تعالى: ﴿**فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾[4]. والثاني: أنه أيضاً يكونُ من باب عطف الفعل

([1]) سورة آل عمران: 170.

([2]) الدر المصون: 484/3. 485.

([3]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 310/1, والبحر المحيط في التفسير: 431/3.

([4]) الدر المصون: 484/3.

على الاسم، لكنْ لأنَّ الاسم في تأويل الفعل))[1] ويعطف الاسم على الاسم, والفعل على الفعل, والجملة على الجملة, ومما اختُلف فيه عطف الفعل على الاسم أو العكس, فمنهم من منعه وقبّحه[2], ومنهم من أجازه[3], وقد منعه المبرد وابن السراج والسهيلي, فالمبرد يبين هذا الأمر في البيت الشعري, من الطويل.

لقد كانَ فِي حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه ... تُقضَّى لُباناتٌ ويُسْأمُ سائمُ[4]

فكلمة (تقضى) تُقرأ بضربين: (تقضّى, تقضِّي) فعطف يسأم بالرفع على تقضى اذا كان فعلا, من باب عطف الفعل على الفعل, أما اذا كان تقضي اسما فلا يجوز العطف هنا عند المبرد ويجب نصب يسأم بتقدير أن, ليكون في تأويل المصدر عندها يمكن عطف المصدر على الاسم[5], وفي موضع آخر يقول المبرد: ((اعْلَم أَنَّك لَا تعطف اسما على اسم وَلَا فعلا على فعل فِي مَوضِع من الْعَرَبيَّة إِلَّا كَانَ مثله تَقول مَرَرْت بزيد وَعَمْرو وَرَأَيْت زيدا وعمرا وَأَنا آتِيك وأكرمك وَلَا تذْهب

([1]) سورة الملك: 19.

([2]) ينظر الأصول في النحو: 184/1, والإنصاف في مسائل الخلاف: 390/2, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 224/3-225.

([3]) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة, محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت: 412هـ), تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي, دار العروبة، الكويت: 303/1, ونتائج الفكر في النحو: 248/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 355/3, وشرح التصريح على التوضيح: 185/2, وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م: 143/5, وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 433/3.

([4]) ديوان الأعشى الكبير, ميمون بن قيس بن جندل, تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني, ط1, وزارة الثقافة والفنون والتراث, قطر – الدوحة, 2010: 243/1.

([5]) ينظر: المقتضب: 26/2.

فتندم أَي لَا تذْهب وَلَا تندم))[1], فيوجب المبرد هنا عطف الشيء على مثله ولا يُجَوِّزُ عطف التغاير.

وكذلك رأي ابن السرَّاج حيث يقول: ((وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم. ترفع "يقوم" وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف, وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل, والفعل على الاسم لأن العطف أخو التثنية, فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية, كذلك لا يجوز في العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان, فإنما معناه: زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لا ستغني عن العطف, وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء, تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت: جاءني العمران, فالتثنية نظير العطف, ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: جاءني زيد وزيد فحق الكلم التي يعطف بعضها على بعض أن يكون متى اتفقت ألفاظها جاز تثنيتها))[2], يرى ابن السراج هنا أن هذا العطف غير جائز, من حيث إن العطف عنده يشبه التثنية في الأسماء, ونحتاج الى العطف عند اختلاف الأسماء, فلو تشابهت, يمكن الاستغناء عن العطف, بقولنا جاء الزيدان, أي: جاء زيد وزيد, وبهذه الحالة لا يمكن عطف الاسم على الفعل أو العكس, لاختلاف المتعاطفين.

وعلى هذا الرأي ذهب أبو البركات الأنباري في مسألة العطف على الضمير المرفوع بقوله: ((قمت وزيدٌ" فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف

([1]) المقتضب: 387/4.

([2]) الأصول في النحو: 184/1.

عليه لكان أيضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز))[1], فعنده عطف الاسم على الفعل غير جائز لذلك شبه به عدم جواز العطف على الضمير.

ومنع السهيلي عطف الاسم على الفعل بقوله: ((فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: " مررت برجل يقوم وقاعد " قلنا: هذا ممتنع على قبح))[2]، وحجته في المنع أن العطف هو اشتراك في العامل والعامل في الفعل غير العامل في الاسم فلا يجوز اشراكهما في عامل واحد, سواء كان الاسم جامدا ام مشتقا, يقول السهيلي: ((وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً، وصيرت الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض، وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم. وإنما هو فعل محض فلا يجوز عطف الاسم عليه، لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد، وإذا قلت: " مررت برجل قائم ويقعد "، ففي يقعد ضمير فاعل، كما في "قائم" ضمير فاعل، فكأنك إنما عطفت جملة على جملة، وتوهمت في " قائم " الفعل المحض من حيث كان مشتقا منه وفرعاً عليه، ولم يمكنك أن تتوهم في " يقوم " الاسم المحض ولا الاسم المشتق أيضا، لأن الفرع يتضمن الأصل ويدل عليه، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه، لأنه كالمستغنى عنه))[3].

يرى السهيلي التوهم في عطف الاسم المشتق على الفعل أو العكس, إذ تقدير الضمير في الفعل والاسم المشتق وعَدَّهما شيئا واحدا, فيمكن العطف بينهما عند الأخذ في الحسبان عطف جملة على جملة, وهذا يمكن؛ لان الفعل لا يمكن أن

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 390/2.

([2]) نتائج الفكر في النحو: 248/1.

([3]) المصدر نفسه.

يكون في تأويل الاسم؛ لأنه فعل محض وكذلك لا يمكن أن يكون الاسم في تأويل الفعل؛ لأنه اسم محض؛ لأن الفعل أصل, والمشتق فرع, والفرع يدل على الأصل, لكن الأصل لا يدل على الفرع لأن الفرع يستغنى عنه, وعلى هذا فإن السهيلي يمنع عطف الاسم على الفعل والعكس أيضا, سواء كان الاسم مشتقا أم جامدا.

وأجاز بعض النحويين هذا العطف ودليلهم على ذلك وجود آيات في القرآن الكريم فيها هذا العطف كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ**﴾[1]، فعطف الفعل أقرضوا على الاسم المصدقين.

وقد أجاز ابن عصفور عطف الاسم على الفعل والعكس أيضا, بشرط أن يصح تأويل أحدهما بالآخر, فالاسم يكون في موضع الفعل إذا كان مشتقا مثل اسم الفاعل واسم المفعول, ويقع الفعل موقع الاسم إذا وقع خبرا لمبتدأ أو لناسخ, أو حالا أو صفة أو مفعولا ثانيا لظننت, أو مفعولا ثالثا لأعلم, يقول ابن عصفور: ((ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل, فالموضع الذي يكون فيه الاسم موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول, إذا وقعا في صفة الألف واللام, نحو: "الضارب" و"المضروب" فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا, فتقول: "جاءني الضارب وقام "و" قام زيد الذي ضرب وقائم"... والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبرا لذي خبر, أعني خبرا لمبتدأ أو لكان وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لـ"ما" أو حالا لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لـ"ظننت" أو الثالث من باب "أعلمت"))[2].

ويذهب ابن مالك في شرحه للكافية ايضا إلى هذا الرأي بقوله: ((ثم نبهت على أن الفعل قد يعطف على الاسم المشابه للفعل، وأن الاسم المشابه للفعل قد يعطف على الفعل,فمثال الأول قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا**

([1]) سورة الحديد: 18.

([2]) شرح جمل الزجاجي: 211/1.

حَسَنًا﴾[1]... ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**[2]﴾))[3]. فعطف الفعل أقرضوا على الاسم المصدقين وهو اسم فاعل, وفي الآية الثانية عطف الاسم مُخرِج وهو اسم فاعل ايضا على الفعل يُخرج. ووافقه الرضي في شرحه للكافية[4] وأبو حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب[5].

إذن هناك من يمنع هذا العطف ويقبحه, وهناك من يجيزه بشروط, ورأي ثالث يرى استحسان عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه[6].

أما رأي الباحث فيميل إلى الجواز وعدم التقدير والتأويل؛ لوجود شواهد قرآنية صريحة وواضحة حصل فيها عطف الاسم على الفعل والعكس أيضا, وقد ذكر السمين الحلبي بعضا منها, ومن هذه الشواهد:

قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[7].

وقوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ**﴾[8].

([1]) سورة الحديد: 18.

([2]) سورة الأنعام: 95.

([3]) شرح الكافية الشافية, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ), تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي, ط1, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة: 1271/3.

([4]) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1046/1.

([5]) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 2022/4.

([6]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1035/2, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 225/3, والمدارس النحوية, أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ), دار المعارف: 300/1.

([7]) سورة الحديد: 18.

([8]) سورة الأنعام: 95.

وقوله جل شأنه: **﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (3) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (4) فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾**[1].

وقوله عز وجل: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2].

الوجه الثالث: الجملة مستأنفة والواو للعطف, عطف فعلية على اسمية:

يقول السمين الحلبي: ((الثالث: أَنْ يكونَ مستأنفاً، الواو للعطف عَطَفَت فعليةً على اسمية))[3]

الاستئناف له تسميات أُخر عند النحويين, فسيبويه يطلق عليه الابتداء والقطع, إذ يقول: ((وتقول: ما عبدُ الله خارجاً ولا مَعْنٌ ذاهبٌ، تَرفعه على أن لا تُشَرِكَ الاسمَ الآخِرَ في ما ولكن تَبْتَدِئُهُ, ، كما تقول: ما كان عبدُ الله منطلقا ولا زيدٌ ذاهبٌ، إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غير ذاهب الآن))[4], فقوله تبتدئه أي عدم اشراك الاسم المعطوف مع ما قبل حرف العطف في الحكم النحوي, فعبد الله هو اسم ما العاملة عمل ليس وخبرها منصوب (خارجا), وما بعد الواو مرفوع (معنٌ) وخبره مرفوع ايضا (ذاهبٌ) وهذا يعني أن جملة (معنٌ ذاهبٌ) غير مشتركة مع جملة (ما عبد الله خارجا) في الحكم ولو اشتركت في الحكم لكان خبر الجملة الثانية منصوبا فتصبح (ما عبدٌ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهباً).

أما عن القطع فقال سيبويه: ((وتقول: ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو، لأنك لو قلتَ ما زيدٌ عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً، لأنّه ليس من سببِه، فتَرفعُه على الابتداء

([1]) سورة العاديات: 3-5.

([2]) سورة الملك: 19.

([3]) الدر المصون: 485/3.

([4]) الكتاب: 60/1.

والقطع من الأوّلِ، كأنّك قلت: وما عاقل عمرو))[1], ويقصد بالقطع والابتداء الاستئناف, أي بداية كلام جديد لا علاقة له بحكم ما سبق حرف العطف.

أما الكسائي فيطلق على الاستئناف اسم القطع والمخالفة, ذكر ابن السراج عنه ذلك بقوله: ((وكان الكسائي يقول: رأيت زيدًا ظريفًا, فينصب "ظريفًا" على القطع, ومعنى القطع أن يكون أراد النعت, فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه))[2].

أما تسمية الاستئناف فأطلقها الفراء بقوله: ((وقوله: لا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى ... وقد قرأ حَمْزَةُ (لا تَخَفْ دَرَكًا) فجزمَ عَلَى الجزاء ورفع (ولا تخشى) عَلَى الاستئناف))[3], فالفراء يرى الاستئناف حاصلا في هذه القراءة باختلاف الحكم الإعرابي برفع الفعل يخشى المعطوف على الفعل تخف المجزوم, فلو لم يكن الاستئناف لوجب جزم الفعل يخشى.

هذه أسماء أُطلقت على الاستئناف وهي القطع والابتداء والمخالفة وكلها تعني عطف كلام على كلام بغير تعلق بالحكم الإعرابي للكلام المذكور آنفاً، فالسمين الحلبي يقصد باستئناف جملة (ويستبشرن) أي قطعها عن حكم ما قبل الواو (فرحين) ومخالفته, وتكون بداية جملة فعلية جديدة.

الوجه الرابع: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف أي: وهم يستبشرون:

([1]) الكتاب: 61/1.

([2]) الاصول في النحو: 215/1-216.

([3]) معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ), تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, ط1, دار المصرية للتأليف والترجمة, مصر: 187/2.

يقول السمين الحلبي: ((الرابع: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف أي: وهم يستبشرون))[1].

يحذف المبتدأ إذا وجد ما يدل عليه, يقول ابن السراج: ((وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضًا لعلم المخاطب بما حذف, والمحذوف على ثلاث جهات: الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله, أي: هذا الهلال فيحذف هذا....))[2].

فيحذف المبتدأ لعلم السامع به ويجب أن تبقى الجملة صحيحة وغير ناقصة من ناحية المعنى أو من ناحية الصياغة.

وقد ذكر ابن جني حذف المبتدأ في باب شجاعة العربية بقوله: ((قد يحذف المبتدأ تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب, وكذلك قوله – عز وجل: {كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ} أي: ذلك أو هذا بلاغ. وهو كثير))[3]. فحذف المبتدأ وتقديره ذلك أو هذا لوجود ما يدل عليه وعدم الإخلال في المعنى أو التركيب, وقد ذكر ابن جني في اللمع أيضا: ((وَاعْلَم أَن الْمُبْتَدَأ قد يحذف تَارَة ويحذف الْخَبَر أُخْرَى وَذَلِكَ إِذا كَانَ فِي الْكَلَام دلَالَة على الْمَحْذُوف فَإِذا قَالَ لَك الْقَائِل من عنْدك قلت زيدٌ أَي زيد عِنْدِي فحذفت عِنْدِي وَهُوَ الْخَبَر وَإِذا قَالَ لَك كَيفَ أَنْت قلت صالحٌ أَي أَنا صَالح فحذفت أَنا وَهُوَ الْمُبْتَدَأ))[4]. فحذف المبتدأ في جواب السؤال كيف أنت, وتقديره أنا.

([1]) الدر المصون: 485/3.

([2]) الأصول في النحو: 68/1, وينظر المفصل في صنعة الإعراب: 44/1.

([3]) الخصائص: 2/ 364.

([4]) اللمع في العربية: 1/ 30.

والحذف كثير في العربية وليس فقط في المبتدأ أو الخبر, ويقدر المحذوف بحسب سياق الجملة بحيث يوافق المعنى ولا يضر بتركيب الجملة، فالسمين الحلبي يقدر المبتدأ المحذوف بـ(هم) فيكون الكلام (وهم يستبشرون) بتركيب صحيح ومعنىً واضح.

وتختلف دلالة الجملة باختلاف الوجه الإعرابي لها، لما فيها من تقديرات وتأويلات ذكرت عنها، فقيل: ((ويستبشرون معطوف على فرحين، وجاز عطف الفعل على الاسم، لأنه بمعنى الاسم المعطوف عليه، أي فرحين ومستبشرين))[1]، أي إن الفعل المضارع في معنى الاسم، فهو ضارع أسماء الفاعلين أي شابهها في المعنى[2]؛ لأن ((الجملة معطوفة على فرحين من جهة المعنى فهي حال؛ لأن الصفة المشبهة تشبه المضارع))[3]، وهذا التشابه هو الذي سوَّغ عطف الفعل على الاسم، ومنه قوله تعالى: «صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ» أَيْ قَابِضَاتٍ[4]. ((وَأَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ هُمْ. وَالْوَاوُ لِلْحَالِ، فَتَكُونُ حَالِيَّةً مِنَ الضَّمِيرِ فِي فَرِحِينَ، أو من ضمير المفعولين فِي آتَاهُمْ، أَوْ لِلْعَطْفِ. وَيَكُونُ مُسْتَأْنَفًا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ أَوِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى نَظِيرِهَا))[5].

وأما تقدير المبتدأ (هم) في موضع الحال، لأن الواو لا تكون مع الفعل المضارع المثبت إذا وقع في موضع الحال، ((وَيَسْتَبْشِرُونَ: أي يسرّون بالبشارة، وأصل الاستبشار طلب البشارة, وهو الخبر السار إلا أن المعنى هنا على السرور استعمالاً للفظ في لازم معناه وهو استئناف أو معطوف على (فرحين) لتأويله بيفرحون. وجوز أن

([1]) التّفسير الكاشف, محمّد جواد مغنيّة, ط1, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, ط2, بيروت ، شباط (فبراير) 1968, ط3, آذار (مارس) 1981م: 2/ 202.

([2]) ينظر: الكتاب: 1/ 14.

([3]) إعراب القرآن وبيانه: 2/ 108.

([4]) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 3/ 431.

([5]) البحر المحيط في التفسير: 3/ 431.

يكون التقدير وهم يستبشرون فتكون الجملة حالا من الضمير في (فرحين) أو من ضمير المفعول في (آتاهم) وإنما احتيج إلى تقدير مبتدأ عند جعلها حالا لأن المضارع المثبت إذا كان حالا لا يقترن بالواو))[1]، وكذلك إذا كان العطف، ليعطف جملة على جملة، ((والواو في (ويستبشرون) عاطفة على (يرزقون) أي يرزقون ويستبشرون))[2]، أي يكون معطوفا على (فرحين) بتأويل الفعل بالاسم (مستبشرين)، أو العكس وهو تأويل (فرحين) بـ(يفرحون)، أو على تقدير (هم يستبشرون) بعطف جملة على جملة، أو كونها حالًا من الضمير، ((ويَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ: معطوف على فرحين لتأويله بـ(يفرحون)، أو هو حال من الضمير في (فَرِحِينَ) بتقدير: وهم يستبشرون))[3]،وتختلف الدلالة باختلاف التأويل والتقدير، لأن تقدير الاسم يؤدي دلالة تختلف عن تقدير الفعل لما بينهما من اختلاف ثبوت الحدث والزمن.

المسألة الثانية:

قال تعالى: **﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾**[4].

للجملة الفعلية (تُعَلِّمُونَهُنَّ) أربعة أوجه إعرابية أوردها السمين الحلبي[5] هي:

1. أنّها جملة مستأنفة[1].

([1]) تفسير الآلوسي: 4/ 123.

([2]) فتح القدير، الشوكاني: 1/ 399.

([3]) التفسير الوسيط للقرآن الكريم, محمد سيد طنطاوي, ط1, دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة, القاهرة.: 2/ 338.

([4]) سورة المائدة: 4.

([5]) ينظر: الدر المصون: 203/4

2. أنها في محل نصب حال ثانية من فاعل علمتم[2].

3. أنها حال من الضمير المستتر في مكلبين[3].

4. أنها جملة اعتراضية[4].

أولا: أنها جملة مستأنفة:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {تُعَلِّمُونَهُنَّ} فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها جملة مستأنفة))[5]

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة الاستئنافية, وهي الجملة التي تنقطع إعرابيا عما قبلها, كما في جملة (تعلمونهن), وقد يوجد رابط بين الجملة الاستئنافية, وبين الجملة التي سبقتها وقد لا يوجد, فجملة تعلمونهن لا يوجد رابط بينها وبين ما قبلها من الكلام.

([1]) ينظر: الكشاف: 606/1, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 420/1, أنوار التنزيل وأسرار التأويل, ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ), تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1418 هـ: 18/2: 115/2, مدارك التنزيل وحقائق التأويل, أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ), حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي, راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو, ط1, دار الكلم الطيب، بيروت, 1419هـ - 1998م: 428/1, والبحر المحيط في التفسير: 181/4.

([2]) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 606/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 115/2, والبحر المحيط في التفسير: 181/4.

([3]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 420/1, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 428/1.

([4]) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 181/4.

([5]) الدر المصون: 203/4.

وقد اختُلف في الجملة الاستئنافية أهي نفسها الابتدائية أم لا, فيرى ابن هشام أنَّ الجملة الاستئنافية والابتدائية واحد ولا فرق بينهما, وذلك في تعداده الجمل التي لا محل لها من الإعراب, قال: ((فالأولى الابتدائية وَتسَمى أَيْضا المستأنفة وَهُوَ أوضح لِأَنّ الْجُمْلَة الابتدائية تطلق أَيْضا على الْجُمْلَة المصدرة بالمبتدأ وَلَو كَانَ لَهَا مَحل ثمَّ الْجمل المستأنفة نَوْعَانِ: أَحدهمَا الْجُمْلَة المفتتح بهَا النُّطْق كَقَوْلِك ابْتِدَاءً زيد قَائِم وَمِنْه الْجمل المفتتح بهَا السُّور, وَالثَّانِي الْجُمْلَة المنقطعة عَمَّا قبلهَا نَحْو: مَاتَ فلَان رَحمَه الله))[1], فيجعل ابن هشام الجملة الابتدائية نوعاً من الجملة الاستئنافية, والمنقطعة النوع الثاني, ويبيّن أن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة التي تتصدر بمبتدأ, وعليه فالمقصود بالجملة الابتدائية التي هي جزء من الاستئنافية, ليس التي يتصدرها مبتدأ, وإنما هي الجملة التي يبتدأ بها الكلام سواء أكانت اسمية أم فعلية, وجملة (تعلمونهن) يمكن أن تكون ابتدائية استئنافية.

وهناك من يفصل بين الجملتين ويرى أنهما مختلفتان, وهو رأي أغلب المحدثين, فيرون أن لكل جملة أحكامها, فالدكتور فخر الدين قباوة يرى أنَّ الجملة الابتدائية هي الجملة التي يبتدأ بها الكلام لفظا أو تقديرا[2], ويعطي السبب في الفصل بينهما بقوله: ((والحق أن يفصل بين الجملتين, لأن الاستئنافية هي الجملة تأتي في أثناء الكلام, منقطعة عما قبلها صناعيا, لاستئناف كلام جديد فهي لا بد

([1]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 500/1, وينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ), تحقيق: عبد الكريم مجاهد, ط1, الرسالة, بيروت, 1415هـ 1996م: 48/1, ودليل الطالبين لكلام النحويين: 91/1, وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 421/1, والتطبيق النحوي: 348/1, وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 81/4.

([2]) ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط5، دار القلم العربي، حلب: 37.

أن يكون قبلها كلام تام))[1], و الغلاييني يجعلهما منفردتين في تعداده الجمل التي لا محل لها من الإعراب فيقول: ((الجملُ التي لا محلَّ لها من الإعراب تسعٌ: 1- الابتدائيةُ، وهي التي تكونُ في مُفتَتحِ الكلامِ، كقوله تعالى {إنا أعطيناك الكوثرَ} ، وقولهِ {اللهُ نور السَّمواتِ والأرض}. 2- الاستئنافيّةُ، وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلامِ، منقطعةً عمّا قبلَها، لاستئنافِ كلامٍ جديدٍ، كقوله تعالى {خلق السَّمواتِ والأرضَ بالحقِّ، تعالى عمَّا يُشركونَ} . وقد تقترنَ بالفاءِ أو الواو الاستئنافيَّتين. فالأولُ كقوله تعالى {فلمَّا آتاهما صالحاً جعلا لهُ شركاءَ فيما آتاهما، فتعالى الله عمّا يُشركون} . والثاني كقولهِ {قالت ربِّ إني وضعتُها أُنثى، والله أعلمُ بما وضعتْ، وليس الذكر كالأنثى} ...))[2]. فعنده الجملة الابتدائية تكون في بداية الكلام, والاستئنافية تكون بعد كلام قبلها وتنقطع عمّا قبلها إعرابا.

وفي كل الأحوال يمكن أن تعرب جملة (تعلمونهن) في الآية الكريمة استئنافية, سواء أكانت الاستئنافية هي نفسها الابتدائية, أم كانت الابتدائية هي جزء من الاستئنافية, أم كانت كل جملة مختلفة عن الأخرى.

ثانياً: أنها في محل نصب حال ثانية من فاعل علمتم.

ثالثا: أنها حال من الضمير المستتر في (مكلبين).

قال السمين الحلبي: ((الثاني: أنها جملة في محلِّ نصب على أنها حال ثانية من فاعل «عَلَّمتم» ومَنَع أبو البقاء ذلك لأنه لا يُجيز للعامل أن يَعْمل في حالين، وتقدَّم الكلامُ في ذلك. الثالث: أنها حال من الضمير المستتر في «مُكَلِّبين» فتكون حالاً من حال وتسمى المتداخلة، وعلى كلا التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة، لأن معناها مفهوم من «عَلَّمْتُمْ» ومن «مُكَلِّبين»))[3].

([1]) إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: 38.

([2]) جامع الدروس العربية: 287/3, وينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 187.

([3]) الدر المصون: 203/4.

في هذين الوجهين تعرب جملة (تعلمونهن) حالا, والاختلاف في صاحب الحال, وكذلك يختلف الوجهان في أن جملة (تعلمونهن) في الوجه الثاني أعربت حالا ثانية.

المعروف أن الجملة هي ما ليست مفردا أو شبه جملة, وتم التحدث عن الحال الجملة في المسائل التي ذكرت آنفاً, وجملة تعلمونهن فعلية وأعربها السمين الحلبي في موضع نصب حال.

وللحال الجملة شروط هي:

الأوّل: أن تكون الجملة خبريّة, وهي المحتملة للصّدق والكذب, وهذا الشّرط مُجْمَعٌ عليه, لأنّ الحال بمثابة النّعت، بدليل قول سيبويه: ((ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة, ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة, فتلتبس بالنكرة))[1].

والثّاني: أنْ تكون غير مصدّرة بما يدل على الاستقبال, كـ (السّين) و (سوف) و (لن).

والثّالث: ألّا تكون الجملة تعجُّبيّة.

والرّابع: أنْ تشتمل الجملة على رابط؛ ويكون إمّا بالواو والضّمير معًا لتقوية الرّبط, والضمير يعود على صاحب الحال، نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾[2] أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[3], أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو قوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾[4], وبهذا يمكن أن نعرب الجملة حالاً [1] .

([1]) الكتاب: 113/2.

([2]) سورة البقرة: 243.

([3]) سورة البقرة: 36.

([4]) سورة يوسف: 14.

وهذه الشروط جميعها تنطبق على جملة تعلمونهن, فيمكن أن تعرب حالا.

ولكن السمين ذكر أنها حال ثانية, لصاحب الحال الفاعل في جملة علمتم, والحال يمكن أن يتكرر, كما يمكن تكرار الخبر والنعت.

يقول سيبويه: ((هذا باب ما يَنتصب من الأسماءِ والصفات لأنَّها أَحوالٌ تقع فيها الأمورُ وذلك قولك: هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً. فإِنْ شئت جعلتَه حيناً قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبَلا. وإنَّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ إذَا كانَ فيما يُستقبل، وإذْ كانَ فيما مضى، لأن هذا لمّا كان ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذَا كانَ. " ولو كان على إضمارٍ كانَ لقلت: هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ؛ لأنّ كانَ قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على كانَ ولكنَّه حال))[2]. فهو ينكر نصب (بسرا ورطبا) بمحذوف يقدر للماضي بـ(إذ كان) وللمستقبل (إذا كان), ويرى أن النصب على الحال, وعليه فسيبويه يجيز تعدد الحال، وهو ظاهر كلامه.

ويرى المبرد جواز تعدد الحال, ولكن بشرط تعدد صاحب الحال فيقول: ((وَمن كَلَام الْعَرَب رَأَيْت زيدا مصعدا منحدرا وَرَأَيْت زيدا رَاكِبًا مَاشِيا إِذا كَانَ أَحَدكُمَا رَاكِبًا وَالْآخر مَاشِيا وأحدكما مصعدا وَالْآخر منحدرا))[3]. فصاحب الحال للحال مصعدا يختلف عن صاحب الحال للحال منحدرا, وكذا الأمر بالنسبة للحالين (راكبا وماشيا),

---

([1]) ينظر: أوضح المسالك: 285/2 . 287, والتصريح: 608/1 . 610, وهمع الهوامع: 319/2, وجامع الدروس العربية: 101/3.

([2]) الكتاب: 400/1, وينظر: نتائج الفكر في النحو: 307. 310, وشرح المفصل لابن يعيش: 13/2, والإيضاح في شرح المفصل:336/1.

([3]) المقتضب: 169/4, وينظر: أمالي ابن الشجري: 18/3.

ويرى ابن السراج في هذا الأمر أن صاحب الحال للحال مصعدا هو التاء في رأيت, وصاحب الحال للحال منحدرا هو زيد[1], فهو على رأي تعدد الحال بتعدد صاحبها.

أما ابن جني فيرى جواز تعدد الحال حتى لو وصل الى عشرة أحوال أو اكثر فيقول: ((قرأ الحسن واليزيدي والثقفي وأبو حيوة: "خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ"، بالنصب. قال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، وقوله: {لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ} حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة، صادقة الواقعة، خافضة، رافعة. فهذه الثلاث أحوال، أولاهن الجملة التي هي قوله: {لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ} ، ومثله: مررت بزيد، جالسا، متكئا، ضاحكا. وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز وحسن، كما لك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت، كقولك: زيد عالم، جميل، جواد، فارس، بصري، بزاز، ونحو ذلك))[2], فقراءة النصب لقوله تعالى (خافضة رافعة) هي برأي ابن جني أحوال متعددة, وكذلك قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة)) التي سبقتها يراها ابن جني حالا, فتكون هي الحال الأولى وخافضة رافعة الحال الثانية والثالثة, فتعدد الحال عنده كتعدد الخبر جائز أيضا, واختلف ابن جني عن سابقيه في تجويزه لتعدد الحال من غير تعدد صاحب الحال, ففي امثلته السابقة صاحب الحال واحد وهو (الواقعة) في الآية الكريمة, وزيد في المثال الثاني.

وممن يجيزون تعدد الحال ابن مالك, فهو يُشبّه صاحب الحال بالمبتدأ, والحال بالخبر, فكما يمكن تعدد الخبر للمبتدأ الواحد يمكن تعدد الحال لصاحب الحال الواحد, فيقول: ((قد تقدم الإعلام بأن صاحب الحال والحال شبيهان بالمبتدأ

([1]) ينظر: الأصول في النحو: 218/1.

([2]) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 307/2.

والخبر، فلذلك الشبه يجوز أن يكون صاحب الحال واحدا، ويتعدد حاله، كما كان المبتدأ واحدا وتعدد خبره))[1].

فعلى ما ذكر آنفاً يمكن أن تكون جملة (تعلمونهن) حالا ثانية من فاعل (علمتم), إلا أن العكبري له رأي مخالف في هذا الموضع حيث لم يجز إعراب جملة (يعلموهن) حالا ثانية لأن العامل فيهما واحدا حيث يقول: ((تُعَلِّمُونَهُنَّ) ... وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْوَاحِدَ لَا يَعْمَلُ فِي حَالَيْنِ))[2], ويمكن أن تكون حالا من الضمير المستتر في مكلبين.

ولكن إذا كانت (مكبلين) هي حال أيضا فستكون جملة تعلمونهن حالا من الحال, أي من الضمير المستكن في الحال (مكبلين), وهذه الحال تسمى الحال المتداخلة[3].

رابعا: أنها جملة اعتراضية:

قال السمين الحلبي: ((والرابع: أن تكون جملة اعتراضية، وهذا على جَعْل «ما» شرطية، أو موصولة خبرها «فكلوا» فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه أو بين المبتدأ وخبره))[4].

هي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب, وتقع بين شيئين متلازمين نحويا, كأن تقع بين المبتدأ وخبره, أو بين الفعل والفاعل, وغيرها, ويمكن حذف الجملة الاعتراضية من غير أن تخل في المعنى المقصود.

([1]) شرح الكافية الشافية: 754/2.

([2]) التبيان في إعراب القرآن: 420/1.

([3]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 603/1, حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 264/2, النحو الوافي: 389/2.

([4]) الدر المصون: 203/4.

فابن جني يؤكد وجود الاعتراض في القرآن الكريم, وكلام العرب, والغرض منه التوكيد, فيقول: ((باب في الاعتراض: اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل "فيه" بغيره، إلا شاذًّا أو متأولا. قال الله سبحانه وتعالى: **﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآَنٌ كَرِيمٌ﴾**[1], فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: **﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾** لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: **﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾** وبين جوابه الذي هو قوله: **﴿إِنَّهُ لَقُرْآَنٌ كَرِيمٌ﴾** وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو "قسم " وبين صفته التي هي "عظيم " وهو قوله: **﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾** . فذانك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون))[2], فيوضح بعض المواضع التي يرد فيه الاعتراض, كأن يكون بين الفعل وفاعله والمبتدأ والخبر, والمثال الذي أورده فيه جملتان اعتراضيتان, يؤكد فيه وجود الاعتراض في القران الكريم.

أما ابن هشام فيرى أن الاعتراض هو لتقوية الكلام وتسديده, أي للتأكيد أيضا إذ يقول: ((الْجُمْلَة الثَّانِيَة المعترضة بَين شَيْئَيْنِ لإِفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدا أَو تحسينا))[3], فرأيه يوافق رأي ابن جني من حيث موضع الجملة الاعتراضية والفائدة منها.

([1]) سورة الواقعة: 75-77.

([2]) الخصائص: 339/1.

([3]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 506/1.

والوقّادُ لا يختلف رأيه عن سابقيه إذ يقول: ((الْجُمْلَة الثَّالِثَة المعترضة بَين شَيْئَيْنِ متلازمين وَهِي إِمَّا للتسديد بِالسِّين الْمُهْملَة أَي التقوية أَو التَّبْيِين وَهُوَ الْإِيضَاح وَلَا يعْتَرض بهَا إِلَّا بَين الْأَجْزَاء الْمُنْفَصِل بَعْضهَا من بعض الْمُقْتَضِي كل مِنْهُمَا الآخر))[1], فيكون موضع الجملة الاعتراضية بين جزأينِ منفصلين ولا يستغني أحدهما عن الآخر كالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل.

أما السيوطي فرأيه كسابقيه أيضا ولكنه يرى أن الرابط للجملة الاعتراضية هو المعنى وليس رابطا نحويا, إذ يقول: ((والاعتراضية هِيَ الَّتِي تفِيد تَأْكِيدًا وتسديدا للْكَلَام الَّذِي اعترضت بَين أَجْزَائِهِ وَفِي الْبَسِيط شَرطهَا أَن تكون مُنَاسبَة للجملة الْمَقْصُودَة بِحَيْثُ تكون كالتأكيد أَو التَّنْبِيه على حَال من أحوالها, وَألا تكون معمولة لشَيْء من أَجزَاء الْجُمْلَة الْمَقْصُودَة وَألا يكون الْفَصْل بهَا إِلَّا بَين الْأَجْزَاء الْمُنْفَصِلَة بذاتها بِخِلَاف الْمُضَاف والمضاف إِلَيْهِ))[2], ويشترط وقوعها بين الأجزاء التي يمكن الفصل بينها, وليس بين المضاف والمضاف اليه لعدم أمكانية الفصل بينهما[3].

وعلى ما ذكر آنفاً, فإن جملة (تعلمونهن) يمكن جعلها اعتراضية, ولكن بشرط ذكره السمين الحلبي وهو جعل (ما) في قوله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ**﴾[4] شرطية, أو موصولة, وخبرها (فكلوا), وعليه سيكون موضع الجملة الأعتراضية, بين الشرط (علمتم), وجوابه (فكلوا), أو بين المبتدأ (ما الموصولة) والخبر (فكلوا).

([1]) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 55/1.

([2]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 330/2.

([3]) ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: 91/1, وجامع الدروس العربية: 287/3, والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية: 484/2, والموجز في قواعد اللغة العربية: 399/1, والتطبيق النحوي: 350/1.

([4]) سورة المائدة: 4.

وتختلف الدلالة باختلاف التوجيه النحوي للجملة، وقد ذكر المفسرون فيها آراء وعدة مسائل وفوائد كثيرة، منها ما ذكره الزمخشري بقوله: ((وتُعَلِّمُونَهُنَّ حال ثانية أو استئناف. وفيه فائدة جليلة، وهي أن على كلّ آخذ علماً أن لا يأخذه إلا من أقتل أهله علماً وأنحرهم دراية وأغوصهم على لطائفه وحقائقه، وإن احتاج إلى أن يضرب إليه أكباد الإبل. فكم من آخذ عن غيره متقن، قد ضيع أيامه وعضّ عند لقاء النحارير أنامله مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ من علم التكليب، لأنه إلهام من اللَّه ومكتسب بالعقل. أو مما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه، وانزجاره بزجره. وانصرافه بدعائه، وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه))[1].

ففي كون جملة (تعلمونهن) حالًا من فاعل (علمتم) ((يعني تعلمون الجوارح الاصطياد مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ يعني من العلم الذي علمكم الله، ففي الآية دليل على أنه لا يجوز صيد جارحة ما لم تكن معلمة. وصفة التعليم هو أن الرجل يعلم جارحة الصيد وذلك أن يوجد فيها أمور منها: أنه إذا أشليت على الصيد استشلت وإذا زجرت انزجرت وإذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل منها شيئا ومنها أن لا ينفر منه إذا أراده وأن يجيبه إذا دعاه فهذا هو تعليم جميع الجوارح فإذا وجد ذلك منها مرارا كانت معلمة وأقلها ثلاث مرات فإنه يحل قتلها إذا جرحت بإرسال صاحبها))[2].

وإلى هذا أشار أبو حيان الأندلسي في تفسيره لهذه الآية وبيّن أوجه جملة (تعلمونهن) إذ يقول: ((تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ أَيْ: إِنَّ تَعْلِيمَكُمْ إِيَّاهُنَّ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِكُمْ، إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي عَلَّمَكُمُ اللَّهُ، وَهُوَ أَنْ جَعْلَ لَكُمْ رَوِيَّةً وَفِكْرًا بِحَيْثُ قَبِلْتُمُ العلم. فكذلك الجوارح بصبر لَهَا إِدْرَاكٌ مَا وَشُعُورٌ، بِحَيْثُ يَقْبَلْنَ الِائْتِمَارَ

([1]) الكشاف: 1/ 606.

([2]) لباب التأويل في معاني التنزيل, علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741هـ), تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1415هـ: 2/ 12.

وَالِانْزِجَارَ... ومفعول علم وتعلمونهنّ الثَّانِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَمَا عَلَّمْتُمُوهُ طَلَبَ الصَّيْدِ لَكُمْ لَا لِأَنْفُسِهِنَّ تُعَلِّمُونَهُنَّ ذَلِكَ... وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: تُعَلِّمُونَهُنَّ، حَالٌ ثَانِيَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً عَلَى تَقْدِيرِ: أَنْ لَا تَكُونَ مَا مِنْ قَوْلِهِ: وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ، شَرْطِيَّةً، إِلَّا إِنْ كَانَتِ اعْتِرَاضًا بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَزَائِهِ))[1].

وذهب الشوكاني إلى أنَّها (حال) وبين معناها على هذا الرأي، فقال: ((قَوْلُهُ: تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ: أَيْ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ مِمَّا أَدْرَكْتُمُوهُ بِمَا خَلَقَهُ فيكم من العقل الذي تهتدون به إِلَى تَعْلِيمِهَا وَتَدْرِيبِهَا حَتَّى تَصِيرَ قَابِلَةً لِإِمْسَاكِ الصَّيْدِ عِنْدَ إِرْسَالِكُمْ لَهَا))[2].

والفرق بين وجه الاستئناف والحال يذكره صاحب تفسير المنار وهو أن الحال يدل على استمرارية التعلّم لدى الجوارح، والاستئناف فيه تذكير للناس بفضل الله عليهم لهدايتهم إلى هذا التعليم، يقول: ((وَمَوْضِعُ مُكَلِّبِينَ: النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ أَوْ هِيَ اسْتِئْنَافٌ، أَيْ: أَنْتُمْ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ، أَيْ مِمَّا أَلْهَمَكُمُ اللهُ إِيَّاهُ وَهَدَاكُمْ إِلَيْهِ مِنْ تَرْوِيضِهَا وَالِانْتِفَاعِ بِتَعْلِيمِهَا، وَمَا أَلْهَمَكُمْ ذَلِكَ الِانْتِفَاعَ إِلَّا وَهُوَ يُبِيحُهُ لَكُمْ، وَنُكْتَةُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا حَالِيَّةٌ مُرَاعَاةُ اسْتِمْرَارِ تَعَاهُدِ الْجَوَارِحِ بِالتَّعْلِيمِ; لِأَنَّ إِغْفَالَهَا يُنْسِيهَا مَا تَعَلَّمَتْ، فَتَصْطَادُ لِنَفْسِهَا وَلَا تُمْسِكُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِمْسَاكُهَا عَلَيْهِ شَرْطٌ لِحِلِّ صَيْدِهَا... وَإِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ اسْتِئْنَافًا فَنُكْتَتُهَا تَذْكِيرُ النَّاسِ بِفَضْلِ اللهِ عَلَيْهِمْ بِهِدَايَتِهِمْ إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْلِيمِ

([1]) البحر المحيط في التفسير: 4/ 180- 181.

([2])فتح القدير, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ), ط1, دار ابن كثير، دار الكلم الطيب, دمشق، بيروت,1414هـ: 2/ 16- 17.

عَلَى سُنَّةِ الْقُرْآنِ فِي مَزْجِ الْأَحْكَامِ بِمَا يُغَذِّي التَّوْحِيدَ وَيُنَمِّي الِاعْتِرَافَ بِفَضْلِ اللهِ وَشُكْرِ نِعَمِهِ))[1].

وذكر الطاهر ابن عاشور أنها حال يقصد فيه الامتنان والعبرة، وهي إما حال مؤكدة أو مؤسسة، يقول: ((وَقَوْلُهُ: تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ حَالٌ ثَانِيَةٌ، قُصِدَ بِهَا الِامْتِنَانُ وَالْعِبْرَةُ وَالْمَوَاهِبُ الَّتِي أَوْدَعَهَا اللَّهُ فِي الْإِنْسَانِ، إِذْ جَعَلَهُ مُعَلَّمًا بِالْجِبِلَّةِ مِنْ يَوْمِ قَالَ: ﴿يَآ آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ﴾[2]، وَالْمَوَاهِبُ الَّتِي أَوْدَعَهَا اللَّهُ فِي بَعْضِ الْحَيَوَانِ، إِذْ جَعَلَهُ قَابِلًا لِلتَّعَلُّمِ. فَبِاعْتِبَارِ كَوْنِ مُفَادِ هَذِهِ الْحَالِ هُوَ مُفَادُ عَامِلِهَا تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الْحَالِ الْمُؤَكِّدَةِ، وَبِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الِامْتِنَانِ فَهِيَ مُؤَسَّسَةٌ))[3].

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿**إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا**﴾[4].

جملة (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) فيها أربعة أوجه إعرابية ذكرها السمين الحلبي[5] هي:

1. جملة استئنافية[6].
2. في محل نصب حال[7].

([1]) تفسير المنار: 6/ 141- 142.

([2]) سورة البقرة: 33.

([3]) التحرير والتنوير: 6/ 115.

([4]) سورة النساء: 98.

([5]) ينظر: الدر المصون: 4/79 ـ 80.

([6]) ينظر: التبيان في إعراب القران للعكبري: 385/1, والبحر المحيط في التفسير: 41/4.

([7]) ينظر: إعراب القران للنحاس: 235/1, والتبيان في إعراب القران للعكبري: 385/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: 92/2, والبحر المحيط في التفسير: 41/4.

3. جملة تفسيرية[1].

4. صفة للمستضعفين[2].

أولا: جملة استئنافية:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً} في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما وجهُ استضعافِهم؟ فقيل: كذا))[3].

الجملة الاستئنافية: جملة لا محل لها من الإعراب, تنقطع إعرابيا عمّا قبلها, والجمل التي لا محل لها من الإعراب: هي الجمل التي لا يمكن أن تؤول بالمفرد, ومن النحويين من جعلها سبع جمل[4] ومنهم من جعلها ثمانيَ[5] ومنهم من جعلها تسعًا[6].

والاستئنافية واحدة منها, وجملة (لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً) من الممكن جعلها استئنافية لأنها منقطعة إعرابيا عن الكلام الذي سبقها ولا يوجد رابط بينها وبين ما قبلها كحروف العطف.

لكن السمين الحلبي يرى أن هذه الجملة هي جواب لسؤال مقدر ((أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما وجهُ استضعافِهم؟ فقيل: كذا))[7], وهذا الأمر قد ذكره النحويون في الجملة الاستئنافية, وجعلوه مختصا بالبيانيين, يقول ابن

([1]) ينظر: تفسير البحر المحيط: 4/ 43.

([2]) ينظر: الكشاف: 554/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: 92/2, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 389/1, والبحر المحيط في التفسير: 41/4.

([3]) الدر المصون: 79/4.

([4]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 500/1, ودليل الطالبين لكلام النحويين: 91/1.

([5]) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: 399/1.

([6]) ينظر: جامع الدروس العربية: 287/3.

([7]) الدر المصون: 79/4.

هشام في المغني: ((ويخصُّ البيانيون الِاسْتِئْنَاف بِمَا كَانَ جَوَابا لسؤال مُقَدّر نَحْو قَوْله تَعَالَى {هَل أَتَاك حَدِيث ضيف إِبْرَاهِيم الْمُكرمين إِذْ دخلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاما قَالَ سَلام قوم منكرون} فَإِن جملَة القَوْل الثَّانِيَة جَوَاب لسؤال مُقَدّر تَقْدِيره فَمَاذَا قَالَ لَهُم وَلِهَذَا فصلت عَن الأولى فَلم تعطف عَلَيْهَا))[1]. فالجملة الاستئنافية التي يصلح أن تكون جواب لسؤال يمكن تقديره, يكون الغرض منها بلاغيا, وعلى هذا يمكن أن ينقسم الاستئناف على قسمين: استئناف نحوي, واستئناف بياني أو بلاغي.

ويرى الكافيجي أنّ نوعي الاستئناف هما جواب لسؤال مقدر, بحده للاستئناف فيقول: ((والمراد من الاستئناف ههنا هو مطلق الاستئناف. سواء كان لغويا, أو عرفيا بيانيا. وهو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر))[2], وإليه ذهب عباس حسن أيضا[3].

أما الدكتور فخر الدين قباوة, فرأيه أنَّ الاستئناف البياني جزء من الاستئناف النحوي, وعنده كل استئناف بياني هو نحوي وليس العكس[4].

وعليه فجملة (لا يستطيعون حيلة) هي جملة استئناف من النوع البياني, لكونها جوابا لسؤال مقدر, تقديره ما وجه استضعافهم؟ فتكون الإجابة لا يستطيعون.

ثانيا: في محل نصب حال:

قال السمين الحلبي: ((والثاني: أنها حالٌ. قال أبو البقاء: «حالٌ مبيِّنة عن معنى الاستضعاف» قلت: كأنه يشير إلى المعنى الذي قَدَّمتْهُ في كونها جواباً لسؤال مقدر))[5]

([1]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 500/1 ـ 501.

([2]) شرح قواعد الإعراب لابن هشام, محيي الدين الكافيجي, (ت: 879), تحقيق: فخر الدين قباوة, ط1, دار طلاس, دمشق, 1989م: 138.

([3]) ينظر: النحو الوافي: 390.

([4]) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: 44.

([5]) الدر المصون: 80/4.

الجملة التي محلها النصب على الحال سواء أكانت فعلية أم اسمية لا بد من رابط يربطها بصاحب الحال, والرابط إما الواو وتسمى واو الحال, أو ضمير يعود على صاحب الحال, أو الاثنين معا, وقد مرَّ ذكرها مع شروطها, وجملة (لا يستطيعون حيلة), يمكن جعل الواو في (يستطيعون) هو الضمير الرابط بصاحب الحال المستضعفين, وعلى هذا تعرب حالا, لكونها جامعة لشروط الجملة التي تعرب حالا, لكن ما ذكره السمين الحلبي هو أن جملة لا يستطيعون في هذا الوجه الإعرابي هي أيضا جواب لسؤال مقدر, إذ نقل رأي أبي البقاء بأنَّ الجملة حال مُبيِّنة عن معنى الاستضعاف, في إشارة إلى المعنى المقصود في الوجه الأول, على أنها جواب لسؤال مقدر, لكن الإجابة كانت في محل نصب حال[1].

ثالثا: جملة تفسيرية:

قال السمين الحلبي: ((والثالث: أنها مفسرةٌ لنفسِ المستضعفين))[2].

نوع آخر من الجمل التي لا محل لها من الإعراب, تأتي بعد كلام توضحه وتفسره, وتسمى المفسرة أيضًا, يقول ابن هشام: ((الْجُمْلَة الثَّالِثَة التفسيرية وَهِي الفضلة الكاشفة لحقيقة مَا تليه))[3], الفضلة هي التي يمكن الاستغناء عنها, والكاشفة هي الموضحة لما قبلها أي المفسرة, وقسمها النحويون على قسمين: مقترنة بحرف تفسير, ومجردة من حرف التفسير, وعدّها النحويون لا محل لها من الإعراب ما عدا أبا علي الشلوبين فله رأي فيها، إذ يرى أنها بحسب ما تفسره فإن كان له محل فلهذه الجملة محل والعكس أيضًا[4].

([1]) ينظر: الدر المصون: 79/4.

([2]) المصدر نفسه.

([3]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 521/1.

([4]) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح أفية ابن مالك: 113/1, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 226/1.

أما المقترنة بحرف التفسير, فتسبق بأحد حرفي التفسير وهما (أي, أن), والحرف (أي) قليل الاستعمال وقد يكون نادرا, فالدكتور شوقي المعري يرى أنه جاء في موضع شعري واحد وقد يكون الموضع الوحيد الذي ذكره النحويون[1], والبيت الشعري هو:

وَتَرْمِينَنَي بالطَّرْفِ أيْ أنتَ مُذنِبُ ... وَتقْلِينَني لكِنَّ إيَّاكِ لَا أقْلي.

ويشترط في مجيئها تفسيرية أن تتوسط بين جملتين تامتين, كل منهما مستغنية عن الأخرى[2].

والشاهد فيه الجملة (انت مذنب) وهي تفسيرية لجملة (ترمينني بالطرف)[3].

أما حرف التفسير (أن) يأتي بمعنى (أي), وهو أكثر استعمالا من (أي), فقد ورد في مواضع كثيرة قرآنية وشعرية, وتدخل على الجمل فقط على خلاف (أي) فهي تدخل على المفرد والجمل[4], ويشترط فيها أن تكون بعد جملة متضمنة معنى القول

([1]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 427/1, والجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1413هـ – 1992م: 233/1, والعكبري له رأي في أي, فهي عنده أعم من أن لأنها تدخل على المفرد والجملة عكس أن فهي تدخل على الجمل فقط, وتقع أي بعد القول وغيره, ويقول " وذهب قوم إلى أنّ أي التفسيرية اسم فعل، معناه عُوا أو افهموا.", مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/ 106, 523, 539, وابن هشام له رأي في تقسيم الجملة التفسيرية حيث يجعلها ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير ومقترنة بأن ومقترنة بأي, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 231, 290, وجامع الدروس العربية: 257/3.

([2]) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: 80.

([3]) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, الدكتور شوقي المعري, ط1, دار الحارث, دمشق, سوريا, 1997: 37.

([4]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 233/1.

وليس صريحا, وأن لا تكون معمولة للجملة التي تسبقها, جاء عن السيوطي قوله: (((ولـ (أَن) التفسيرية شَرْطَانِ أَحدهمَا أَن تكون مفسرة لما يتَضَمَّن القَوْل أَو يحْتَملهُ لَا لقَوْل مُصَرح بِهِ أَو مَحْذُوف أَو فعل متأول بِمَعْنى القَوْل فَإِن صرح بالْقَوْل خلصت الْجُمْلَة للحكاية ... الشَّرْط الثَّانِي أَلا تتَعَلَّق بِالْأولِ لفظا فَلَا تكون معمولة وَلَا مَبْنِيَّة على غَيرهَا وَلذَلِك لم تكن تفسيرية فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿**وَآخر دَعوَاهُم أَن الْحَمد لله**﴾[1] لِأَنَّهَا وَاقعَة خَبرا للمبتدأ))[2], فالجملة التي سبقت أن في قوله تعالى ﴿**وَآخر دَعوَاهُم أَن الْحَمد لله**﴾ ليست تامة وعليه فـ(أن) ليست تفسيرية وتعرب هي وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ, ومن الأمثلة التي وردت فيها أن تفسيرية قوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**﴾[3] فجملة أن اصنع الفلك تفسيرية لأن الجملة التي سبقت (أن) تامة متضمنة معنى القول في الفعل أوحينا.

أما الكوفيون فقد أنكروا أن التفسيرية ووافقهم ابن هشام بذلك بقوله: ((وَعَن الْكُوفِيّين إِنْكَار أَن التفسيرية الْبَتَّةَ وَهُوَ عِنْدِي مُتَّجه لِأَنَّهُ إِذا قيل كتبت إِلَيْهِ أَن قُم لم يكن قُم نفس كتبت كَمَا كَانَ الذَّهَب نفس العسجد))[4], فالفعل (قم) لا يفسر الفعل كتب, لاختلافهما في المعنى.

وعلية فجملة (لا يستطيعون حيلة) التي أعربها السمين الحلبي تفسيرية ليست من النوع الأول؛ لأنها لم تسبق بحرف تفسير.

أما النوع الآخر من الجملة التفسيرية فهي المجردة من حرف التفسير, ففي قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[5], يرى ابن

([1]) سورة يونس:10.

([2]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 408/2

([3]) سورة المؤمنون: 27.

([4]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 47/1.

([5]) سورة الأنبياء: 3.

هشام أن جملة الاستفهام (هل هذا إلا بشر مثلكم) تفسيرية لجملة (أسروا النجوى) وهي مجردة من حرف التفسير, ويمكن أن تعرب بدلًا أيضا, وفي قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (10) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**﴾[1]، فجملة (تؤمنون) تفسيرية لـ(التجارة) ويمكن أن تكون مستأنفة[2].

والدكتور فخر الدين قباوة يرى أنّ الجملة التفسيرية عادة ما يكون لها وجه إعرابي آخر[3], والأمثلة التي أوردها ابن هشام فيها وجه إعرابي ثانٍ, أما قوله تعالى: (لا يستطيعون حيلة) التي أعربها السمين الحلبي تفسيرية, فلها ثلاثة أوجه أُخر, وعليه يمكن أن تعرب تفسيرية لا محل لها من الإعراب, أو تفسيرية في محل نصب؛ لأنها تفسيرية للمستضعفين, والمستضعفين في محل نصب.

رابعا: صفة للمستضعفين

قال السمين الحلبي: ((والرابع: أنها صفة للمستضعفين أو للرجال ومَنْ بعدَهم))[4]

الموصوف بالجملة هو (المستضعفين) والمستضعفين معرفة, وقد تكون صفة للرجال على ما ذكره السمين الحلبي وكذلك الموصوف معرفة, والمعروف أن الجمل بعد المعارف أحوال, لكن السمين الحلبي ذكر لجملة (لا يستطيعون) وجها رابعا وهو الصفة, وتكون إما للمستضعفين أو للرجال ومن بعدهم, ناقلا هذا عن الزمخشري, الذي جوز ذلك لأن المعرف بـ(ال) هنا غير معيّن فهو أشبه بالنكرة بقوله: ((فإن قلت: الجملة التي هي لا يَسْتَطِيعُونَ ما موقعها؟ قلت: هي صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان. وإنما جاز ذلك والجمل نكرات، لأن الموصوف وإن كان فيه

([1]) سورة الصف: 10- 11.

([2]) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 521/1 . 522.

([3]) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: 85.

([4]) الدر المصون: 80/4.

حرف التعريف فليس لشيء بعينه، كقوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى))[1], أي إنَّ المعرف بـ(ال) هنا غير محدد, و(ال) في هذا الموضع تسمى الجنسية, جاء في هامش الإنصاف: ((أنّ الاسم المحلى ب(ال) الجنسية قريب من النكرة، فيجوز أن تكون الجملة بعده صفات له))[2], لأن المعنى يكون (أمر على لئيم من اللئام), هذا ما ذكره المالكي في قوله: ((إن "يسبني" صفة لا حال؛ لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئام))[3], وذكر ابن هشام شرطًا للمنعوت بالجملة أن يكون نكرة لفظا ومعنى أو أن يكون نكرة معنى لا لفظا كما في المعرف بـ(ال) الجنسية وذكر هذا البيت شاهدا[4], فإذا تم جعل (ال) جنسية في الألفاظ (المستضعفين, الرجال, النساء, الولدان) في الآية الكريمة, يمكن إعراب الجملة صفة, لأن الجمل تؤول بالنكرة, ولا توصف النكرة إلا بالنكرة, والمعرفة إلا بالمعرفة, إلا اذا كانت المعرفة بمعنى النكرة كما في المعرف بـ(ال) الجنسية.

ولكل وجه من وجوه الإعراب دلالته الخاصة في الجملة، إذ ذكر المفسرون ذلك في تفسيرهم لهذه الآية وبيّن بعضهم الاختلاف في دلالة الجملة باختلاف التوجيه النحوي لها، يقول الرازي: ((وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا يَسْتَطِيعُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَالْمَعْنَى لَا يَقْدِرُونَ عَلَى حِيلَةٍ وَلَا نَفَقَةٍ، أَوْ كَانَ بِهِمْ مَرَضٌ، أَوْ كَانُوا تَحْتَ قَهْرِ قَاهِرٍ يَمْنَعُهُمْ مِنْ تِلْكَ الْمُهَاجَرَةِ))[5].

أما أنها صفة أو جملة مفسرة فقد ذكر أبو حيان الأندلسي دلالة هذه الآية مستندا إلى ما ذكره الزمخشري من جواز وقوع الجملة صفة للمعرف بـ(ال) بقوله: ((وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ قِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ. وَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: صِفَةٌ لِلْمُسْتَضْعَفِينَ، أَوِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ. قَالَ: وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ وَالْجُمَلُ نَكِرَاتٌ، لِأَنَّ

([1]) الكشاف: 556/1.

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف, الهامش: 595/2.

([3]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 948/2.

([4]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 276/3.

([5]) تفسير الرازي: 11/ 197، وينظر: التحرير والتنوير: 5/ 177.

الْمَوْصُوفَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ... وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُفَسِّرَةٌ لِقَوْلِهِ: الْمُسْتَضْعَفِينَ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: «إِلَّا الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فَجَاءَ بَيَانًا وَتَفْسِيرًا لِذَلِكَ، لِأَنَّ الِاسْتِضْعَافَ يَكُونُ بِوُجُوهٍ، فَبَيَّنَ جِهَةَ الِاسْتِضْعَافِ النَّافِعِ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْهِجْرَةِ وَهِيَ عَدَمُ اسْتِطَاعَةِ الْحِيلَةِ وَعَدَمُ اهْتِدَاءِ السَّبِيلِ. وَالثَّانِي مُنْدَرِجٌ تَحْتَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحِيلَةِ الَّتِي يَتَخَلَّصُ بِهَا انْتِفَاءُ اهْتِدَاءِ السَّبِيلِ))[1]، وقيل: ((ثم وصفهم بقوله: لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً أي: قوة على ما يتوقف عليه السفر، من ركوب أو غيره))[2]، وعلى هذا فهم موصوفون بعدم القدرة والاستطاعة على الهجرة وما يرافقها من تعب وإنفاق لعلة جسدية أو مادية.

([1]) تفسير البحر المحيط: 4/ 42-43.

([2])البحر المديد في تفسير القرآن المجيد, أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: 1224هـ), تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان, الدكتور حسن عباس زكي, القاهرة, 1419 هـ: 550.

الفصل الثاني

الأوجه الأربعة في شبه الجملة

المبحث الأول: الأوجه الأربعة في الظرف

المبحث الثاني: الأوجه الأربعة في الجار والمجرور

الفصل الثاني

الأوجه الأربعة في شبه الجملة

توطئة

شبه الجملة مصطلح أطلقه النحويون على الجار والمجرور وعلى الظرف، فبعضهم من صرح بالتسمية وبعض آخر لم يصرح بل بيَّن ذلك في كلامه عن الجار والمجرور والظرف، ومنهم (سيبويه) الذي لم يصرح في كتابه بمصطلح شبه الجملة بل جاء مفهومه في مواضع كثيرة من كتابه منها وقد استعمل الظرف على اسمي الزمان والمكان[1] أو الجار والمجرور[2] أو يذكر مصطلحي المكان والزمان[3]، وعلى هذا سار المبرد[4] وابن السراج[5] وأبو علي الفارسي[6] وغيرهم.

ويطلق الكوفيون مصطلح المحل أو الصفة على شبه الجملة، يقول ابن هشام ناقلا عنهم: ((ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمّون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرٌو))[7]، استند الكوفيون في ذلك إلى معنى الظرفية على أنها محل الحدث.

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 35، 1/ 160.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 118.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 223، 1/ 410.

(4) ينظر: المقتضب: 4/ 151، 4/ 342.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 63.

(6) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 91.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 51.

ولا بد لشبه الجملة هذه من متعلق تتعلق به، فعلا كان أو غيره، يعمل فيها ويبين معناها، وهذا العامل فيها يحتاج إليها، لأنها تُتم معناه وتوضحه، فهي توضع للعامل مكانا أو زمانا أو علة أو آلة, وهذا يعني أنها تؤدي وظائف معنوية في الجملة، وتسهم في اتساع استعمال القاعدة النحوية، ومن المعاني التي تؤديها تنويع دلالات الفعل والتخصيص والتعميم، ومن الوظائف النيابة والتعدية وغيرها [1].

ولشبه الجملة محل من الإعراب يحدده ما تتعلق به فيتغير المعنى بوجودها إلى ما ذكرنا من معاني التخصيص والتعميم، فهي تؤثر في معنى العامل وتتأثر فيه، وقد وردت شبه الجملة عند السمين الحلبي في عدة مواضع، ذكر فيها أن لها أربعة أوجه سنذكرها في هذا الفصل على مبحثين الأول للظرف والثاني للجار والمجرور.

(1) ينظر: شبه الجملة في النحو العربي مفهومها وأهميتها في السياق، د. سعد محمد الكردي (بحث)، مجلة التراث العربي، ع 128، 2012م: 60.

المبحث الأول

الأوجه الأربعة في الظرف

المسألة الأولى:

قال تعالى: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾**[1].

في قوله تعالى (إذ قال) أربعة أوجه[2]:

1. أنّه معمول لـ(حاجَّ)[3].

2. أنّه معمول لـ(آتاه)[4].

3. أنْ يكون بدلا من أن آتاه[5].

4. أنّ العامل فيه (تر)[6].

---

(1) سورة البقرة: 258.

(2) ينظر: الدر المصون: 551/2- 552.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 206/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 155/1, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 212/1, والبحر المحيط في التفسير: 627/2

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 206/1

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 207/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 155/1, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 212/1, والبحر المحيط في التفسير: 627/2

(6) الدر المصون: 552/2.

الظرف (إذ) ظرف للزمن الماضي, مبني في محل نصب, يقول سيبويه: ((وإذ، وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرفٌ بمنزلة مع))[1], وللمبرد قول فيها: ((أما إِذْ فتبنى عَن زمَان مَاض))[2], ولا تأتي (إذ) الظرفية إلا مضافة, وكذلك ما كان في معناها من ظروف الزمان, يقول المبرد: ((اعْلَم أَنه مَا كَانَ من الْأَزْمِنَة فِي معنى إِذْ فَإِنَّهُ يُضَاف إِلَى الْفِعْل وَالْفَاعِل وَإِلَى الِابْتِدَاء وَالْخَبَر كَمَا يكون ذَلِك فِي إِذْ, وَذَلِكَ قَوْلك جئْتُك إِذْ قَامَ زيد وجئتك إِذْ زيد فِي الدَّار, فعلى هَذَا تَقول جئْتُك يَوْم زيد فِي الدَّار وجئتك حِين قَامَ زيد))[3], ففي المثال الأول أضيفت إلى الفعل قام, وفي الثاني أضيفت إلى المبتدأ, والظرفان (يوم وحين) أضيفا إلى المبتدأ والفعل, لأنهما في معنى إذ كما يرى المبرد.

ووافقه ابن السراج بقوله: ((وأما إِذْ فمبنية على السكون, وتضاف إلى الجمل أيضًا نحو قولك: إِذْ قامَ زيدٌ، وهي تدل على ما مضى من الزمان, ويستقبحون: جئتُكَ إِذْ زيدٌ قامَ، إذا كان الفعلُ ماضيًا لم يحسن أن نفرق بينه وبين إِذْ؛ لأن معناهما في المضي واحدٌ. وتقول: جئتُكَ إِذْ زيدٌ قام، وإذ زيدٌ يقوم, فحقها أن تجيء مضافة إلى جملة فإذا لم تضف نونته، قال أبو ذؤيب:

نَهيتُك عنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبةٍ وأَنْتَ إِذٍ صَحِيح))[4]

---

(1) الكتاب: 229/4.

(2) المقتضب: 54/2.

(3) المقتضب: 347/4.

(4) الأصول في النحو: 144/2.

فهي عنده مضافة الى الجمل فإن لم تضف عوض عن المضاف اليه بالتنوين كما في قول الشاعر: إذٍ صحيح, وإليه ذهب ابن مالك[1], وأبو حيان الأندلسي[2].

ومما ذكر آنفاً يمكن القول بأن (إذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ويجب أن تكون مضافة إلى جملة, وقد ذكر السمين الحلبي أنّ (إذ) في الآية الكريمة مضافة إلى الجملة الفعلية (قال إبراهيم).

يقول السمين الحلبي: ((قوله: {إِذْ قَالَ} فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه معمولٌ لحاجَّ. الثاني: أن يكونَ معمولاً لآتاه، ذَكَرَهُ أبو البقاء. وفيه نَظَرٌ من حيث إنَّ وقتَ إيتاءِ المُلْكِ ليس وقتَ قولِ إبراهيم: {رَبِّيَ الذي يُحْيِي وَيُمِيتُ} ، إلا أن يتُجَوَّز في الظرفِ كما تقدَّم... الرابع: أنَّ العاملَ فيه «تَرَ» من قوله: «ألم ترَ» ذكره مكي، وهذا ليس بشيءٍ، لأنَّ الرؤيةَ على كِلا التفسيرين المذكورين في نظيرتِها لم تكنْ في وقتِ قوله: {رَبِّيَ الذي يُحْيِي وَيُمِيتُ}))[3].

ففي الوجه الأول والثاني والرابع الاختلاف يكون في العامل في الظرف, والعامل إما يكون مذكورا أو محذوفا[4], والظرف في محل نصب, والناصب له في هذا الموضع أحد الأفعال التي ذكرها السمين الحلبي (حاجّ, آتاه, تر), إذ ينتصب الظرف بالفعل أو المصدر أو الوصف, يقول سيبويه: ((باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها، فانتَصب لأنّه موقوعٌ فيها

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1387هـ - 1967م: 92.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1403.

(3) الدر المصون: 2/551- 552.

(4) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 82/1.

ومَكون فيها، وعَمِلَ فيها ما قبلها))[1], أي أن العامل في الظرف ما كان قبله من فعل أو غيره, أما عن عمل الفعل في الظرف فيقول الزمخشري: ((والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الأربعة، وما ينصب بالفعل من الملحقات بهن، كما تنصب ذلك بنحو ضرب وكسا وأعلم تنصبه بنحو ذهب وقرب))[2], أي: إنّ الفعل سواء أكان لازما أم متعديا, فإنه ينصب المفاعيل ما عدا المفعول به, لأنه لا ينتصب إلا بالفعل المتعدي, والمفاعيل خمسة هي: (المفعول به, المفعول لأجله, المفعول فيه, المفعول معه, المفعول المطلق) فالفعل هو من ينصب المفاعيل الأربعة غير المفعول به فإنه ينصب بفعل متعدٍّ, أي هو العامل فيه, وأمثلة ابن جني توضح هذا الأمر, فالفعل ضرب متعدٍ لمفعول واحد, والفعل كسا متعدٍ لمفعولين, والفعل ذهب لازم, وجميعها تعمل في المفاعيل الأربعة غير المفعول به.

والعامل في الظرف إما الفعل أو ما يشبهه, مثل المصدر أو الوصف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة[3], وفي كل الحالات التي ذكرها السمين الحلبي العامل في الظرف هو الفعل وله رأيه في كل وجه.

أما الوجه الثالث وهو أعراب (إذ قال) بدلا من (أن) في قوله تعالى: (أن آتاه الله الملك), ففيه عدة آراء: الأول: بدل كل من كل, وأن بمعنى الظرف, الثاني: بدل غلط, على أن تكون أن مفعولا لأجله, الثالث: بدل اشتمال, قال السمين: ((والثالث: أن يكونَ بدلاً من «أنْ آتاه الله المُلْك» إذا جُعِلَ بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري بناءً منه على أنَّ «أَنْ» واقعةٌ موقعَ الظرفِ، وقد تقدَّم ضعفُهُ، وأيضاً فإن الظرفَيْنِ

---

(1) الكتاب:1/ 403ـ 404.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: 342/1.

(3) ينظر: النحو الوافي: 267/2.

مختلفان كما تقدَّم إلا بالتجوزِ المذكورِ. وقال أبو البقاء: «وذكر بعضُهم أنه بدلٌ من» أَنْ آتاه «وليس بشيءٍ، لأنَّ الظرفَ غيرُ المصدرِ، فلو كانَ بدلاً لكانَ غلطاً إلا أَنْ تُجْعَل» إذ «بمعنى» أَنْ «المصدرية، وقد جاء ذلك» انتهى. وهذا بناءٌ منه على أنَّ «أَنْ» مفعولٌ من أجله/ وليست واقعةً موقعَ الظرفِ، أمَّا إذا كانَتْ «أَنْ» واقعةً موقعَ الظرفِ فلا تكونُ بدلَ غلط، بل بدلُ كلٍ من كلٍ، كما هو قولُ الزمخشري وفيه ما تقدَّم، مع أنه يجوزُ أَنْ تكونَ بدلاً مِنْ «أَنْ آتاه» و «أن آتاه» مصدرٌ مفعولٌ من أجلِهِ بدلَ اشتمالٍ، لأنَّ وقتَ القولِ لاتساعِهِ مشتملٌ عليه وعلى غيره))[1].

نقل السمين الحلبي عن الزمخشري[2], أنَّ (إذ) بدل كل من كل من (أن) بشرط أن تكون (أن) واقعة موقع الظرف.

تدخل (أنْ) على الفعل فتُكوِّن هي والفعل مصدرا يعرب بحسب موقعه من الجملة, يقول سيبويه: ((لأنَّ أن والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه))[3], فإن دخلت على الفعل المضارع أحدثت فيه تغييرا لفظيا ومعنويا, أما اللفظي فتغيّر حركته الإعرابية من الرفع إلى النصب, وأما المعنوي فالمصدر المؤول من (أن والفعل المضارع) تكون دلالته للمستقبل, يقول المبرد: ((هَذَا بَاب أنْ اعْلَم أَن أنْ وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الْمصدر وَهِي تقع على الْأَفْعَال المضارعة فتنصبها وَهِي صِلَاتهَا وَلَا تقع مَعَ الْفِعْل حَالا لِأَنَّهَا لما لَا يَقع فِي الْحَال وَلَكِن لما يسْتَقْبل))[4], فالفعل منصوب بأن المصدرية وهذا هو التغيير اللفظي, ودلالة المصدر هي للمستقبل, وهذا هو التغيير المعنوي.

---

(1) الدر المصون: 2/ 551-552.

(2) ينظر: الكشاف: 305/1, وينظر الدر المصون: 552/2.

(3) الكتاب: 124/3.

(4) المقتضب: 30/2.

أما إن دخلت على الفعل الماضي, فلا تُحدث تغييرًا فيه لا لفظيا ولا معنويا, والمصدر المؤول من أن والفعل الماضي تبقى دلالته على الماضي, ففي تكملة كلام المبرد السابق يقول: ((فَإِن وَقعت على الْمَاضِي نَحْو سرني أَن قُمْت وساءني أَن خرجت كَانَ جيدا قَالَ الله عز وَجل ﴿**وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ**﴾[1] أَي لِأَن كَانَ هَذَا فِيمَا مضى فَهَذَا كُله لَا يلْحق الْحَال لِأَن الْحَال لما أَنْت فِيهِ))[2], ففي الآية الكريمة جاءت أن مع الفعل الماضي ولم تُحدث فيه تغييرًا لفظيًّا, إذ بقي الفعل مبنيًّا على الفتح, وأما المعنوي فالمبرد يوضحه بأن كان هذا في ما مضى, ولا يمكن أن تكون دلالة المصدر المؤول من أن والفعل للحال سواء كان ماضيا أم مضارعا.

ويبين ابن الورّاق أنَّ دلالة الفعل تبقى بعد أن يؤول مع أن بالمصدر في حديثه عن عمل المصدر بقوله: ((فَلَمَّا كَانَ الْمصدر مُقَدرا بـ(أَن وَالْفِعْل)، صَار الْعَمَل فِي الْمَعْنى للْفِعْل، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه))[3], وهذا يدل على بقاء أثر الفعل بعد أن يؤول بالمصدر مع (أن), وفي موضع آخر يشترط في المصدر المؤول من أن والفعل أن لا يعمل فيه فعله الذي اشتق منه فيقول: ((وَاعْلَم أَن الْمصدر يقدر بـ(أَن وَالْفِعْل) مَتى لم يعْمل فِيهِ فعله الْمُشْتَقّ مِنْهُ، فَإِن عمل فِيهِ فعله لم يقدر بـ(أَن)، مِثَال قَوْلك: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَلَو قلت: ضربت زيدا ضربا، لم يجز أَن تقدره بـ(أَن) فَتَقول: ضربت زيدا، وَإِنَّمَا وَجب مَا ذَكرْنَاهُ، لِأَن لفظ الْمصدر لَا يدل على معنى معِين، فَإِذا قلت: أعجبني ضربُ زيد، لم يعلم أَنه ضرب مَاض أَو مُسْتَقْبل أَو حَال، فتفصل بـ(أَن وَالْفِعْل) لِأَن لفظ الْفِعْل يدل على زمَان مَخْصُوص، فَلهَذَا قدر بـ(أَن) إِذا عمل فِيهِ غير فعله، وَأما إِذا عمل فِيهِ فعله فَلَا حَاجَة بِنَا إِلَى تَقْدِيره، لِأَن

---

(1) سورة الأحزاب: 50.

(2) المقتضب: 30/2.

(3) علل النحو: 305/1.

الْفِعْل الْمُتَقَدّم قد دلّ على الزَّمَان الَّذِي وَقع فِيهِ))[1], فالمصدر المشتق من فعله معلوم زمانه من دلالة فعله والمصدر غير المشتق من فعله لا يعلم متى زمانه, إلَّا إذا قدر بأن والفعل فسيعلم زمانه, وهذا يدل على أن دلالة زمان الفعل باقية بعد أن يؤول بالمصدر مع أن.

وللعكبري رأي موافق لما سبق إذ يقول: ((كلَّ مصدر صحَّ تَقْدِيره بـ(أنْ وَالْفِعْل) عمل عمل فعله المشتقّ مِنْهُ وإنَّما كَانَ كَذَلِك لأنَّه يشبه الْفِعْل فِي أنَّ حُرُوفه فِيهِ وأنَّه يُشَارِكهُ فِي الدّلَالَة على الْحَدث وأنَّه يكون للأزمنة الثَّلَاثَة))[2]. يعني أن المصدر المؤول من (أن والفعل) يشارك الفعل في العمل والدلالة الزمانية.

وعليه فيمكن أن تكون (إذ قال) في الآية الكريمة بدل كل من كل من (أن آتاه الله) على عدِّ دلالة المصدر المؤول من (أن آتاه) على الماضي, وإذ هي ظرف زمان للماضي وقد ضعّفه السمين الحلبي.

والرأي الثاني أن تكون (إذ قال) بدل غلط من (أن آتاه), ويسمى بدل الغلط والإضراب والنسيان والمغاير, وذكره العكبري[3].

وهذا الرأي يمكن نقضه بقول المبرد: ((وللبدل مَوضِع آخر وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ بدل الْغَلَط وَذَلِكَ قَوْلك مَرَرْت بِرَجُل حمارٍ أَراد أَن يَقُول مَرَرْت بِحِمَار فإمَّا أَن يكون غلِط فِي قَوْله مَرَرْت بِرَجُل فتدارك فَوضع الَّذِي جاءَ بِهِ وَهُوَ يُرِيدهُ فِي مَوْضِعه أَو يكون كأَنَّه نسِي فَذكر، فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثلُه فِي قُرْآن وَلَا شعر وَلَكِن إِذا وَقع مثلُه فِي الْكَلَام غَلطا أَو نِسْيانا فَهَكَذَا إِعرابه))[4], فالقرآن الكريم قول الله جل وعلا, وهو

---

(1) علل النحو: 308/1.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 488/1.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 207/1.

(4) المقتضب: 82/1.

منزه من النسيان والخطأ, وابن جني على هذا الرأي أيضا بقوله: ((وَتقول فِي بدل الْغَلَط عجبت من زيد عَمْرو وأكلت خبْزًا تَمرا غَلطت فأبدلت الثَّانِي من الأول وَهَذَا الْبَدَل لَا يَقع مثله فِي قُرْآن وَلَا شعر)) ووافقهم الرضي بقوله": ((ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء ولا يصدر عن روية وفطانة, فلا يكون في شعر أصلا, وأن وقع في كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه, بـ بل))[1], إذا كان بدل الغلط لا يكون في كلام الفصحاء ولا في الشعر فكيف يكون في كلام الله سبحانه.

أما الرأي الثالث بدل اشتمال كون المصدر المؤول من (أن آتاه) في محل نصب أو جر مفعول لأجله, والجر بتقدير لام محذوفة.

البدل على رأي ابن جني هو ما صح أن يحذف منه المبدل منه من دون أن يتغير المعنى فيقول: ((وعبرة الْبَدَل أَن يَصْلُحَ بِحَذْف الأول وَإِقَامَة الثَّانِي مقَامه))[2], وبدل الاشتمال يكون في عدم التطابق بين البدل والمبدل منه, وهو على نية تكرار العامل, يقول الزمخشري: ((والذي يدل على كون مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل: ﴿**لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ**﴾[3], وقوله: ﴿**لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ**﴾[4] . وهذا من بدل الاشتمال, عدم تطابق المبدل والمبدل منه: وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر قال الله

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 1082/1.

(2) اللمع في العربية: 88/1.

(3) سورة الأعراف: 75.

(4) سورة الزخرف: 33.

تعالى: ﴿**إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ**﴾[1] وقال: ﴿**بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ**﴾[2] ، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية))[3]. لِمَن آمن بدل من (للذين) والأول اشتمل على الثاني, وكذلك سقفا بدل من بيوتهم لاشتمال البيوت على السقوف, وكذلك لا يشترط التطابق في التعريف والتنكير بين البدل والمبدل منه كما في البدل (صراط الله) الذي هو معرف بالإضافة من المبدل منه النكرة (صراط مستقيم), وعلى هذا الرأي يقول العكبري: ((وَشرط بدل الاشتمال أَن يكون الأوَّل مُشْتَمِلًا على الثَّانِي وَالثَّانِي قَائِم بِهِ كَقَوْلِك يُعجبني زيدُ عقلهُ وَعرفت أَخَاك خَبره وحقُّه التَّقْدِيم أَي يُعجبنِي عقل زيد وَلَكِن لمَّا كَانَ يكْتَسب من عقله وصف الْحسن والإعجاب جَازَ أَن يُؤَخر ويُجعل بَدَلا مِنْهُ فَإِن لم يكن كَذَلِك لم يجز كقولك يُعجبنِي زيد ابوه لأنَّ (زيدا) لَا يشْتَمل على الأب بل كلّ وَاحِد مِنْهُمَا منفصلٌ عَن الآخر))[4], فزيد مشتمل على العقل, وأخاك مشتمل على الخبر, ولا يجوز تقديم البدل على المبدل منه في بدل الاشتمال لأن الأول يكون مشتملا على الثاني كما في مثال العكبري, يعجبني زيد أبوه, فهذا لا يصح.

ومسوغ إعراب (إذ قال) بدل اشتمال من (أن آتاه) هو اتساع وقت القول فهو مشتمل على (أن آتاه), على رأي السمين الحلبي[5].

وتختلف الدلالة باختلاف التوجيه النحوي والتأويل الإعرابي لقوله (إذ قال) فجَعْله بدلًا من (أن آتاه) فيجب أن تحتمل (إذ) معنى الظرفية الزمانية قال

---

(1) سورة الشورى: 52-53.

(2) سورة العلق: 15-16.

(3) المفصل في صنعة الإعراب: 157/1- 158.

(4) اللباب في علوم الكتاب: 413/1.

(5) ينظر: الدر المصون: 552/2.

الزمخشري: ((وإِذْ قالَ نصب بحاج أو بدل من آتاه إذ جعل بمعنى الوقت))[1]، وقد رد بعضهم على هذا المعنى وبيّن ضعفه، لاختلاف الظرفين، ((وَاخْتَصَّ إِبْرَاهِيمُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ بِالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ لِأَنَّهُمَا أَبْدَعُ آيَاتِ اللَّهِ وَأَشْهَرُهَا، وَأَدُلُّهَا عَلَى تَمَكُّنِ الْقُدْرَةِ، وَالْعَامِلُ فِي (إِذْ) حَاجَّ، وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ بدلا من: أَنْ آتَاهُ، إِذَا جُعِلَ بِمَعْنَى الْوَقْتِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ضَعْفَ ذَلِكَ، وَأَيْضًا فَالظَّرْفَانِ مُخْتَلِفَانِ إِذْ وَقْتُ إِيتَاءِ الْمُلْكِ لَيْسَ وَقْتَ قَوْلِهِ: رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ))[2].

وأما تعلق الظرف بـ(حاجَّ) فيكون المعنى على أنه حاجّ في ذلك الوقت ((أَنْ آتاه الله الملك} لأنّ آتاه الله يعني أن إيتاء الملك أبطره وأورثه الكبر فحاج لذلك وهو دليل على المعتزلة في الأصلح أو حاج وقت أن أتاه الله الملك {إِذْ قَالَ} نصب بحاج أو بدل من أن آتاه إذا جعل بمعنى الوقت))[3]، وكذلك إذا تعلق الظرف بـ(آتاه)[4].

المسألة الثانية:

قال تعالى: **(قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ)**[5].

---

(1) الكشاف: 1/ 305، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 155، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 1/ 212.

(2) تفسير البحر المحيط: 2/ 627.

(3) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: 1/ 212.

(4) ينظر: تفسير البحر المحيط: 2/ 626.

(5) سورة آل عمران: 15

في قوله تعالى: (عِندَ رَبِّهِمْ) أربعة أوجه عند السمين الحلبي[1]:

1. في محل نصب على الحال[2].

2. متعلق بما تعلق به (للذين)[3].

3. معمولا لتجري[4].

4. متعلق بخير[5].

عند: اسم, ظرف زمان ومكان, منصوب أو مجرور بمن, يقول ابن هشام: ((اسْم للحضور الْحسي نَحْو **﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْده﴾**[6] والمعنوي نَحْو **﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾**[7] وللقرب كَذَلِك نَحْو **﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾**[8] وَنَحْو **﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾**[9] وَكسر فائها أَكثر من ضمهَا وَفتحهَا وَلَا تقع إِلَّا ظرفا أَو مجرورة بِمن))[10], الحضور الحسي هو ما يدرك بالحواس, والمثال الأول, الرؤية حقيقة بالعين, والمعنوي ما لا يدرك بالحواس, كما

---

(1) ينظر: الدر المصون: 3/66-67.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/245.

(3) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 3/55.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/245.

(5) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 3/55.

(6) سورة النمل: 40.

(7) سورة النمل: 40.

(8) سورة النجم: 14-15.

(9) سورة ص :47

(10) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/206.

في المثال الثاني عنده علم من الكتاب والعلم لا يرى وإنما هو داخلي, وكذلك تفيد ظرفا للقرب, كما في باقي الأمثلة القرآنية.

ويوافق السيوطي ابن هشام, وعنده أنها على أربعة أقسام: المحسوس حاضر ومعنى, والقريب حاضر ومعنى, فيقول: ((عِنْد وَهِي لبَيَان كَون مظروفها حَاضرًا حسًّا أَو معنى أَو قَرِيبا حسًّا أَو معنى فَالْأول نَحْو: ﴿**فَلَمَّا رَءَاهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ**﴾, وَالثَّانِي نَحْو: ﴿**قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ**﴾, وَالثَّالِث نَحْو: ﴿**عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (14) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى**﴾, وَالرَّابِع نَحْو: ﴿**عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ**﴾[1] ... وَقد ترد للزمان نَحْو الصَّبْر عِنْد الصدمة الأولى وَلم تسْتَعْمل إِلَّا مَنْصُوبَة على الظَّرْفِيَّة كَمَا مُثّل أَو مجرورة بِمن نَحْو ﴿**ءَاتَيناهُ رحَمَةً مِنْ عِندِنَا**﴾[2]))[3], وتأتي للزمان أيضا كما وردت في المثال الأخير الصبر عند الصدمة أي وقت الصدمة.

نجد مما سبق أن (عند) ظرف يأتي للزمان والمكان ولا تأتي إلا مضافة, وتكون منصوبة أو مجرورة بمِن. ويعرف نوعها للزمان أم للمكان من المضاف إليه.

أما الأوجه الأربعة التي أوردها السمين لـ (عند) فهي كالتالي:

أولا- شبه الجملة في محل نصب حال:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {عِندَ رَبِّهِمْ} فيه أربعةُ أوجه، أحدُها: أنه في محل نصبٍ على الحال من «جنات» لأنه في الأصل صفةٌ لها، فلمَّا قُدِّم نُصِبَ حالاً))[4].

---

(1) سورة القمر: 55.

(2) سورة الكهف: 65.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 165/2.

(4) الدر المصون: 66/3-67.

للحال أنواع منها شبه الجملة, وشبه الجملة نوعان أحدهما الظرف, والظرف يكون في محل نصب, والموضع هنا جاء الظرف في محل نصب حال.

يقول ابن هشام: ((تقع الحال اسما مفردا كما مضى وظرفا كـ: "رأيت الهلال بين السحاب" وجارا ومجرورا نحو: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾[1]، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا))[2], يبين ابن هشام أنواع الحال, ويذكر أن أحد أنواعها شبه الجملة وشبه الجملة إما ظرف أو جار ومجرور, وكلاهما متعلق بمحذوف وجوبا ويقدر بـ(استقر أو مستقر), و(عند ربهم) شبه جملة ظرف.

يرى السمين الحلبي أن هذه الحال منقلبة عن الصفة, لأنها في الأصل صفة وتقدمت على موصوفها فأعربت حالا, وتقديم الصفة على الموصوف منعه النحويون وقبحوه, يقول سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله وذلك قولك هذا قائما رجل، وفيها قائما رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده))[3], فتقديم الصفة على الموصوف قبيح عند سيبويه؛ لأن قائم صفة ورجل اسم وعنده لا يجوز أن توصف الصفة (قائم) بالاسم (رجل), فلا توضع الصفة موضع الاسم, وعليه سيكون إعراب (قائما) حالا.

أما ابن السراج فلا يجوز عنده تقديم الصفة على الموصوف, إذ يقول: ((لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف))[4]. فهو عنده غير جائز مطلقا.

---

(1) سورة القصص: 79.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 285/2.

(3) الكتاب: 122/2.

(4) الأصول في النحو: 225/2.

ويوافقه ابن جني في عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف إذ يقول: ((ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول, ولا الصفة على الموصوف,...))[1], لكنه في موضع آخر يذكر إن كانت الصفة نكرةٌ وقُدمت على موصوفها فإنها تعرب حالا وعنده قليل, يقول: ((ومثل ذلك قولك: فيها قائمًا رجل. لما كنت بين أن ترفع قائمًا فتقدم الصفة على الموصوف –وهذا لا يكون– وبين أن تنصب الحال من النكرة –وهذا على قلته جائز– حملت المسألة على الحال فنصبت))[2], فرغم قلته جائز عنده وليس قبيحا كما يراه سيبويه.

أما السهيلي فكان أكثر وضوحا في هذا الأمر إذ يقول: ((وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال))[3], حيث أجاز أن يكون النعت المتقدم على منعوته حالا بشرط أن يكون النعت والمنعوت نكرتين.

والوقاد يوافق السهيلي في كون النعت المتقدم نكرة ويعرب حالا, ويضيف أن النعت المتقدم إذا كان معرفة يعرب المنعوت بدلا من النعت[4].

مما تقدم يمكن أن يكون الظرف حالا, ولكن ما جاء به السمين الحلبي في هذا الموضع لا يوافق ما جاء به النحويون, إذ إن الظرف (عند) جاء مضافا, أي أصبح معرفة, فالنكرة تكتسب التعريف بـ(ال أو بالإضافة), وشرط النعت المتقدم على منعوته الذي يعرب حالا أن يكون نكرة.

الوجهان الثاني والرابع:

---

(1) الخصائص: 387/2.

(2) المصدر نفسه: 214/1.

(3) نتائج الفكر في النحو: 181/1.

(4) شرح التصريح على التوضيح: 131/2.

قال السمين الحلبي: ((الثاني: أنه متعلِّقٌ بما تَعَلَّق به «للذين» من الاستقرار إذا جعلناه خبراً أو رافعاً لجنات بالفاعلية، أمَّا إذا علَّقْتَه ب «خيرٍ» أو ب «أؤنبئكم» فلا، لعدمِ تضمُّنه الاستقرارَ... الرابع: أنه متعلِّق بخير، كما تعلَّق به «للذين»))[1]

لا بد لشبه الجملة من متعلَّق به, ترتبط شبه الجملة به, يقول ابن هشام: ((فِي ذكر أَحْكَام مَا يشبه الْجُمْلَة وَهُوَ الظّرْف وَالْجَار وَالْمَجْرُور, ذكر حكمهمَا فِي التَّعَلُّق, لَا بُد من تعلقهما بِالْفِعْلِ أَو مَا يُشبههُ أَو مَا أول بِمَا يُشبههُ أَو مَا يُشِير إِلَى مَعْنَاهُ فَإِن لم يكن شَيْء من هَذِه الْأَرْبَعَة مَوْجُودا قدر))[2], فتعلق شبه الجملة واجب, والمتعلَّق به إما موجود أو محذوف, وقد مثل ابن هشام للتعلق بالفعل أو ما يشبهه بقوله تعالى (أَنْعَمت عَلَيْهِم غير المغضوب عَلَيْهِم) فالجار والمجرور (عليهم) الأول متعلق بالفعل أنعمت, والثاني متعلق باسم المفعول (المغضوب) وهو وصف يشبه الفعل, وأما مثاله عن ما أوّل بما يشبه الفعل أو في معناه, فقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَه وَفِي الأَرْض إِلَه), فـ(إله) تؤول بمعنى معبود الذي هو اسم مفعول بمعنى الفعل[3].

والظرف (عند) في هذين الوجهين (الثاني والرابع) متعلق بما تعلق به (للذين), و(الذين) متعلق بـ (بخير), وبخير متعلق بالفعل أُنبِّئكم, و(للذين) بتعلقها بـ(خير), يذكر السمين الحلبي لها وجهين: ((أحدها: أنه متعلق بخير، ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ هنا] ويرتفعُ «جنات» على خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هو جنات، أي: ذلك الذي هو خيرٌ مِمَّا تقدم جناتٌ, والثاني: أن الجارَّ خبرٌ مقدم، و «جنات» مبتدأٌ مؤخرٌ، أو

---

(1) الدر المصون: 67/3.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 566/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 566/1 ـ 567.

يكونُ «جناتٌ» فاعلاً بالجار قبله، وإنْ لم يعتمد عند مَنْ يرى ذلك. وعلى هذين التقديرين فالكلامُ تَمَّ عند قولِه: «من ذلكم» ، ثم ابتدأ بهذه الجملة))[1].

والفرق بين الوجهين أن الوجه الثاني للظرف متعلق بما تعلق به (للذين) من الاستقرار إذا جعلناه خبرا مقدما لـ(جنات), أو رافعا لـ(جنات) على أنها فاعل بالجار, والوجه الرابع عدم حصول الاستقرار؛ لأن جنات حينها تكون خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو.

والاستقرار يكون في شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرف, يقول المبرد: ((وَاعْلَم أَن الظروف من الْمَكَان تقع للأسماء وَالْأَفْعَال, فَأَما وُقُوعهَا للأسماء فَلِأَن فِيهَا معنى الِاسْتِقْرَار, تَقول زيد خَلفك وَزيد أمامك وَعبد الله عنْدكُمْ لِأَن فِيهِ معنى اسْتَقر عبد الله عنْدك, فَأَما الظروف من الزَّمَان فَإِنَّهَا لَا تَتَضَمَّن الجثث لِأَن الِاسْتِقْرَار فِيهَا لَا معنى لَهُ))[2], ظروف المكان تتضمن معنى الاستقرار إذا جاءت خبرا للمبتدأ, والمبتدأ يكون اسما, لا مصدرا كالقيام والقعود[3]، كما في الأمثلة, وظروف الزمان لا حاجة إلى تقدير الاستقرار فيها.

أما الزجاجي فإنه يقدر الاستقرار في جميع الظروف وكذلك في الجار والمجرور, ناقلا ذلك عن سيبويه, إذ يقول: ((وكذلك سائر حروف الخفض كلها صلات لأفعال تتقدمها وتتأخر عنها كقولك: الحمد لله رب العالمين؛ والمال لزيد يقدر سيبويه فيهما معنى الاستقرار تقديره عنده المال مستقر لزيد والحمد مستقر لله تعالى، وكذلك يقدر في الظروف كلها معنى الاستقرار))[4], إذن فشبه الجملة من

---

(1) الدر المصون: 65/3.

(2) المقتضب: 4/ 329.

(3) ينظر: اللمع في العربية: 28/1.

(4) اللامات: 65/1.

الجار والمجرور والظرف يكون الاستقرار فيها مقدرا كما في ظروف المكان الواقعة خبرا, أو هو في معناها لا يحتاج إلى تقدير, وإليه ذهب كثير من علماء النحو[1].

أما الرأي في رفع جنات بالجار, فإن رفع الفاعل بالجار والمجرور والظرف لا يجوّزه إلا القليل من العلماء[2], ومنهم من منعه[3].

والعكبري في إعرابه للامية الشنفرى يورد شاهدا مشابها:

((ولي دونكم أهلون سيد عملس ... وأرقط زهلول وعرفاء جيأل...

[الْإِعْرَاب] : - (أهلون) : مُبْتَدأ. و (لي) خَبره.

وَفِي (دون) وَجْهَان أَحدهمَا: هُوَ صفة (لأهلين) بِمَعْنى غير، فَلَمَّا قدم صَار حَالا.

وَهَكَذَا صفة النكرَة إِذا قدمت عَلَيْهَا أَي: ولي أهلون غَيْركُمْ.

وَالثَّانِي: هُوَ ظرف وَالْعَامِل فِيهِ الْجَار أَو مَا يتَعَلَّق بِهِ الْجَار من معنى [الِاسْتِقْرَار] .وفتحة النُّون على الْوَجْه الأول إِعْرَاب الصّفة، وعَلى الْوَجْه الثَّانِي إِعْرَاب الظّرْف. وعَلى قَول الْأَخْفَش: (أهلون) رفع بالجار، وَهُوَ فَاعل))[4].

---

(1) ينظر: علل النحو: 1/ 367. 369, ونتائج الفكر في النحو: 324/1, واللباب في علل البناء والإعراب: 140/1. 141, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 587/1, وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 80/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 500/1.

(2) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 578/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 399/2

(3) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 325/1.

(4) إعراب لامية الشنفري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران, ط1,المكتب الإسلامي, بيروت, 1404هـ - 1984م: 62/1.

(دون) في إعرابها مشابه لـ(عند) بتقدمها على موصوفها وأصبحت حالا, أو العامل فيها الجار والمجرور كالعامل (للذين) في الظرف (عند), أما عن موضع (أهلون) فهو مشابه لـ(جنات) في رفعهما على أنهما خبر لمبتدأ محذوف, أو مرفوع بالجار والمجرور قبله.

وابن هشام يورد مثالا على الرفع بالجار والمجرور بقوله: ((قَوْله تَعَالَى {مَا لَهُم بِهِ من علم إِلَّا اتِّبَاع الظَّن} وَقَوله تَعَالَى {وَمَا لأحد عِنْده من نعْمَة تجزى إِلَّا ابْتِغَاء وَجه ربه الْأَعْلَى} وَلَو أبدل مِمَّا قبله لقرئ بِرَفْع {إِلَّا اتِّبَاع} و {إِلَّا ابْتِغَاء} لِأَن كلا مِنْهُمَا فِي مَوضِع رفع إما على أَنه فَاعل بالجار وَالْمَجْرُور الْمُعْتَمد على النَّفْي وإما على أَنه مُبْتَدأ تقدم خَبره عَلَيْهِ))[1], فالوجه الذي يرفع فيه المستثنى بعد إلا يكون مسوغه إما مرفوعا بالجار والمجرور المتعلق باستقر, أو على أنه مبتدأ مؤخر.

ويبيّن الجرجاوي الوقاد شروط المرفوع بعد الجار والمجرور وحكمه بقوله: ((يجوز فِي الْجَار وَالْمَجْرُور حَيْثُ وَقع فِي هَذِه الْمَوَاضِع الْأَرْبَعَة صفة أَو صلَة أَو خَبرا أَو حَالا وَحَيْثُ وَقع بعد نفي أَو اسْتِفْهَام أَن يرفع الْفَاعِل لاعتماده على ذَلِك تَقول مَرَرْت بِرَجُل فِي الدَّار أَبوهُ فلك فِي أَبوهُ وَجْهَان أَحدهمَا أَن تقدره فَاعِلا بالجار وَالْمَجْرُور وَهُوَ فِي الدَّار لنيابته عَن اسْتَقر أَو مُسْتَقر محذوفا وَهَذَا الْوَجْه هُوَ الرَّاجِح عِنْد الحذاق من النَّحْوِيين كَابْن مَالك وحجته أَن الأَصْل عدم التَّقْدِير وَالتَّأْخِير، وَالْوَجْه الثَّانِي أَن تقدره أَي أَبوهُ مُبْتَدأ مُؤَخرا وتقدر الْجَار وَالْمَجْرُور وَهُوَ فِي الدَّار خَبرا مقدما وَالْجُمْلَة من الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر صفة لرجل الرابط بَينهمَا الْهَاء من أَبوهُ ...وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ والأخفش رفعهما أَي الْجَار وَالْمَجْرُور الْفَاعِل فِي غير هَذِه الْمَوَاضِع السِّتَّة أَيْضا نَحْو فِي الدَّار زيد فزيد عِنْدهم يجوز أَن يكون فَاعِلا وَيجوز أَن يكون مُبْتَدأ مُؤَخرا وَالْجَار وَالْمَجْرُور خَبره وَأوجب البصريون غير الْأَخْفَش

(1) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق– سوريا، 1984م: 344/1.

ابتدائيته))[1], فشروطه أن تكون شبه الجملة من الجار والمجرور صفة أو صلة أو حالا أو خبرا, بعد نفي أو استفهام, فعندها يجوز في المرفوع بعدها وجهان: فاعلا أو مبتدأ.

الوجه الثالث للظرف (عند ربهم) أن يكون معمولا لتجري:

قال السمين الحلبي: ((الثالث: أن يكونَ معمولاً لتجري، وهذا لا يساعِدُ عليه المعنى))[2].

سبق ذكر أن لشبه الجملة متعلق, ترتبط به شبه الجملة ويكون إما محذوفا أو مذكورا, ويكون إما فعلا أو ما يشبه الفعل أو ما يكون في معناه, وهو العامل في شبه الجملة, لكن الظرف في هذا الوجه متقدم على العامل فيه (تجري) وقد ضعف السمين الحلبي هذا الوجه بقوله: (وهذا لا يساعد عليه المعنى)[3].

أما عن تقديم الظرف على الفعل فهو جائز, يقول ابن جني: ((فصل في التقديم والتأخير: وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس, والآخر ما يسهله الاضطرار. الأول: كتقديم المفعول على الفاعل تارةً وعلى الفعل الناصبة أخرى, كضرب "زيدًا عمرو"، وزيدًا ضرب عمرو, وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيد, وعندك قام زيد, وسار يوم الجمعة جعفر, ويوم الجمعة سار جعفر...))[4], فالمثالان: عندك قام زيد, ويوم الجمعة سار جعفر, تقدم الظرفان (عندك, ويوم الجمعة) على الفعل العامل فيهما(قام, وسار).

---

(1) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 83 . 84.

(2) الدر المصون: 67/3.

(3) الدر المصون: 67/3.

(4) الخصائص: 384/2.

ولكل وجه من هذه الأوجه دلالته الخاصة وإن تقاربت فقد ذكر الرازي توضيحا لتعلق الاستفهام في هذه الآية الكريمة فقال: ((ذَكَرُوا فِي مُتَعَلِّقِ الِاسْتِفْهَامِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ، ثُمَّ يُبْتَدَأُ فَيُقَالُ: لِلَّذِينَ اتقوا عند ربهم كذا وكذاو الثاني: هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا، ثُمَّ يُبْتَدَأُ فَيُقَالُ: عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي وَالثَّالِثُ: هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتقوا عند ربهم، ثم يبتدئ فَيُقَالُ: جَنَّاتٌ تَجْرِي))[1]، يظهر من هذا التقسيم أن التعلق مرتبط بتمام المعنى للاستفهام، فأينما يتم الاستفهام يبدأ معنى جديد لـ(عند) بحسب موقعها في الجمل، قال أبو حيان: ((لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلَّذِينَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: بخير من ذلكم، و: جنات، خبر مبتدأ محذوف أي: هُوَ جَنَّاتٌ، فَتَكُونُ ذَلِكَ تَبْيِينًا لِمَا أُبْهِمَ فِي قَوْلِهِ: بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ يَعْقُوبَ: جَنَّاتٍ، بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ: بِخَيْرٍ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرِجْلٍ زيد، بالرفع و: زيد بِالْجَرِّ، وَجَوَّزَ فِي قِرَاءَةِ يَعْقُوبَ أَنْ يَكُونَ: جَنَّاتٌ، مَنْصُوبًا عَلَى إِضْمَارِ: أَعْنِي، وَمَنْصُوبًا عَلَى الْبَدَلِ عَلَى مَوْضِعِ بِخَيْرٍ، لِأَنَّهُ نُصِبَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ: لِلَّذِينَ، خَبَرًا لِجَنَّاتٍ، عَلَى أَنْ تَكُونَ مُرْتَفِعَةً عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَيَكُونَ الْكَلَامُ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكُمْ، ثُمَّ بَيْنَ ذَلِكَ الْخَيْرَ لِمَنْ هُوَ، فَعَلَى هَذَا الْعَامِلِ فِي: عِنْدَ رَبِّهِمْ، الْعَامِلُ فِي: لِلَّذِينَ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْعَامِلِ فِيهِ قَوْلُهُ: بِخَيْرٍ))[2]، وعلى هذا يكون قوله (عند ربهم) متعلق بما تعلق به (للذين) على أن يتم الاستفهام عند قوله (ذلكم) ومن ثم يستأنف بكلام جديد يبين جواب الاستفهام، أو أن يكون العامل فيه (بخير) وهو تبيان لما هو مبهم في هذا الخير، ويتم الاستفهام فيه عند قوله (الأنهار)، وعلى هذا يكون في موضع الحال لأنه في الأصل صفة تقدمت على موصوفها فانتصبت على الحال، ويؤيد

---

(1) تفسير الرازي: 7/ 164.

(2) البحر المحيط في التفسير: 3/ 55.

ذلك ما ذكره القاسمي بقوله: ((وللَّذِينَ اتَّقَوْا خبر المبتدأ الذي هو جَنَّاتٌ وتَجْرِي صفة لها، وعِنْدَ إما متعلق بما تعلق به الجار من معنى الاستقرار، وإما صفة للجنات في الأصل، قدّم فانتصب على الحال. والعندية مفيدة لكمال علو رتبة الجنات وسمو طبقتها))[1]، أي إنها إن تعلقت بما تعلق فيه (للذين) تحمل ما يحمله من معنى الاستقرار فيه، أو كونها صفة تقدمت فانتصبت على الحال، وصفة العندية هي صفة عالية وسامية، كون الظرف يحمل معنى التملك.

المسألة الثالثة:

قال تعالى: **(رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ (15) يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)**[2]

في نصب (يومَ) الثانية أربعة أوجه ذكرها السمين الحلبي هي[3]:

1. بدل من يوم التلاق[4].

---

(1) محاسن التأويل, محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1418هـ: 2/ 293.

(2) سورة غافر: 15- 16.

(3) ينظر: الدر المصون: 9/ 464.

(4) ينظر الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ), تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي, ط1, الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الشارقة, 1429هـ – 2008م: 6413/10,

2. ينتصب بالتلاق[1].

3. ينتصب بقوله لا يخفى على الله[2].

4. ينتصب بإضمار اذكر[3].

الوجه الأول: (يوم) بدل من (يوم التلاق):

قال السمين الحلبي: ((قوله: {يَوْمَ هُم بَارِزُونَ} : في «يوم» أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «يوم التلاق» بدلُ كل مِنْ كل))[4]

تقسم شبه الجملة على قسمين هما: الظرف والجار والمجرور, ويجوز أن يبدل الظرف من الظرف, والجار والمجرور من الجار والمجرور, ويبدل الظرف من الجار

وغرائب التفسير وعجائب التأويل, محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ), دار القبلة للثقافة الإسلامية, جدة، مؤسسة علوم القرآن, بيروت: 1028/2, والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 551/4, والجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي, أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ), تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, ط2, دار الكتب المصرية, القاهرة, 1384هـ - 1964م: 300/15, والبحر المحيط في التفسير: 244/9, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1117/2

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1117/2.

(2) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 6413/10, والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 551/4, الجامع لأحكام القرآن: 300/15, والبحر المحيط في التفسير: 245/9.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1117/2.

(4) الدر المصون: 464/9.

والمجرور أو خلاف ذلك, ولكن بشروط[1], و(يوم هم) بدل من (يوم التلاق), بدل كل من كل.

الظروف أسماء[2], وتأتي معرفة ونكرة, وتعرف بأل والإضافة, و(يوم) الأولى في الآية الكريمة نكرة, وعرفت بالإضافة (يوم التلاق), ويوم الثانية جاءت بعدها جملة اسمية, والسمين الحلبي يذكر أن يوم بمعنى (إذا) وسيبويه لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجملة الاسمية, كما في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) فيقدر سيبويه فعلا[3], قال سيبويه: ((وأما إذا فلِما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيدٌ قائمٌ. وتكون إذ مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب))[4], فهي ظرف ولا يليها إلا فعل, وإن جاء بعدها جملة اسمية جاز إضافتها إليها بشرط أن تكون للحال, وفي غيره لا يليها إلا الفعل.

ويرى السمين الحلبي أن (يوم) بمعنى (إذا), وجاءت بعدها جملة اسمية, ولكي يوافق سيبويه قدّر للجملة فعلا محذوفا يفسره اسم الفاعل (بارزون) والتقدير: (يوم برزوا هم بارزون). وعلى هذا التقدير تكون (يوم) الثانية مضافة إلى جملة فعلية اكتسبت التعريف منها, فهل تبدل المعرفة من المعرفة؟ وإذا كانت يوم الثانية نكرة فهل تبدل من يوم الأولى وهي معرفة, يقول المبرد: ((وَاعْلَم أَن الْبَدَل فِي الْكَلَام يكون

---

(1) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, فخر الدين قباوة: 274-275, ويشير الدكتور قباوة في تجويزه لإبدال الظرف من الجار والمجرور والعكس أيضا إلى قول للزمخشري ((قُلْ إِنَّنِي هَدانِي رَبِّي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (الأنعام:161) دِيناً نصب على البدل من محل إلى صِراطٍ لأنّ معناه: هداني صراطاً)) الكشاف: 83/2.

(2) ينظر: المقتضب: 4/ 341-351.

(3) ينظر: الدر المصون: 464/9.

(4) الكتاب: 232/4.

على أَرْبَعَة أضْرب فَضرب من ذَلِك أَن تبدل الِاسْم من الِاسْم إِذا كَانَا لشَيْء وَاحِد معرفتين كَانَا أَو معرفَة ونكرة أَو مضمرا ومظهرا أَو مضمرين أَو مظهرين))[1], يوم اسم, وفي كلا الموضعين معرفة, وإن لم تكن الثانية معرفة فيجوز أن تكون بدلا أيضا, لجواز بدل النكرة من المعرفة كما يرى المبرد, وإليه ذهب ابن السراج وابن جني وآخرون[2].

ومنهم من يرى أن (يوم التلاق) مفعول به, و(يوم هم) بدل منصوب وجملة (هم بارزون) في محل جر بالإضافة[3], ومنهم من يرى فيه الوجهان: كونه مفعولًا به أو مفعولًا فيه[4], وفي الحالتين (يوم هم) بدل من يوم التلاق.

الوجه الثاني: الظرف (يوم) ينتصب بالمصدر (التلاق):

قال السمين الحلبي: ((الثاني: أَنْ ينتصِبَ بالتلاق أي: يقع التلاقي في يومِ بُروزِهم))[5]

المصدر يعمل عمل فعله, فيرفع فاعلا إذا كان فعله لازما, وينصب مفعولا به إذا كان متعديًّا, ويعمل المصدر عمل فعله من وجهين على قول ابن الوراق إذ يقول:

---

(1) المقتضب: 295/4.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 46/2, واللمع في العربية: 87/1, والمفصل في صنعة الإعراب: 158/1, ونتائج الفكر في النحو: 232/1, واللباب في علل البناء والإعراب: 412،410/1, اللمحة في شرح الملحة: 718/2, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 183/3.

(3) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: 1028/2, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 547/1.

(4) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 551/4, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 547/1.

(5) الدر المصون: 464/9.

((إِن قَالَ قَائِل: من أَيْن جَازَ أَن يعْمل الْمصدر – وَهُوَ أصل الْفِعْل – عمل الْفِعْل؟ قيل لَهُ: من وَجْهَيْن: أَحدهمَا: أَن الْفِعْل لما كَانَ مشتقا مِنْهُ، وَكَانَ فِي الْمصدر لفظ الْفِعْل جَازَ أَن يعْمل عمله، إِذْ كل وَاحِد مِنْهُمَا يدل على الآخر.

وَالْوَجْه الآخر: أَنَّك إِذا قلت: أعجبني ضرب زيد عمرا، فَالْمَعْنى: [أعجبني] أَن ضرب زيد عمرا، فَلَمَّا كَانَ الْمصدر مُقَدرا بـ(أَن وَالْفِعْل)، صَار الْعَمَل فِي الْمَعْنى للْفِعْل، فَلَمَّا حذف لفظ الْفِعْل بَقِي حكمه، فَلهَذَا جَازَ أَن يَقع بعد الِاسْم مَرْفُوعا ومنصوبا، إِذا نونته أَو أدخلت فِيهِ ألفا ولاما، وَإِذا أسقطت الْألف وَاللَّام أَو التَّنْوِين وَجَبت الْإِضَافَة، لِأَن الْمصدر اسْم، مَا لم يحل بَينه وَبَين مَا يعْمل فِيهِ الْحَائِل – أَعنِي التَّنْوِين – وَجب خفض مَا بعده))[1], فالمصدر هو الأصل والفعل مشتق منه, وفي المصدر توجد دلالة الفعل, والمصدر والفعل أحدهما يدل على الآخر, ويمكن أن نقدر المصدر من أن والفعل, وإن معنى الفعل باقٍ في المصدر فيعمل مع حذف الفعل, ولعمله شروط أحدها أن يكون محلى بـ(ال), والثاني يكون منونا, وان لم ينون أو لم يحلَّ بـ(ال) وجب جر ما بعده على الإضافة.

وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك قوله: ((يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل، بل لأنه أصل، والفعل فرع. ولذلك يعمل مرادا به المضي أو الحال أو الاستقبال، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالفعل المضارع، فاشترط كونه حالا أو مستقبلا؛ لأنهما مدلولا المضارع))[2], فالمصدر يعمل في جميع الأزمنة, ويرى ابن مالك أن المصدر يعمل لأنه الأصل وليس لشبهه بالفعل.

والعامل في شبه الجملة على أنواع: الفعل, وما يشبه الفعل كالمصدر والمشتقات, وما في معنى الفعل وقد يكون محذوفا, وغيرها, وتحدث الدكتور فخر

---

(1) علل النحو: 305/1.

(2) شرح الكافية الشافية: 1012/2.1013.

الدين قباوة عن تعلق شبه الجملة بشكل مفصل, بما لا مزيد عليه, ودليله على أن المصدر تتعلق فيه شبه الجملة, هو أن المصدر يشبه الفعل في الدلالة على الحدث ويعمل عمل الفعل في رفع الفاعل أو نائب الفاعل, ونصب المفعول به, فتتعلق فيه شبه الجملة أيضا[1].

والتلاق في الآية الكريمة مصدر, محلى بـ(ال), وعليه فإنّه يعمل عمل فعله, ويمكن أن تتعلق به شبه الجملة, وينتصب الظرف به.

الوجه الثالث: ينتصب الظرف (يوم) بالفعل (يخفى) المتأخر عنه:

قال السمين الحلبي: ((الثالث: أنْ ينتصِبَ بقولِه: {لاَ يخفى عَلَى الله} ، ذكره ابنُ عطيةَ، وهذا على أحدِ الأقوالِ الثلاثةِ في «لا» : هل يعملُ ما بعدَها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيلُ بين أَنْ تقعَ جوابَ قسمٍ فيمتنعَ، أو لا فيجوزَ. فيجوزُ هذا على قولين من هذه الأقوالِ))[2]. هذا الوجه مشابه للوجه الثالث في المسألة المذكورة آنفاً في إعراب (عند ربهم) معمولا للفعل (تجري) المتأخر عنه, وهو جائز أن يتقدم الظرف على معموله على رأي ابن جني[3].

وللعكبري رأي في عمل الفعل بأسماء الزمان إذ قال: ((وإنَّما عمل الْفِعْل فِي جميع اسماء الزَّمَان لأنَّ صِيغَة الْفِعْل تدلُّ عَلَيْهِ))[4], أي أن الفعل يدل على الزمن في ذاته, فالماضي يدل على الزمن الماضي, والمضارع على الحاضر والمستقبل.

الوجه الرابع: ينتصب الظرف (يوم) بفعل محذوف تقديره اذكر:

---

(1) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل, قباوة: 279.

(2) الدر المصون: 9:464.

(3) ينظر الخصائص: 384/2.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 272/1.

قال السمين الحلبي: ((الرابع: أن ينتصِبَ بإضمار «اذكُرْ»))[1]

وينتصب الظرف بعامل محذوف يقدر بحسب سياق الجملة, قد يكون المحذوف فعلا أو غيره, يقول الزمخشري: ((إضمار عامل المفعول فيه: وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك متى سرت؟ يومَ الجمعة))[2], يحذف العامل في شبه الجملة إذا كان جوابا لسؤال, ويعطي ابن هشام أمثلة للتعلق بالمحذوف من غير أن يكون جوابا لسؤال بقوله: ((وَمِثَال التَّعَلُّق بالمحذوف {وَإِلَى ثَمُود أَخَاهُم صَالحا} بِتَقْدِير وَأَرْسَلْنَا وَلم يتَقَدَّم ذكر الْإِرْسَال وَلَكِن ذكر النَّبِي والمرسل إِلَيْهِم يدل على ذَلِك وَمثله {فِي تسع آيَات إِلَى فِرْعَوْن} فَفِي وَإِلَى متعلقان بـ(اذهب) محذوفا))[3], وهذا يدل على جواز تعلق شبه الجملة بمحذوف, سواء أكان فعلا كما في قول ابن هشام أم غيره كما في قول الزمخشري.

و(يوم) في الآية المباركة متعلقة بمحذوف قدره السمين الحلبي بالفعل (اذكر), وهو العامل فيه نصبا.

وقد أشار الطبري في تفسيره إلى دلالة هذه الوجوه بعد أن بيَّن علة عدم خفض (يوم) فقال: ((واختلف أهل العربية في العلة التي من أجلها لم تخفض هم بـ (يوم) وقد أضيف إليه؟ فقال بعض نحويي البصرة: أضاف يوم إلى هم في المعنى، فلذلك لا ينوّن اليوم، كما قال: (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) وقال: (هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ) ومعناه: هذا يوم فتنتهم، ولكن لما ابتدأ بالاسم، وبنى عليه لم يقدر على جرّه، وكانت الإضافة في المعنى إلى الفتنة))[4]، وعلى هذا يكون التقدير يوم بروزهم، ((وهذا إنما

---

(1) الدر المصون: 464/9.

(2) المفصل في صنعة الإعراب: 81/1.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 570/1.

(4) تفسير الطبري: 21/ 365.

يكون إذا كان اليوم في معنى إذ، وإلا فهو قبيح; ألا ترى أنك تقول: ليتك زمن زيد أمير: أي إذ زيد أمير، ولو قلت: ألقاك زمن زيدٌ أمير، لم يحسن. وقال غيره: معنى ذلك: أن الأوقات جعلت بمعنى إذ وإذا، فلذلك بقيت على نصبها في الرفع والخفض والنصب، فقال: (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) فنصبوا، والموضع خفض، وذلك دليل على أنه جعل موضعَ الأداة))[1]، وقد يعامل معاملة الأسماء ((ويجوز أن يعرب بوجوه الإعراب، لأنه ظهر ظهور الأسماء; ألا ترى أنه لا يعود عليه العائد كما يعود على الأسماء، فإن عاد العائد نُوّن وأُعرب ولم يضف، فقيل: أعجبني يوم فيه تقول، لما أن خرج من معنى الأداة، وعاد عليه الذكر صار اسما صحيحا. وقال: وجائز في إذ أن تقول: أتيتك إذ تقوم، كما تقول: أتيتك يوم يجلس القاضي، فيكون زمنا معلوما، فأما أتيتك يوم تقوم فلا مؤنة فيه وهو جائز عند جميعهم، وقال: وهذه التي تسمى إضافة غير محضة))[2]، أي لما كان الزمن فيه معلوما جاز فيه الإعراب لأنه ظهر ظهور الأسماء, لكنه لا يعود عليه عائد، فلو كان العائد موجودا لنوّن وأعرب وصار اسما صريحا، ويبيّن الطبري علية نصب الظرف بقوله: ((والصواب من القول عندي في ذلك، أن نصب يوم وسائر الأزمنة في مثل هذا الموضع نظير نصب الأدوات لوقوعها مواقعها، وإذا أعربت بوجوه الإعراب، فلأنها ظهرت ظهور الأسماء، فعوملت معاملتها))[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) تفسير الطبري: 21/ 365- 366.

(3) المصدر نفسه: 21/ 366.

المبحث الثاني

الأوجه الأربعة في الجار والمجرور

المسألة الأولى:

قال تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[1].

في شبه الجملة (كالذي) أربعة أوجه[2]:

1. أنه عطف على المعنى في قوله تعالى : (إلى الذي حاج إبراهيم) في الآية التي قبلها[3].

---

(1) سورة البقرة: 258- 259.

(2) ينظر: الدر المصون: 2/556- 557.

(3) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ), تحقيق: أحمد محمد شاكر, ط1, مؤسسة الرسالة، 1420هـ , 2000م: 5/438, ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/342, ومعاني القرآن, أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: 338هـ), تحقيق: محمد علي الصابوني, ط1, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1409هـ: 1/279, ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: 1/138, والهداية إلى بلوغ النهاية: 1/862, والوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/185, والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/347, ومفاتيح الغيب = التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ), ط3, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1420هـ: 7/26, والجامع لأحكام القرآن: 3/288, وأنوار

2. أنه منصوب بإضمار فعل[1].

3. أن الكاف زائدة[2].

4. أن الكاف اسم بمعنى مثل[3].

الوجه الأول: العطف على المعنى:

التنزيل وأسرار التأويل: 1/ 156, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 213/1, ولباب التأويل في معاني التنزيل: 193/1, : والبحر المحيط في التفسير: 630/2. 631.

(1) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي: 26/7, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 208/1, ولباب التأويل في معاني التنزيل: 193/1, والبحر المحيط في التفسير: 630/2. 631.

(2) ينظر: معانى القرآن للأخفش, أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ), تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة, ط1, مكتبة الخانجي، القاهرة, 1411هـ - 1990م: 197/1 و 329/1, وجامع البيان في تأويل القرآن: 438/5, ومعاني القرآن للنحاس: 279/1, والهداية إلى بلوغ النهاية: 862/1, تفسير الراغب الأصفهاني, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: 502هـ), تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني, ط1, كلية الآداب, جامعة طنطا, 1420هـ - 1999م: 542/1, وغرائب التفسير وعجائب التأويل: 226/1, ومفاتيح الغيب للرازي: 26/7, والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1/ 208, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل:156, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 214/1, ولباب التأويل في معاني التنزيل:193, والبحر المحيط في التفسير: 630/2. 631.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 208/1, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 156/1, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 213/1, التسهيل لعلوم التنزيل, أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ), تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي, ط1, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم, بيروت, 1416 هـ: 132/1, والبحر المحيط في التفسير: 630/2. 631.

قال السمين الحلبي: ((وفي قوله: {كالذي} أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه عطفٌ على المعنى وتقديرُه عند الكسائي والفراء: هل رأيتَ كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مَرَّ على قرية، هكذا قال مكي))[1]

العطف على المعنى نوع من أنواع العطف ويسمى أيضا بالعطف على التوهم, وقد ورد في كلام العرب, يقول سيبويه: ((ولو قلت: مررتُ بعمروٍ وزيدا لكانَ عربيا، فكيف هذا؟ لأنّه فعِلٌ والمجرورُ في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه أتيتُ ونحوُها، تحمل الاسم إذا كان العاملُ الأوّلُ فعلا وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى. كما قال جرير:

جِئْنِي بِمثلِ بنى بَدْرٍ لقومهم ... أو مثلَ أسرة منظورة بن سَيَّارِ

ومثله قول العجّاج:

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراَ

كأنه قال: ويَسلكن غورا غائرا، لأنّ معنى يَذْهَبْنَ فيه يسلكُن))[2].

جاء الفعل مررت بمعنى الفعل أتيت المتعدي, و(زيداً) منصوب معطوف على عمروٍ المجرور بحرف الجر, لأن المجرور في محل نصب, مجرور لفظا منصوب محلا, فهو عطف على المعنى, وكذلك في قول جرير عطف (مثلَ) الثانية المنصوبة على (مثل) الأولى المجرورة بحرف الجر, عطف على المعنى, وقول

---

(1) الدر المصون: 556/2.

(2) الكتاب: 94/1, 170/1.

العجاج أيضا عطف غورا على نجدٍ, والفعل يذهب بمعنى يسلك المتعدي, ويكون حرف الجر في هذه الحالة زائدا, وإليه ذهب كثير من علماء النحو[1].

الوجه الثاني: أنه منصوب بإضمار فعل:

وهو عند السمين أفضل من العطف على المعنى, قال السمين الحلبي: ((الثاني: أنه منصوبٌ على إضمارِ فعلٍ، وإليه نَحَا الزمخشري، وأبو البقاء، قال الزمخشري: «أو كالذي: معناه أو رَأَيْتَ مثلَ الذي» ، فَحُذِفَ لدلالةِ «ألم تَرَ» لأنَّ كلتيهما كلمتا تعجُّبٍ، وهو حسنٌ، لأنَّ الحذفَ ثابتٌ كثيرٌ بخلافِ العطفِ على المعنى))[2], وحُذِفَ الفعل لدلالة (الم تر) عليه والتقدير (أو رأيت مثل الذي), والنصب بتقدير فعل جائز عند النحويين, وعقد سيبويه عدة أبواب في كتابه عن النصب بإضمار الفعل, منها: ((هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه))[3], وغيره[4], ويستغنى عن الفعل لوجود ما يدل عليه كما في الآية الكريمة, إذ دل على الحذف ما سبقه من كلام (ألم تر).

وإضمار الفعل على ثلاثة أنواع, كما يرى ابن الوراق: ((وَاعْلَم أَن إِضْمَار الْفِعْل يَقع فِي كَلَام الْعَرَب على ثَلَاثَة أوجه: أَحدهَا: لَا يجوز إِظْهَاره, وَالْآخر: يجوز أَن يضمر وَيظْهر, وَالثَّالِث: لَا يجوز إضماره))[5] أي أنه واجب الإضمار وجواز الأمرين وممتنع.

---

(1) ينظر: معاني القران للفراء: 22/2, 124/3, والمقتضب: 152/4. 153, والأصول في النحو: 65/2, والخصائص: 356/2, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 624/1.

(2) الدر المصون: 556/2-557.

(3) الكتاب: 273/1.

(4) ينظر: المصدر السابق: 253/1, 290/1, 311/1, 318/1, 322/1.

(5) علل النحو: 299/1.

ويجب الإضمار في مواضع ذكرها ابن الوراق بقوله: ((فَأَما مَا لَا يجوز إِظْهَاره: فنحو مَا ذَكرْنَاهُ من: إياك وزيدا، وَكَذَلِكَ مَا تكَرر من الْأَسْمَاء، نَحْو: الطَّرِيق الطَّرِيق، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ أحد الاسمين مَعْطُوفًا على الآخر لم يجز إِظْهَار الْفِعْل، كَقَوْلِك: رَأسك والجدار))[1].

ويقع جواز الأمرين في مواضع منها ما يحدده السياق المقتضي للكلام يقول ابن الوراق: ((وَأما مَا يجوز إِظْهَاره وإضماره فَإِنَّهُ يجْرِي ذكر الْفِعْل، أَو يكون الاسمان فِي حَال الْفِعْل، كَقَوْلِك: زيدا، إِذا سَمِعت ذكر ضرب، أَو رَأَيْت إنْسَانا يُرِيد أَن يضْرب، فَأَنت بِالْخِيَارِ إِن شِئْت قلت: اضْرِب زيدا، وَإِن شِئْت حذفت الْفِعْل لدلَالَة الْحَال عَلَيْهِ))[2].

ويمتنع الحذف إن لم يدل دليل عليه ((فَأَما الْوَجْه الثَّالِث: فَأن تَقول: زيدا، فتضمر الْفِعْل، وَهُوَ لم يجر لَهُ ذكر، فَهَذَا لَا يجوز، لِأَنَّهُ لَا يدْرِي أَنَّك تُرِيدُ: اضْرِب زيدا، أَو أكْرمه، فَلَمَّا لم يكن على الضَّمِير دَلِيل لم يجز))[3], والظاهر أن الإضمار في الآية المباركة هو من النوع الثاني لدلالة ما سبق عليه فحذف جوازا.

ويرى الزمخشري أن هذا الوجه أولى من الأول[4], وكذلك أبو البقاء[5]، وإليه ذهب ابن هشام أيضا في أوجه إعراب الموضع (كالذي) في الآية الكريمة إذ قال: ((وَقيل فِي قَوْله تَعَالَى {أَو كَالَّذي مر على قَرْيَة} إِنَّه على معنى أَرَأَيْت كَالَّذي حَاج

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 1/299-300.

(4) ينظر: الكشاف: 1/306.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القران: 1/208.

أَو كَالَّذي مر وَيجوز أَن يكون على إِضْمَار فعل, أَي أو رأيت مثل الَّذِي فَحذف لدلَالَة {ألم تَرَ إِلَى الَّذِي حَاج} عَلَيْهِ لِأَن كليهمَا تعجب وَهَذَا التَّأْوِيل هُنَا وَفِيمَا تقدم أولى لِأَن إِضْمَار الْفِعْل لدلَالَة الْمَعْنى عَلَيْهِ أسهل من الْعَطف على الْمَعْنى وَقيل الْكَاف زَائِدَة أَي ألم تَرَ إِلَى الَّذِي حَاج أَو الَّذِي مر وَقيل الْكَاف اسْم بِمَعْنى مثل مَعْطُوف على الَّذِي أَي ألم تنظر إِلَى الَّذِي حَاج أَو إِلَى مثل الَّذِي مر))[1], إذن الوجه الثاني من تقدير فعل أولى وأفضل من الثاني بالعطف على المعنى, لوجود ما يدل عليه من كلام سابق.

الوجه الثالث: أنّ الكاف زائدة:

قال السمين الحلبي: ((الثالث: انَّ الكافَ زائدةٌ كهي في قوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[2]

وقول الآخر: فَصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكولْ

والتقدير: ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ، أو إلى الذي مَرَّ على قريةٍ. وفيه ضعفٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ))[3]

الكاف للتشبيه, يقول سيبويه: ((وإنما تجيء الكاف للتشبيه))[4], وتأتي حرف جر, ويقول المبرد: ((وَأما الْكَاف الزَّائِدَة فمعناها التَّشْبِيه نَحْو عبد الله كزيد وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ مثل زيد وَمَا أَنْت كخالد))[5], زيد: اسم مجرور بحرف الجر الكاف ومعناه

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 623/1-624.

(2) سورة الشورى: 11.

(3) الدر المصون: 557/2.

(4) الكتاب: 171/2

(5) المقتضب: 140/4.

التشبيه, وإليه ذهب كثير من علماء النحو[1], وتأتي الكاف اسما, يقول ابن الوراق: ((وَأما (الْكَاف) الَّتِي للتشبيه فَتكون حرفا واسما، فَإِذا كَانَت اسْما قدرتها تَقْدِير (مثل)، وَجَاز أَن يدْخل عَلَيْهَا حرف الْجَرّ، كَقَوْل الشَّاعِر: (... وصاليات ككما يؤثفين ...), فالكاف الأولى حرف الْجَرّ، وَالثَّانِية اسْم))[2] أي إذا دخل عليها حرف الجر أصبحت اسما؛ لأن حروف الجر لا تدخل على الحروف والأفعال, وإنما تدخل على الأسماء فقط, وللكاف معانٍ أخرى: تأتي للتعليل, وبمعنى مثل, وزائدة للتوكيد, والمعنى الأخير هو الوجه الذي نحن بصدده.

وقد شبهها السمين الحلبي في هذا الموضع بالكاف التي في قوله تعالى: ((ليس كمثله شيء)) إذ جاءت بعدها كلمة (مثل), لأن الكاف في الأساس تأتي بمعنى (مثل) إن كانت للتشبيه, فإذا سبقتها أصبحت زائدة, ويؤكد ابن جني على أنها تأتي زائدة للتوكيد إذ يقول: ((واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار، كما كانت غير زائدة فيم قدمنا ذكره فقد تكون زائدة مؤكدة، بمنزلة الباء في خبر ليس، وما، ومن، وغير ذلك من حروف الجر، وذلك نحو قوله عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 294/1, وحروف المعاني والصفات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ), تحقيق: علي توفيق الحمد, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1984م: 2/1- 3, وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ), تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي, ط1, مكتبة الخانجي، القاهرة, مصر, 1408هـ – 1988م: 258/1, واللمع في العربية: 75/1

(2) علل النحو: 207/1.

شَيْءٌ}))[1], من قول ابن جني تبين أن أحد معانيها تكون زائدة للتوكيد, ويجعلها كالباء في خبر ليس فهي زائد للتوكيد أيضا.

الوجه الرابع: أن الكاف اسم بمعنى مثل:

قال السمين الحلبي: ((والرابع: أنَّ الكافَ اسمٌ بمعنى مِثْل، لا حرفٌ))[2]

ذكرت في الوجه الثالث أن الكاف تأتي حرفا واسما, ولكونها اسما فهي الوجه الرابع في هذه المسألة, كما يراها السمين الحلبي, قال سيبويه: ((وصالياتٍ كَكماَ يُؤَثْفَيْنْ..., فعلوا ذلك لأَنَّ معنى سَواء معنى غيرٍ، ومعنى الكاف معنى مثل))[3], فالكاف الثانية اسم سبق بحرف جر, وابن السراج كذلك يرى أن أحد معاني الكاف هو التشبيه إذ يقول: ((وأما كاف التشبيه فقولك: أنت كزيدٍ ومعناها معنى مثل))[4], وإليه ذهب أبو علي الفارسي في جعل الكاف بمنزلة مثل إذ يقول: ((وينبغي أن تجعل الكاف بمنزلة مثل))[5], مما سبق يتضح أن الكاف لها عدة معان منها الزيادة والتشبيه وتأتي بمعنى مثل, والدليل على مجيئها اسم بمعنى مثل هو دخول حرف الجر عليها, وتقدير الكلام في الآية المباركة كما يراه السمين الحلبي يكون: ((ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ، أو إلى مِثْل الذي مَرَّ وهو معنى حسنٌ))[6].

---

(1) سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1421هـ - 2000م: 300/1.

(2) الدر المصون: 557/2.

(3) الكتاب: 32/1.

(4) الاصول: 437/1.

(5) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 258/1.

(6) الدر المصون: 2/ 556.

المسألة الثانية:

قال تعالى: ﴿**إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ**﴾[1].

في حرف الجر الباء في (بهم) أربعة أوجه[2]:

1. أنها للحال[3].
2. أنها للتعدية[4].
3. أنها للسببية[5].
4. أنها بمعنى عن[6].

الباء حرف جر, وحروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء, وللباء نوعان: زائدة, وتكون في ستة مواضع[7], وغير زائدة, ولها ثلاثة عشرموضعا[8], منها المواضع الأربعة التي في هذه المسألة.

---

(1) سورة البقرة: 166.

(2) ينظر: الدر المصون: 217/2.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القران: 137/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه.

(5) ينظر: المصدر نفسه.

(6) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد, أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ), تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس, قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي, ط1, دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, 1415هـ - 1994م: 251/1, ومفاتيح الغيب للرازي: 181/4, والتبيان في إعراب القران: 137/1.

(7) ينظر: مغني البيب عن كتب الأعاريب: 1/ 144.

(8) المصدر نفسه: 137/1 -144.

أولا: الباء للحال:

قال السمين الحلبي: ((والباءُ في «بهم» فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدُهُما: أنَّها للحالِ أي: تَقَطَّعَتْ موصولةً بهم الأسبابُ نحو: «خَرَج بثيابه»))[1].

من أنواع الباء غير الزائدة المصاحبة: وتأتي في معنيين: بمعنى مع, أو تكون مع مجرورها في محل نصب حال, ولهذا سميت بباء الحال, قال المرادي في تعداده معاني الباء: ((الخامس: المصاحبة: ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها مع. والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال، كقوله تعالى " قد جاءكم الرسول بالحق " أي: مع الحق، أو محقاً. و " يا نوح اهبط بسلام " أي: مع سلام، أو مسلماً عليك. ولصلاحية وقوع الحال موقعها، سماها كثير من النحويين باء الحال))[2], وقد ذكر أكثر علماء النحو النوع الأول للمصاحبة أي أن تأتي بمعنى مع, ولكن القليل منهم من جعل لها نوعا ثانيا, أي: أن تكون ومجرورها في موضع الحال, فمن الذين ذكروها للحال: المالكي, والوقاد, والسيوطي[3].

ثانياً: أنها للتعدية:

قال السمين الحلبي: ((الثاني: أن تكونَ للتعديةِ، أي: قَطَّعَتْهُم الأسبابُ كما تقولُ: تَفَرَّقَتْ بهم الطرقُ «أي: فَرَّقَتْهم))[4].

---

(1) الدر المصون: 217/2.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 40/1.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 757/2, وشرح التصريح على التوضيح: 647/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 418/2, وإعراب القرآن وبيانه: 186/4.

(4) الدر المصون: 217/2-218.

وهي أن يأخذ الباء عمل همزة التعدية, أي أن يتعدى الفعل بالباء, قال ابن الوراق: ((وَاعْلَم أَن الْفِعْل الَّذِي لَا يتَعَدَّى يجوز أَن تعديه بِإِدْخَال الْهمزَة على أَوله، كَقَوْلِك: ذهب زيد، ثمَّ تَقول: أذهب زيد[1]، وَيجوز أَن تعديه بِحرف الْجَرّ، فَتَقول: ذهب زيد بِعَمْرو، وَهَذَانِ القسمان يطّردان))[2], أي إنّ الفعل اللازم يمكن أن يتعدى بالهمزة, أو بالباء, فيكون ما بعد الباء مجرورا لفظا منصوبا محلا على أنه مفعول به للفعل, وإليه ذهب العكبري إذ قال: ((فِيمَا يعدّي الْفِعْل وَهِي خَمْسَة الْهمزَة كَقَوْلِك فَرح زيد وأفرحته وَتَشْديد الْعين كَقَوْلِك فرَّحته وَمَعْنَاهَا وَاحِد وَالْبَاء كَقَوْلِك فرحت بِهِ وَمَعْنَاهُ غير معنى الأوليَّن والتمثيل المطابق للأوَّلين ذهبت بزيد أَي أذهبته...))[3], أي أن الفعل يتعدى بالباء للمفعول كتعديه بالهمزة, فنقول ذهبت به أي أذهبته, ويذكر المرادي أن الباء تكون بمعنى همزة التعدية بإجماع الجمهور إذ يقول: ((ومذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية))[4].

أما ابن هشام فيطلق عليها اسم (باء) النقل والمعاقبة للهمزة, فيقول: ((الثَّانِي التَّعْدِيَة وَتسَمى بَاء النَّقْل أَيْضا وَهِي المعاقبة للهمزة فِي تصيير الْفَاعِل مَفْعُولا وَأَكْثر مَا تعدِي الْفِعْل الْقَاصِر تَقول فِي ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته))[5], فعندما نقول ذهب زيد, زيد فاعل, وعندما نقول ذهبت بزيد, أصبح زيد مفعولا به بفعل الباء,

---

(1) جاءت هكذا في المصدر المحقق من دون ذكر المفعول به، الذي ذكره في جملة الباء، وتقدير ذلك : أذهب زيدٌ عمرًا، أو: أذهبتُ زيدًا.

(2) علل النحو: 283/1.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 270/1.

(4) الجنى الداني في حروف المعاني: 38/1.

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 138/1, وينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 89/2, وشرح التصريح على التوضيح: 646/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 417/2, وجامع الدروس العربية: 169/3.

والذهاب حاصل لزيد في الحالتين, فالباء عملت عمل الهمزة في تعدية الفعل إلى المفعول ونقل الفاعل إلى مفعول به.

ثالثا: أنها للسببية:

قال السمين الحلبي: ((الثالث: أن تكون للسببية، أي: تَقَطَّعتْ بسببِ كفرِهم الأسبابُ التي كانوا يَرْجُون بها النجاة))[1].

باء السببية: هي الداخلة على سبب الفعل الذي حصل من أجله, نحو (مات بالجوع) حصل الفعل بسبب ما بعد الباء, يقول ابن هشام في تعداده لمعانيها: ((الرَّابِع السَّبَبِيَّة نَحْو {إِنَّكُم ظلمتم أَنفسكُم باتخاذكم الْعجل} {فكلا أَخذنَا بِذَنبِهِ} وَمِنْه لقِيت بزيد الْأسد أَي بِسَبَب لقائي إِيَّاه وَقَوله (قد سقيت آبالهم بالنَّار ...) أَي أَنَّهَا بِسَبَب مَا وسمت بِهِ من أَسمَاء أَصْحَابهَا يخلى بَينهَا وَبَين المَاء))[2], فحصل الظلم بسبب ما بعد الباء وهو اتخاذ العجل, وحصل الأخذ بسبب الذنب, ولقاء الأسد حصل بسبب لقاء زيد, وعليه فالباء يكون معناها (بسبب), يقول الوقاد: ((السببية"، وهي الداخلة على سبب الفعل "نحو: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ} [المائدة: 13] أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم))[3], ومن النحويين من يجعل السببية فرع من الاستعانة؛ يقول السيوطي نقلا عن الرضي وابن مالك: ((وَقَالَ الرضي السَّبَبِيَّة فرع الِاسْتِعَانَة وَلذَا اقْتصر عَلَيْهَا أَعنِي الِاسْتِعَانَة ابْنُ مَالك فِي الْكِفَايَة الْكُبْرَى وَحذف السَّبَبِيَّة وَعكس فِي التسهيل فاقتصر على السَّبَبِيَّة وَقَالَ فِي شَرحه بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الدَّاخِلَة على صَالح للاستغناء بِهِ عَن فَاعل معد لَهَا مجَازًا نَحْو: {فَأَخْرج بِهِ من الثمرات رزقا لكم} [الْبَقَرَة: 22] فَلَو قصد إِسْنَاد الْإِخْرَاج إِلَى المَاء وَقيل أنزل مَاء

---

(1) الدر المصون: 218/2.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 139/1, وينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 89/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح: 648/1.

أخرج من الثمرات رزقا لصَحَّ وَحسن لكنه مجَاز وَالْآخر حَقِيقَة وَمِنْه كتبت بالقلم وَقطعت بالسكين فَإِنَّهُ يَصح أَن يُقَال كتب الْقَلَم وَقطع السكين والنحويون يعبرون عَن هَذِه الْبَاء بباء الِاسْتِعَانَة وآثرت على ذَلِك التَّعْبِير بالسببية من أجل الْأَفْعَال المنسوبة إِلَيْهِ تَعَالَى فَإِن اسْتِعْمَال السَّبَبِيَّة فِيهَا يجوز وَاسْتِعْمَال الِاسْتِعَانَة فِيهَا لَا يجوز))[1], من باب أن الله سبحانه وتعالى لا يستعين بشيء جل شأنه, لا يصح أن نستعمل لفظ الاستعانة مع الباء في الآيات القرآنية, ونستعمل لفظ السببية تأدبا, واستعمال باء السببية يغني عن الفاعل, فالقول كتبت بالقلم وقطعت بالسكين, يصح أن يحذف الفاعل فيها ويقال كتبَ القلمُ وقطعتِ السكينُ, ففي هذه الحالة يمكن أن يطلق على هذه الباء بباء الاستعانة, على العكس مع الباء في الآيات القرآنية التي تكون فيها الأفعال لله سبحانه فلا يصح أن تكون للاستعانة وإنما هي سببية.

ومن العلماء من فرّق بين باء الاستعانة وباء السببية, وجعلوا الرأي السابق هو رأي ابن مالك لوحده, يقول السيوطي نقلا عن أبي حيان: ((وَقَالَ أَبُو حيان مَا ذهب إِلَيْهِ ابْن مَالك من أَن بَاء الِاسْتِعَانَة مدرجة فِي بَاب السَّبَبِيَّة قَول انْفَرد بِهِ وأصحابنا فرقوا بَين بَاء السَّبَبِيَّة وباء الِاسْتِعَانَة فَقَالُوا بَاء السَّبَبِيَّة هِيَ الَّتِي تدخل على سَبَب الْفِعْل نَحْو مَاتَ زيد بالحب وبالجوع وَحَجَجْت بِتَوْفِيق الله وباء الِاسْتِعَانَة هِيَ الَّتِي تدخل على الِاسْم الْمُتَوَسّط بَين الْفِعْل ومفعوله الَّذِي هُوَ آلَة نَحْو كتبت بالقلم ونجرت الْبَاب بالقدوم وبريت الْقَلَم بالسكين وخضت المَاء برجلي إِذْ لَا يَصح جعل الْقَلَم سَببا للكتابة وَلَا الْقدوم سَببا للنجارة وَلَا السكين سَببا للبري وَلَا الرجل سَببا للخوض بل السَّبَب غير هَذَا))[2], فباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل, أي حدوث الفعل بسبب ما بعد الباء كما في الأمثلة, مات زيد بالحب وبالجوع, أي بسبب الحب وبسبب الجوع, أما باء الاستعانة, تدخل على الاسم الواقع بين الفعل والمفعول به,

---

(1) همع الهوامع في جمع الجوامع: 417/2.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 418/2, وينظر جامع الدروس العربية: 169/3.

وهذا الاسم يجب أن يكون آله, نحو كتبت بالقلم, القلم آلة للكتابة والباء الداخلة عليه باء الاستعانة.

والباء في الآية الكريمة سببية إذ يصح أن تكون بمعنى (بسبب) أي تقطعت الأسباب بسبب كفرهم.

رابعا: أنها بمعنى عن:

قال السمين الحلبي: ((الرابع: أن تكونَ بمعنى» عن «، أي: تَقَطَّعت عنهم))[1].

من معاني الباء أيضا المجاوزة, أي بمعنى عن, لأن المجاوزة من معاني عن, يقول ابن جني: ((وَمعنى عَن الْمُجَاوزَة والانتقال تَقول انصرفت عَن زيد أَي جاوزته إِلَى غَيره))[2], والباء أيضا تأتي للمجاوزة أي تكون بمعنى عن, يقول المرادي: ((التاسع: المجاوزة: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة عن. وذلك كثير بعد السؤال. نحو " فاسأل به خبيراً "، و " سأل سائل بعذاب واقع ". وقال علقمة:

فإن تسألوني، بالنساء، فإنني ... خبير، بأدواء النساء، طبيب

وقليل بعد غيره، نحو " ويوم تشقق السماء بالغمام))[3], فهي إذن بعد السؤال تأتي بمعنى (عن) بكثرة, وقليل في غير السؤال, والباء في الآية الكريمة من هذا القليل لأنها لم تأتِ بعد سؤال, ومن الذين يرون الباء تأتي بمعنى عن ابن هشام إذ يقول: ((والسابع: المجاوزة؛ نحو: {فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا}؛ أي: عنه))[4], والظاهر أن

---

(1) الدر المصون: 218/2.

(2) اللمع في العربية: 73/1.

(3) الجنى الداني في حرف المعاني: 41/1.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 32/3.

المقصود بالسؤال ليس صيغة السؤال, وإنما بعد لفظ السؤال وما يشتق منه, إذ وردت الألفاظ (اسأل, وسأل, وتسألوني).

والدراسة في هذه المسألة دلالية أكثر منها نحوية, لكونها اختصت بدراسة معاني أحد حروف الجر, وذهب المفسرون إلى بيان دلالة الآية في كل وجه، أما لكونها للحال فقد جاء عن العكبري قوله: ((وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ ; أَيْ تَقَطَّعَتْ مَوْصُولَةً بِهِمُ الْأَسْبَابُ كَقَوْلِكَ خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ))[1]، لأنّها تصحُّ أن تكون إجابة عن السؤال بـ(كيف)، كأنه قيل: كيف خرج زيد، فكان الجواب: بثيابه، والوجه الثاني في كون الباء للتعدية فهي مستعملة في كلام العرب، ((وَقِيلَ الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ وَالتَّقْدِيرُ: قَطَّعَتْهُمُ الْأَسْبَابُ كَمَا تَقُولُ تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطُّرُقُ))[2]، أي أنها وسيلة لتعدية الفعل لمفعوله، وأما كونها سببية فالمعنى يكون ((تقطعت بسبب كفرهم الأسباب التي كانوا يرجون بها النجاة))[3]، وأما الوجه الرابع في كونها بمعنى عن فذكر المفسرون أنها مشابهة لآيات أخر فقد ذكر العكبري ذلك بقوله: ((وَقِيلَ بِهِمْ بِمَعْنَى عَنْهُمْ; أَيْ فَرَّقَتْهُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)[4]))[5]، أي فتقفرق عنكم، ومثلها آخرون بقوله تعالى: (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً)[6]، أي عنه[1].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 137/1.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 137/1، وينظر: روح البيان, إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي , المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ), دار الفكر, بيروت: 37/2, التفسير المظهري, المظهري، محمد ثناء الله, تحقيق: غلام نبي التونسي, مكتبة الرشدية, الباكستان, 1412هـ: 270/1، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 234/1.

(3) روح البيان: 270/1، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 234/1.

(4) سورة الأنعام: 153.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 137/1.

(6) سورة الفرقان: 59.

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾[2].

لقوله: (من الرحمة) أربعة أوجه إعرابية عند السمين الحلبي هي[3]:

1. أنها للتعليل[4].

2. أنها لبيان الجنس[5].

3. أنها في محل نصب على الحال[6].

4. أنها لابتداء الغاية[7].

مِن حرف جر مبني على السكون, وله معان عدة منها:

أولا: من للتعليل: قال السمين الحلبي: ((قوله: {مِنَ الرحمة} فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها للتعليل فتتعلق ب» اخفِضْ «، أي: اخفِضْ مِن أجل الرحمة))[1].

---

(1) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 251/1، وروح البيان: 270/1، والجدول في إعراب القرآن الكريم: 331/2، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 234/1.

(2) سورة الإسراء: 24.

(3) ينظر: الدر المصون: 344/7.

(4) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: 444/1.

(5) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 449/3, والجامع لأحكام القرآن: 244/10, والبحر المحيط في التفسير: 39/7.

(6) ينظر: التبيان في إعراب القران: 818/2.

(7) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 449/3, والبحر المحيط في التفسير: 39/7.

وتكون بمعنى من أجل أو بسبب, قال المرادي: ((الرابع: التعليل، نحو " يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق"، "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل"، "لما يهبط من خشية الله "))[2], من الصواعق أي بسبب الصواعق, ومن أجل ذلك أي بسبب ذلك, ومن خشية الله أي بسبب خشية الله أو من أجل خشية الله[3], وابن هشام أيضا يجعل أحد معانيها التعليل, إذ قال: ((الرَّابِع التَّعْلِيل نَحْو {مِمَّا خطيئاتهم أغرقوا} وَقَوله (وَذَلِكَ من نبإ جَاءَنِي ...)وَقَول الفرزدق فِي عَليّ بن الْحُسَيْن (عليه السلام) يغضي حَيَاء ويغضى من مهابته ...))[4].

المعنى وذلك بسبب أو من أجل نبأ جاءني, و يغضى بسبب أو من أجل مهابته, وإليه ذهب الغلاييني إذ يقول: ((السّببيّةُ والتّعليلُ، كقوله تعالى {مِمّا خطيئاتِهم أُغرِقوا} ، قال الشاعر [من البسيط]

يُغْضِي حَياءً، وَيُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ ... فَما يُكَلَّمَ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِم))[5]

أي بسبب أو من أجل خطيئاتهم, والتقدير عند السمين الحلبي في الآية المباركة هو (اخفض من أجل الرحمة).

الثاني: أنها لبيان الجنس: قال السمين الحلبي: ((والثاني: أنها لبيانِ الجنس. قال ابنُ عطية:» أي: إنَّ هذا الخفضَ يكون من الرحمة المستكنَّة في النفس))[6]

---

(1) الدر المصون: 344/7.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 310/1.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 514/1.

(4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 421/1.

(5) جامع الدروس العربية: 172/3.

(6) الدر المصون: 7/ 344.

معنى آخر من معاني (من) يذكره أغلب علماء النحو, فالرماني يرى أنها يؤتى بها لتقوم مقام الصفة, إذ قال: ((وتجنيس نَحْو قَوْله جلّ وَعز {فَاجْتَنبُوا الرجس من الْأَوْثَان} كَأَنَّهُ يَقُول اجتنبوا الَّذِي هُوَ وثن فجيء بـ(من) لتقوم مقَام الصّفة))[1], فـ(الذي هو وثن) صفة للرجس أو قامت مقام الصفة, أما المرادي فيرى أن يصح جعل (الذي) مكانها, إذ يقول: ((الثالث: بيان الجنس، نحو " فاجتنبوا الرجس، من الأوثان "، " ويلبسون ثياباً خضراً، من سندس ". قالوا: وعلامتها؟ أن يحسن جعل الذي مكانها، لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس، الذي هو وثن. ومجيئها لبيان الجنس مشهور، في كتب المعربين))[2]. فالتقدير نفسه الذي قال به الرماني, (الذي هو وثن) ويمكن جعلها صفة لما قبلها.

أما ابن هشام فيرى أن (مَن) ومجرورها في موضع نصب على الحال, فيقول: ((الثَّالِث بَيَان الْجِنْس وَكَثِيرًا مَا تقع بعد مَا وَمهما وهما بهَا أولى لإفراط إبهامهما نَحْو (مَا يفتح الله للنَّاس من رَحْمَة فَلَا مُمْسك لَهَا) {مَا ننسخ من آيَة} {مهما تأتنا بِهِ من آيَة} وَهِي ومخفوضها فِي ذَلِك فِي مَوضِع نصب على الْحَال وَمن وُقُوعهَا بعد غَيرهمَا {يحلونَ فِيهَا من أساور من ذهب وَيلبسُونَ ثيابًا خضرًا من سندس وإستبرق}))[3], فتأتي لبيان الجنس بعد ما ومهما عند ابن هشام كثيرا, ولكن ليس

---

(1) رسالة منازل الحروف, علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ), تحقيق: إبراهيم السامرائي, دار الفكر, عمان: 49/1, وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 354/1, واللمحة في شرح الملحة: 64/1.

(2) الجنى الداني في حروف المعاني: 310309/1, وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:749/2.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 420/1، 421, وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:19/3.

شرطا في جعلها لبيان الجنس فهي تأتي من دونهما لبيان الجنس, ويمكن جعل الذي مكانها كما يرى سابقو ابن هشام, فالتقدير خضرا الذي هو سندس.

وابن الوقاد لا يختلف عنهم, فيقول ((والمعنى "الثاني: بيان الجنس" عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [الحج: 30]))[1], فشرطه أن يكون مجرورها معرفة, والأوثان معرف بـ(ال) فهي عنده في هذه الآية لبيان الجنس.

أما المحدثون فبعضهم يرى أن (مَن) ومجرورها في موضع نصب على الحال إن كان مجرورها معرفة, وفي موضع النعت إن كان مجرورها نكرة, يقول الغلاييني: ((البيانُ، أي بيانُ الجنس، كقوله تعالى {واجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ} . قولهِ {يُحَلَّونَ فيها من أَساورَ من ذهبٍ} . وعلامتُها أَن يصحَّ الإخبارُ بما بعدَها عمّا قبلها، فتقول الرجس هي الأوثانُ، والأساورُ هي ذهب, واعلم أَن "من" البيانيّةَ ومجرورَها في موضعِ الحال مما قبلَها، إن كان معرفةً، كالآية الأولى، وفي موضع النّعتِ له إن كان نكرة، كالآية الثانية. وكثيراً ما تَقَعُ "من البيانيّةُ" هذهِ بعد "ما ومهما"، كقوله تعالى {ما يَفتَحِ اللهُ للناسِ من رحمةٍ فلا مُمسِكَ لها}، وقولهِ {ما ننْسَخْ من آيةٍ}، وقولهِ {مهما تأتِنا به من آية}))[2], فهو يوافق ابن هشام بكثرة مجيئها بعد ما ومهما ويوافق ابن الوقاد في جعلها ومجرورها المعرفة في موضع الحال, ويرى أن علامتها أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها, ووافقه عباس حسن في ذلك[3].

الثالث: أنها في موضع نصب على الحال:

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 637/1.

(2) جامع الدروس العربية: 171/3.

(3) ينظر: النحو الوافي: 459/2.

قال السمين الحلبي: ((الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ» جَناح))[1]

تحدثنا عن الحال شبه الجملة في مسألة الظرف (عند ربهم) وشبه الجملة يتعلق بمحذوف تقديره استقر, ولا بد من وجود صاحب الحال, وصاحب الحال في الآية الكريمة كما يراه السمين الحلبي هو(جَناح), قال ابن هشام: ((تقع الحال اسما مفردا كما مضى وظرفا كـ: "رأيت الهلال بين السحاب" وجارا ومجرورا نحو: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} 1، ويتعلقان بمستقر أو استقر محذوفين وجوبا))[2], يبيّن ابن هشام أنواع الحال, ويذكر أن أحد أنواعها شبه الجملة وشبه الجملة إما ظرف أو جار ومجرور, وكلاهما متعلق بمحذوف وجوبا ويقدر بـ استقر, أو مستقرٍ, و(من الرحمة) شبه جملة جار ومجرور.

الرابع: أنها لابتداء الغاية:

قال السمين الحلبي: ((لرابع: أنها لابتداءِ الغاية))[3].

المعنى الذي أجمع عليه علماء النحو هو ابتداء الغاية, يقول سيبويه: ((وأما من فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها))[4], يشترط سيبويه في إن (مِن) إذا كانت لابتداء الغاية لابد من أن تكون في الأماكن, من مكان كذا, أما المبرد فيذكر لـ (من) معنى ابتداء الغاية من دون شرط المكان فيقول: ((أما مِن فمعناها ابْتِدَاء الْغَايَة وَتَكون للتَّبْعِيض وَتَكون زَائِدَة

---

(1) الدر المصون: 344/7.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 285/2.

(3) الدر المصون: 344/7.

(4) الكتاب: 224/4.

لتدل على أَن الَّذِي بعْدهَا وَاحِد فِي مَوضِع جَمِيع وَيكون دُخُولهَا كسقوطها, فَأَما ابْتِدَاء الْغَايَة فقولك سرت من الْبَصْرَة إِلَى الْكُوفَة فقد أعلمته أَن ابْتِدَاء السّير كَانَ من الْبَصْرَة, وَمثله مَا يجْرِي فِي الْكتب نَحْو من عبد الله إِلَى زيد إِنَّمَا الْمَعْنى أَن ابْتِدَاء الْكتاب من عبد الله, وَكَذَلِكَ أخذت مِنْهُ درهما وَسمعت مِنْهُ حَدِيثا أَي هُوَ أول الحَدِيث وَأول مخرج الدِّرْهَم))[1], ففي المثال الثاني من عبد الله إلى زيد, لا يوجد ما يدل على المكان, وكذلك في أخذت منه درهما وسمعت له حديثا, ومن الذين ذكروا أنها لابتداء الغاية فقط من دون شرط, الزجاجي, وابن الوراق, والرماني, والزمخشري, والعكبري[2]

أما ابن مالك فيرى صحة وقوع من لابتداء الغاية في المكان والزمان, مؤيدا رأي الكوفيين والأخفش فيقول: ((والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أن "من" لا تكون لابتداء الغاية في الزمان. بل يخصونها بالمكان. ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقا وهو الصحيح لصحة السماع بذلك))[3], فجواز مجيئها لابتداء الغاية عنده مطلقا.

والمرادي أيضا يرى أنها للغاية مطلقا إذ يقول: ((الأول: ابتداء الغاية، في المكان اتفاقاً، نحو " من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ". وكذا فيما نزل منزلة المكان، نحو: من فلان إلى فلان. وفي الزمان عند الكوفيين، كقوله تعالى " من أول

---

(1) المقتضب: 4/136-137.

(2) ينظر: حروف المعاني والصفات: 1/50, علل النحو: 1/208, منازل الحروف: 1/49, المفصل في صنعة الإعراب: 1/379, اللباب في علل البناء والإعراب: 1/354,

(3) شرح الكافية الشافية:2/797.

يوم ". وصححه ابن مالك، لكثرة شواهده))[1], فتأتي لابتداء الغاية للمكان والزمان كما في (من أول يوم).

والسمين الحلبي جعلها لابتداء الغاية على اعتبار مجيئها لابتداء الغاية مطلقا من دون شروط.

وفي دلالتها اختلاف يسير بين الأوجه، فإن كانت (من) للتعليل فالمعنى على ما جاء به صاحب التسهيل بقوله: ((ومن في قوله من الرحمة للتعليل أي من أجل إفراط الرحمة لهما والشفقة عليهما))[2]، وإليه ذهب الآلوسي في تفسيره إذ يقول: ((مِنَ الرَّحْمَةِ أي من فرط رحمتك عليهما فمن ابتدائية على سبيل التعليل، قال في الكشف: ولا يحتمل البيان حتى يقال لو كان كذا لرجعت الاستعارة إلى التشبيه إذ جناح الذل ليس من الرحمة أبدا بل خفض جناح الذل جاز أن يقال إنه رحمة وهذا بين، واستفادة المبالغة من جعل جنس الرحمة مبدأ للتذلل فإنه لا ينشأ إلا من رحمة تامة))[3].

وأما كون (من) لبيان الجنس وهو الوجه الثاني عند السمين الحلبي، فمعناه أن تكون الرحمة حقيقية ثابتة في النفس قال ابن عطية: ((وقوله مِنَ الرَّحْمَةِ، مِنَ هنا لبيان الجنس أي إن هذا الخفض يكون من الرحمة المستكنة في النفس لا بأن يكون ذلك استعمالا، ويصح أن يكون لابتداء الغاية))[4]، وإلى هذا المعنى ذهب جماعة من المفسرين[5].

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 308/1, ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 419/1، 420.

(2) التسهيل لعلوم التنزيل: 1/ 444.

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 8/ 56.

(4)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 499/3.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 244/10، والبحر المحيط في التفسير: 39/7.

وأما الوجهان الثالث والأخير فلا تختلف دلالتهما عن الوجه المذكور آنفا، فكون (من) لابتداء الغاية فإنه يدل على الابتداء بالرحمة الثابتة في النفس يقول محيي الدين درويش: ((وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) واخفض لهما عطف على وقل لهما وجناح الذل مفعول به ومن الرحمة متعلقان بأخفض فمن للتعليل أي من أجل الرحمة أو الابتداء أي أن هذا الخفض ناشئ من الرحمة المركوزة في الطبع ولك أن تعلقها بمحذوف حال))[1]، أي بيان كيفية الرحمة الراكزة في النفس تجاه الوالدين.

(1) إعراب القرآن وبيانه: 5/ 412.

الفصل الثالث

الأوجه الأربعة في الكلمة المفردة

المبحث الأول : الأوجه الأربعة في الأسماء

المبحث الثاني: الأوجه الأربعة في المصادر

الفصل الثالث

الأوجه الأربعة في الكلمة المفردة

توطئة

تتخذ اللفظة معناها من السياق الذي تُستعمل فيه سواء أكان هذا السياق خارجيا أم داخليا، فاللفظة في الجملة يتحدد معناها عبر محلها الإعرابي فبعدِّها حالا تختلف عن عدِّها نعتا، أو بدلا، وعلى هذا فمعنى اللفظة نتاج من المعنى المعجمي فضلا عن المعنى الوظيفي الذي تؤديه، وبهذا تتأثر الجملة باختلاف التوجيه النحوي للفظة؛ لأن معنى الجملة مرهون بمعنى الألفاظ المكونة لها معجميا ووظيفيا وسياقيًّا، ومن هنا جاء هذا الفصل لتقصي الألفاظ المفردة التي لها أكثر من محل إعرابي عند السمين الحلبي وبيان الأوجه التي ذكرها لها مع ذكر المسوغات التي سمحت للسمين الحلبي أن يوجهها هذا التوجيه، وما قيل في ذلك من آراء النحويين في كل مسألة منها لبيان مواطن القوة والضعف في كل وجه من تلك الوجوه، ولعل أكثر هذه المسائل تتعلق بالتوابع في العربية لأن التابع يأخذ حكم متبوعه، وهي (العطف، والنعت، والبدل، والتوكيد)، أو ما يمكن منها أن يكون حالا مفردا أو تمييزا أو مستثنى وغيرها، فضلا عن المفاعيل الخمسة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه) وقد تتداخل هذه الوظائف النحوية فيما بينها كالبدل وعطف البيان، أو الحال والتمييز والمفعول في مواضع معينة، أو النعت والبدل، إلى غير ذلك، وقد قُسِّم الفصل على مبحثين: الأول منه في الأسماء والآخر في المصادر.

المبحث الأول

الأوجه الأربعة في الأسماء

المسألة الأولى:

قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ (26) الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾[1].

ورد عن السمين الحلبي أن لإعراب الاسم الموصول (الذين) أربعة أوجه[2] هي:

1. نعت للفاسقين.
2. منصوب على الذم.
3. مرفوع بالابتداء.
4. خبر لمبتدأ محذوف[3].

الاسم الموصول يعرب بحسب موقعه من الجملة, وهو من المعارف, قال سيبويه: ((أن الذي لا يكون إلا معرفة))[4], وقال المبرد: ((لِأَن المبهمة معارف بأنفسها))[5], وقال في موضع اخر: ((وَمن الْمعرفَة الْأَسْمَاء المبهمة))[6], وتبعهم

([1]) سورة البقرة: 26. 27.

([2]) ينظر: الدر المصون: 234/1.

([3]) ينظر: التبيان في إعراب القران للعكبري: 44/1, والبحر المحيط في التفسير: 205/1.

([4]) الكتاب: 107/2.

([5]) المقتضب: 219/4.

([6]) المصدر نفسه: 277/4.

ابن السراج بقوله: ((الأسماء المعارف خمسةٌ، العلم الخاصُ والمضاف إلى المعرفةِ، والألف واللام، والأسماء المبهمةُ والإضمار))[1], ويعامل الاسم الموصول مع صلته معاملة الاسم المفرد, جاء في الكتاب ((وأن بمنزلة الذي، تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصير يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب))[2], وقال المبرد: ((فَإِنَّمَا الصِّلَة والموصول كاسم وَاحِد لَا يتَقَدَّم بعضه بَعْضًا، فَهَذَا القَوْل الصَّحِيح الذى لَا يجوز فى الْقيَاس غَيره وَاعْلَم أَن الصِّلَة مُوضحَة للاسم؛ فَلذَلِك كَانَت فى هَذِه الْأَسْمَاء المبهمة، وَمَا شاكلها فى الْمَعْنى؛ أَلا ترى أَنَّك لَو قلت: جاءنى الذى، أَو مَرَرْت بالذى, لم يدلك ذَلِك على شئ حَتَّى تَقول: مَرَرْت بالذى قَامَ، أَو مَرَرْت بالذى من حَاله [كَذَا وكذا]))[3], ولعل السبب في تعدد الأوجه الإعرابية للإسم الموصول في هذا الموضع أو غيره هو البناء وعدم ظهور الحركة عليه, وأُعرب الاسم الموصول هنا بوجهين في حالة النصب, ووجهين في حالة الرفع ولكلٍ مسوغاته.

أولاً: إعراب (الذين يَنقُضُونَ) نعتاً للفاسقين: يرى السمين الحلبي أول وجه لإعراب قوله تعالى ﴿الذين يَنقُضُونَ﴾ نعتاً للفاسقين بقوله: ((قوله تعالى: ﴿الذين يَنقُضُونَ﴾ فيه أربعة أوجهٍ، أحدُها: أنْ يكونَ نعتاً للفاسِقين))[4].

من القواعد الثابتة أنه يعرب الاسم الموصول نعتاً بعد المعرفة بعدِّه معرفة والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة يقول سيبويه: ((واعلم أن المعرفة لا توصَف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصَف إلا بنكرة))[5] ويعرب مضافاً إليه بعد النكرة, والنعت

([1]) الأصول في النحو: 32/2.

([2]) الكتاب: 288/4.

([3]) المقتضب: 197/3.

([4]) الدر المصون: 234/1.

([5]) الكتاب: 6/2.

يتبع المنعوت في الإعراب, قال سيبويه: ((فأما النَّعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مّجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحدِ))[1].

وعلى هذا أعرب السمين الحلبي (الذين يَنقُضُونَ) في محل نصب نعتاً للفاسقين لأنه جاء بعد معرفة, وربما أعربها السمين نعتا لهذا السبب, أي لأنها معرفة بعد معرفة, أما ما يراه سيبويه والمبرد وآخرون أن المعرف بـ(ال), يوصف بالمعرف بـ(ال), أو بما أضيف الى (ال), وجاء ذلك في قول سيبويه: ((فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام فصار نعتا، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام، نحو مررتُ بزيد أخيك، وذلك قولك: مررتُ بالجميل النبيل، ومررتُ بالرجل ذى المال))[2], وقول المبرد: ((وَأما الْأَسْمَاء الَّتِي فِيهَا الْألف وَاللَّام فتنعت بِمَا كَانَ فِيهِ الْألف وَاللَّام وَبِمَا أضيف إِلَى مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام وَذَلِكَ قَوْلك مَرَرْت بِالرجلِ النَّبِيل وَبِالرجلِ ذِي المَال))[3], وذهب الكثير من النحويين إلى هذا الرأي[4], وفي ضوء ما مر آنفاً يبدو أن الإعراب بهذا الوجه ضعيف لعدم توفر الشروط المذكورة في الكتب النحوية.

ثانياً: إعراب (الذين يَنقُضُونَ) منصوب على الذم:

([1]) المصدر نفسه: 421/1.

([2]) المصدر نفسه : 7/2.

([3]) المقتضب: 283/4_284.

([4]) ينظر: الأصول في النحو: 32/2, وعلل النحو: 382/1, والمفصل في صنعة الإعراب: 151/1, اللمحة في شرح الملحة: 730/2.

الوجه الثاني في حالة النصب للاسم الموصول, وصلته, كما يراه السمين الحلبي, أن قوله تعالى: ﴿الذين يَنقُضُونَ﴾ تعرب في موضع النصب على الذم, وذلك بقوله: ((والثاني: أنه منصوبٌ على الذمِّ))[1].

يأتي النصب على الذم بتقدير فعل محذوف يحدده سياق الكلام, ورد عن الخليل بن أحمد الفراهيدي قوله: ((فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجها نصب من مفعول... وَنصب بالمدح وَنصب بالذم))[2], وقال في موضع آخر: ((وَإِنَّمَا ينصب الْمَدْح والذم والترحم والاختصاص على إِضْمَار أَعنِي))[3], ومن الشواهد التي استعملها سيبويه في النصب على الذم بإضمار فعلٍ:

((يا كلبَ لا تزني بعَوْفٍ ... إنه ذو قذَرِ

قبحَ من يزني بعَوْفٍ ... من ذواتِ الخمُرِ

الآكلَ الأسلاَء لا ... يَحفلُ ضوَء القمَرِ))[4].

يقول السيرافي في شرحه أبيات سيبويه: ((الشاهد فيه أنه نصب (الآكلَ) على الشتم بإضمار فعلٍ))[5].

([1]) الدر المصون: 234/1.

([2]) الجمل في النحو: 64/1.

([3]) المصدر نفسه: 90/1.

([4]) الكتاب: 72/2, يقول سيبويه: هذا الشعرُ لرجل معروف من أزْدِ السّراة.

([5]) شرح أبيات سيبويه, يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: 385هـ), تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم, راجعه: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة, مصر, 1394هـ – 1974م: 24/2.

ومن المواضع القرآنية التي ينصب فيها على الذم بتقدير فعل مضمر قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَته حمالَة الْحَطب﴾[1], الشاهد فيه نصب (حمالةَ) على تقدير فعل محذوف[2].

ثالثاً: إعراب (الذين يَنقُضُونَ) مرفوع بالابتداء:

أعرب السمين الحلبي الاسم الموصول (الذين) مبتدأ وخبره (أولئك هُمُ الخاسرون) بقوله: ((والثالث أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ من قوله: أولئك هُمُ الخاسرون))[3].

الأصل في المبتدأ والخبر الرفع, يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((وَالرَّفْع أحد وَعِشْرُونَ وَجها

الْفَاعِل, وَمَا لم يذكر فَاعله, والمبتدأ وَخَبره,....."[4], وتبعه سيبويه بقوله: "والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ))[5].

ومسوغه أن الاسم الموصول في قوله: (الذين ينقضون) معرفة وجاءت في بداية الكلام فتعرب مبتدأ يقول سيبويه: ((فالمبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ))[1],

---

([1]) سورة المسد: 4.

([2]) ينظر: الجمل في النحو: 90/1, والكتاب: 70/2 و150/2, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 286/3, وشرح شذور الذهب لابن هشام: 560/1, وشرح قطر الندى وبل الصدى: 288/1, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 828/1, وشرح الأشموني: 328/2, وجامع الدروس العربية: 228/3.

([3]) الدر المصون: 234/1.

([4]) الجمل في النحو: 143/1.

([5]) الكتاب: 2/ 126.

رابعا: إعراب (الذين يَنقُضُونَ) خبر لمبتدأ محذوف:

قال السمين الحلبي: ((والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون))[2].

يحذف المبتدأ وجوبا وجوازا بقرينة، فمن حذفه وجوابا ما ذكره الرضي بقوله: ((اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجي ء في بابه، نحو: الحمد للّه أهل الحمد، أي هو أهل الحمد. و إنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح، أو الذم، أو الترحم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيّن ذلك))[3]، وحصر الأشموني مواضع الحذف بقوله: ((وجوب حذف المبتدأ، وعدها في غير هذا الكتاب أربعة: الأول: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع؛ في معرض مدح، أو ذم، أو ترحم. الثاني: ما أخبر عنه بمخصوص "نعم" و"بئس" المؤخر، نحو: "نعم الرجل زيد"، و"بئس الرجل عمرو" إذا قدر المخصوص خبرًا، فإن كان مقدمًا، نحو: "زيدٌ نعم الرجل"، فهو مبتدأ لا غير؛ وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب. الثالث: ما حكاه الفارسي من قولهم: "في ذمتي لأفعلن"، التقدير: في ذمتي عهدٌ أو ميثاق. الرابع: ما أخبر عنه بمصدر مرفوع، جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، نحو: "سمعٌ وطاعةٌ"، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ))[4].

وأما جوازا فيحذف إن كان جوابا عن استفهام نحو: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾[5]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دنف، التقدير: فعملُه لنفسه، وإساءتُه عليه، وهو دنفٌ[1].

([1]) المصدر نفسه.

([2]) الدر المصون: 234/1.

([3]) شرح الرضي على الكافية: 272/1.

([4]) شرح الأشموني: 1/ 211.

([5]) سورة فصلت: 46.

وتختلف دلالة الآية باختلاف الوجه الإعرابي لها، مع وجود التقارب بين الدلالات، فكونها نعتًا للفاسقين تشير إلى وصفهم بهذه الصفة، قال الطبري: ((القول في تأويل قوله: {الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ} قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَهَذَا وَصْفٌ مِنَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ بِالْمَثَلِ الَّذِي ضَرَبَهُ لِأَهْلِ النِّفَاقِ غَيْرَهُمْ، فَقَالَ: ﴿**وَمَا يُضِلُّ**﴾[2] اللَّهُ بِالْمَثَلِ الَّذِي يَضْرِبُهُ عَلَى مَا وَصَفَ قَبْلُ فِي الْآيَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ))[3]، وهو ((صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَفْعَلُ بِهِ هَذَا الْإِضْلَالَ بَعْدَ أَنْ صَارَ هُوَ مِنَ الْفَاسِقِينَ النَّاقِضِينَ لِعَهْدِ اللَّهِ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهِ))[4].

وأما نصبه على الذم فقد أراد الله سبحانه وتعالى ذمهم بذلك العمل فوصفهم بهذه الصفة على الذم وتقرير الفسق[5]، أو على تقدير فعل الذم أي أذم الذين[6].

وتكون دلالة الآية حالتي الرفع على (القطع أو الابتداء)، هي ((عَلَى الْقَطْعِ، أَيْ هُمُ الَّذِينَ، وَإِمَّا عَلَى الِابْتِدَاءِ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ. وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ تَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ كَأَنَّهَا كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، لَا تَعَلُّقَ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا إِلَّا عَلَى بُعْدٍ))[7]. وعلى هذا تكون الجملة في الحالتين مستقلة عمّا قبلها في التركيب لا عن الدلالة العامة للآية، والكلام يكون جديدا على أمر آخر له تعلق بما سيق آنفاً.

([1]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 214.

([2]) سورة البقرة: 26.

([3]) تفسير الطبري: 1/ 410.

([4]) تفسير الرازي: 2/ 367- 368.

([5]) ينظر: تفسير البيضاوي: 64.

([6]) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 205.

([7]) البحر المحيط في التفسير: 205.

المسألة الثانية:

قال عز وجل: **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾**[1].

في نصب (خيرا لكم) أربعة أوجه[2]:

1. منصوب بفعل واجب الإضمار[3].
2. نعت لمصدر محذوف[4].
3. منصوب على أنه خبر كان[5].
4. منصوب على الحال[6].

([1]) سورة النساء: 170.

([2]) ينظر: الدر المصون: 4/164-165.

([3]) ينظر: الجمل في النحو: 1/108, والكتاب: 1/282, ومعاني القرآن للأخفش: 1/269, ومجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، 1948م: 1/64.

([4]) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/295, ومجالس ثعلب: 1/64, وإعراب القرآن للنحاس: 1/252, وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2/110, والبحر المحيط في التفسير: 4/142.

([5]) ينظر: مجاز القرآن, أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: 209هـ), تحقيق: محمد فواد سزگين, مكتبة الخانجى, القاهرة, 1381هـ: 1/143, ومجالس ثعلب: 1/64, وإعراب القرآن للنحاس: 1/252, ومعاني القراءات للأزهري, محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ), ط1, مركز البحوث في كلية الآداب, جامعة الملك سعود: 1/230, ومعالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي, أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 510هـ), تحقيق: عبد الرزاق المهدي, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1420هـ: 1/724, والبحر المحيط في التفسير: 4/142.

([6]) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 2/1537, ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن ابي طالب: 1/213-214, والتبيان في إعراب القرآن: 1/411.

خيرا: اسم تفضيل وهو أحد ثلاثة أسماء تفضيل جاءت على غير القياس (خيرُ, شَرٌّ, حَبٌّ), وأصلها (أخير, أشر, أحب)[1], وتحذف الهمزة لكثرة الاستعمال.

الملفت في هذه المسألة أن السمين الحلبي يذكر مذهب النحويين لكل وجه, وكما يأتي:

الوجه الأول: النصب بفعل واجب الإضمار, وهو مذهب الخليل وسيبويه: قال السمين الحلبي: ((قوله: {خَيْراً لَّكُمْ} في نصبه أربعة أوجه، أحدها – وهو مذهب الخليل وسيبويه – أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجبِ الإضمار تقديره: وأتوا خيراً لكم))[2].

يحذف الفعل ويبقى عمله, ويحذف وجوبا في مواضع وجوازا في أخرى, وفي هذا الموضع وجوب الحذف على رأي الخليل وسيبويه, يقول الخليل: ((قَالَ الشَّاعِر فِي مثله:

(وَإِن لكم أصل الْبِلَاد وفرعها ... وللخير فِيكُم ثَابتا مبذولا)

نصبت ثَابتا مبذولا على الِاسْتِغْنَاء وَتَمام الْكَلَام لِأَنَّك إِذا قلت وللخير فِيكُم فقد تمّ كلامك وَتقول أنتكلم بِهَذَا وَأَنت هَهُنَا قَاعِدا وَمثله {انْتَهوا خيرا لكم} نصب خيرا لِأَنَّهُ يحسن السُّكُوت عَنهُ))[3], فكلمة الاستغناء تدل على أن المستغنى عنه هو الفعل, وذلك لأن الكلام قبل (ثابتا مبذولا) تام يحسن السكوت عليه, فالناصب فعل محذوف استُغنيَ عنه.

([1]) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ – 1992م: 253/1.

([2]) الدر المصون: 4: 164.

([3]) الجمل في النحو: 1/ 108.

أما سيبويه فيستعمل في حذف الفعل وجوبا كلمة (المتروك إظهاره), إذ يقول: ((ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: " انتهوا خيرا لكم"، و " وَراءَك أَوْسَعَ لك"، ... وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك، لأنَّك حين قلت: "انْتَه" فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه في آخرَ))[1], فالفعلين (انتهوا, وامنوا) فعلا امر, وعند قوله خيرا لكم, فهو يريد أن يفضل الانتهاء والايمان على أمر سبقه, والمراد هنا هو إخراجهم من أمر, وإدخالهم في أمر آخر, وإليه ذهب الأخفش[2].

ويرى المبرد أنه يدفعهم عن أمر ويغريهم بآخر[3], وكذلك ابن السراج يستعمل كلمة (المتروك إظهاره) في حذف الفعل وجوبا: ((الثالث: المضمرُ المتروك إظهارهُ: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، ... ومن ذلك: " {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ}، ووراءكَ أوسع لك, وحسبك خيرًا لك" لأنَّك تخرجهُ منْ أمرٍ وتدخله في آخر ولا يجوزُ ينتهي خيرًا لي؛ لأنَّكَ إذا نهيتَهُ فأنتَ ترجيه إلى أمرٍ، وإذا أخبرتَ فلستَ تريد شيئًا من ذلك))[4], فالحذف في هذا الموضع واجب على ما ذكر, وإليه ذهب كثير من النحويين[5].

الوجه الثاني: نعت لمصدر محذوف, وهو مذهب الفراء:

([1]) الكتاب: 282/1-283.

([2]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 269/1.

([3]) ينظر المقتضب: 283/3.

([4]) الأصول ف النحو: 249/2- 253.

([5]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 252/1, ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب: 214/1, والمفصل في صنعة الأعراب: 73/1, والتبيان في إعراب القران: 411/1, والبرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة, مصر، 1376هـ - 1957م: 102/3, وشرح التصريح على التوضيح: 473/1, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 17/2.

قال السمين: ((الثاني: – وهو مذهب الفراء– أنه نعت لمصدر محذوف أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم))[1].

ويعني المفعول المطلق من فعل الأمر آمنوا, فيكون التقدير آمنوا إيمانا خيرا لكم, فحذف المصدر وبقي نعته, يقول ابن الصائغ: ((يجوز حَذْفُ المصدر إذا قَامَ مقامُه صِفَتهُ، كقولك: (قُلْتُ لك جميلاً) و (ضربته وجيعًا) أي: قُلْتُ لك قولاً جميلاً؛ فحذف المصدر الموصوفَ، وأُقيمت الصّفة مقامه))[2], فالحذف يجوز ولكن ليس بنيابة الصفة عن المصدر, فالبصريون منعوا أن تنوب الصفة عن المصدر المحذوف, والكوفيون أجازوه يقول السيوطي: ((الْخلاف فِي نِيَابَة صفة الْمصدر فالبصريون على الْمَنْع والكوفيون على الْجَوَاز))[3], فالاختلاف في النيابة, لا في حذف المصدر, أما السمين الحلبي فله رأي في جعل (خيرا) صفة لمصدر محذوف, إذ سيكون التقدير (إيمانا خيرا) , ويفهم من هذا أن الإيمان منقسم على خير وغيره[4].

الوجه الثالث: منصوب على أنه خبر كان المضمرة وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد:

قال السمين الحلبي: ((الثالث: – وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد – أنه منصوبٌ على خبرِ «كان» المضمرةِ تقديرُه: يكنِ الإيمانُ خيراً))[5].

([1]) الدر المصون: 164/4.

([2]) اللمحة في شرح الملحة: 350/1.

([3]) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 587/1.

([4]) ينظر: الدر المصون: 164/4.

([5]) المصدر نفسه.

حذف كان له أربعة صور: إما أن تحذف وحدها, وإما أن تحذف مع اسمها ويبقى خبرها, وأما أن تحذف مع خبرها ويبقى اسمها, وأما أن تحذف مع اسمها وخبرها[1].

والحذف في هذا الوجه هو حذف كان مع اسمها, لوجود خبرها المنصوب على تقدير الكسائي (يكن الإيمان خيرا), وهذا جائز في العربية, يقول الخليل في تعداده لأوجه النصب: ((فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجها ... وَنصب بإضمار كَانَ))[2], ويوضح النصب بإضمار كان في موضع آخر إذ يقول: ((وَالنّصب بإضمار كَانَ قَوْلهم فعلت ذَاك إِن خيرا وَإِن شرا على معنى إِن يكن فعلي خيرا وَإِن يكن شرا قَالَ الشَّاعِر

(لَا تقربن الدَّهْر آل مطرف ... إِن ظَالِما فِي النَّاس أَو مَظْلُوما)

يُرِيد إِن كَانَ الرجل فِي النَّاس ظَالِما أَو مَظْلُوما وَقَالَ آخر

(فأحضرت عُذْري عَلَيْهِ الْأَمِير ... إِن عاذرا لي أَو تَارِكًا)

يَقُول إِن يكن الْأَمِير لي عاذرا أَو تَارِكًا))[3], الظاهر أن اضمار كان عند الخليل يكون بعد أن الشرطية, ففي الأمثلة التي ذكرها الخليل توجد أن الشرطية, أما سيبويه فيرى أن اضمار كان واسمها جائز وليس واجبا, إذ يقول: ((هذا باب ما يُضْمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ, وذلك قولك: " الناسُ مَجزيُّونَ بأَعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ"، و"المرءِ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ". وإن شئتَ أَظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجَرا فخنجرٌ وإن كان

([1]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 254/1.

([2]) الجمل في النحو: 65/1.

([3]) المصدر نفسه: 1/ 138.138

شرّا فشرٌ. ومن العرب من يقول: إنْ خِنجرا فخِنْجَراً، وإنْ خيرا فخيراً وإن شرّا فشرّا، كأَنه قال: إن كان الذى عَمل خَيرا جُزِىَ خيرا، وإن كان شرّا جزِىَ شرًّا. وإنْ كان الذى قَتَلَ به خنجرا كانَ الذى يُقْتلُ به خنجرا))[1], فقد وافق سيبويه شيخه الخليل في اضمار كان واسمها بعد أن الشرطية, والحذف على رأيه يكون جوازا لقوله إن شئت أظهرت الفعل, وإليه ذهب ابن السراج[2], وابن عقيل إلى هذا الرأي نفسه إذ يقول: ((تحذف كان مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد (إنْ) كقوله:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا ... فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟))[3],

والتقدير ان كان القول صدقا, وان كان القول كذبا, فاضمرت كان واسمها.

ولكن في قوله تعالى: (خيرا لكم) لا وجود لـ (أن المصدرية), فكيف للكسائي أن يضمر كان, فالسمين الحلبي قال بضعف هذا الوجه, وبالنظر لأقوال النحويين يمكن ملاحظة ذلك, وللمبرد رأي في إضعافه إذ يقول: ((وَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل: {انْتَهوا خيرا لكم} زعم الْخَلِيل أَنه لما قَالَ: " انْتَهوا " علم أَنه يدفعهم عَن أَمر، ويغريهم بِأَمْر يزجرهم عَن خِلَافه، فَكَانَ التَّقْدِير: ائْتُوا خيرا لكم وَقد قَالَ قوم: إِنَّمَا هُوَ على قَوْله: يكن خيرا لكم وَهَذَا خطأ في تَقْدِير الْعَرَبيَّة؛ لِأَنَّهُ يضمر الْجَواب وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ، وَإِذا أضمر (ايتُوا) فقد جعل (انْتَهوا) بَدَلا مِنْهُ))[4], وذلك على جعل (آمنوا) فعل الشرط, ويكن المحذوف جوابه, ولا وجود على ما يدل على حذف جواب الشرط, والسمين الحلبي له رأي في جزم يكن المحذوفة على أنه جواب الأمر (آمنوا) وهذا جائز في العربية.

([1]) الكتاب: 258/1.

([2]) ينظر: الأصول في النحو: 248/2.

([3]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 293/1-294.

([4]) المقتضب: 283/3

الوجه الرابع: منصوب على الحال, وهو رأي الكوفيين: قال السمين الحلبي: ((الرابع: – والظاهرُ فساده– أنه منصوبٌ على الحال، نقله مكي عن بعض الكوفيين، قال: «وهو بعيد» ونقله أبو البقاء أيضاً ولم يَعْزُه))[1].

الحال في هذا الموضع مفردة, أي لا جملة ولا شبه جملة, والحال نكرة, قال الخليل: ((وَالْحَال لَا يكون إِلَّا نكرَة))[2], وإليه ذهب ابن السراج ويرى أن لو أضيفت إليها الألف واللام أصبحت نعتا, فيقول: ((ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة, وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف, فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة))[3], مما سبق تبين أن الحال لا تكون إلا نكرة, أما سبب كون الحال نكرة فابن الوراق يعزي ذلك إلى أمرين, فيقول: ((إِنَّمَا وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة لأمرين: أَحدهمَا: أَنَّهَا زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب، وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنكرة أَعم من الْمعرفَة، وَالْوَجْه الثَّانِي: وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَن الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بهَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَرَكَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة))[4], الزيادة تعني أنه يمكن الاستغناء عنها دون أن تؤثر في المعنى, وكما التمييز يبيّن المميز ويوضحه, فالحال كذلك تُبيِّن هيأة صاحبها, ولكونهما منصوبين أيضا, يمكن التشبيه بينهما, وأوضح ابن جني أن الحال هي بيان هيأة صاحب الحال, إذ قال: ((الْحَال وصف هَيْأَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول

([1]) الدر المصون: 165/4.

([2]) الجمل في النحو: 70/1, وينظر المقتضب: 91/3.

([3]) الأصول في النحو: 1/ 214.

([4]) علل النحو: 371/1.

بِهِ وَأما لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة))[1], الحال إذن وصف, والوصف يعني أنه أحد المشتقات, و(خيرا) نكرة, منصوبة, وهي اسم تفضيل, أي من المشتقات, فيمكن جعلها حالا.

وتكون دلالة الآية على وفق هذا التباين في الأوجه الإعرابية على ما ذكره المفسرون قال الزمخشري في توجيه معنى الآية بانتصاب (خير) على إضمار فعل: ((فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ وكذلك (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) انتصابه بمضمر، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث، علم أنه يحملهم على أمر فقال: (خَيْراً لَكُمْ) أى اقصدوا، أو ائتوا أمرا خيرا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث. وهو الإيمان والتوحيد))[2].

وأما جعلها نعتًا لمصدر محذوف فقد ذكر ابن عطية في تفسيره الآية ما ذهب إليه الفراء وبيّن معناه بقوله: ((وقال الفراء: التقدير فآمنوا إيمانا خيرا لكم، فنصبه على النعت لمصدر محذوف ثم قال تعالى وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ ما فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وهذا خبر بالاستغناء، وأن ضرر الكفر إنما هو نازل بهم، ولله تعالى العلم والحكمة))[3].

وفي إضمار كان واسمها وهو الوجه الذي ذكره الفخر الرازي في تفسيره بقوله: ((ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ يَعْنِي فَآمِنُوا يَكُنْ ذَلِكَ الْإِيمَانُ خَيْرًا لَكُمْ مِمَّا أَنْتُمْ فِيهِ، أَيْ أَحْمَدَ عَاقِبَةً مِنَ الْكُفْرِ))[4].

والوجه الأخير وهو الحال أشار إليه مكي بن أبي طالب إلى معناه بقوله: ((وقيل: نصبه على الحال؛ لأن التقدير: وآمنوا خيراً لكم، فلما حذف هو، الذي هو كناية عن مصدر يرتفع خير به، اتصل خبر بمعرفة قبله فنصب على الحال، وفيه بُعد؛ لأن

([1]) اللمع في العربية: 62/1.

([2]) الكشاف: 1/ 593.

([3]) المحرر الوجيز: 2/ 139.

([4]) مفاتيح الغيب، الرازي: 11/ 270.

خيراً غيرُ جار على الفعل، ولا هو بمعنى الجار. والمعنى: أنه خطاب لمشركي العرب وسائر أصناف الكفر. والحق هو الإسلام))[1].

المسألة الثالثة:

قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾[2].

ذكر السمين الحلبي لـ(ما) أربعة أوجه[3]:

1. أنها بمعنى الذي[4].

2. أنها مصدرية[5].

3. أنها استفهامية[6].

4. أنها نافية[7].

([1]) الهداية إلى بلوغ النهاية: 2/ 1537.

([2]) سورة الصافات: 96.

([3]) ينظر: الدر المصون: 9/ 321- 322.

([4]) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 70/21, والبحر المحيط في التفسير: 112/9.

([5]) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: 70/21, والهداية إلى بلوغ النهاية: 6130/9, ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: 615/2, ونتائج الفكر في النحو: 147/1.

([6]) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 96/15, والتسهيل لعلوم التنزيل: 195/2, والبحر المحيط في التفسير: 112/9.

([7]) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 6130/9, والجامع لأحكام القرآن/ 96/15, والتسهيل لعلوم التنزيل: 195/2, والبحر المحيط في التفسير: 112/9.

لـ(ما) أنواع: استفهامية, نافية, مشبهة بليس وتسمى (الحجازية), المصدرية, الزائدة, الشرطية, الموصولة, التعجبية, المبهمة, وغيرها, وتأتي اسما وحرفا[1], وللتفريق بين كونها اسما أو حرفا يقول أبو جعفر النحاس: ((ومن النحويين من يقول: أرادوا الفرق بين (ما) إذا لم تكن اسماً, وإذا كانت اسماً فتكتب: ((بينما زيدٌ قائمٌ أقبل عمرو)), موصولةً, لأنها ليست اسماً, وتكتب: ((بين ما قلت وقال زيدٌ بونٌ بعيدٌ)), مفصولةً, لأنها بمعنى الذي))[2], فإن كتبت متصلة بما قبلها فهي حرف, وإن انفصلت فهي اسم.

أولا: أنها موصولة بمعنى الذي:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {وَمَا تَعْمَلُونَ} : في «ما» هذه أربعةُ أوجه، أجودُها: أنها بمعنى الذي أي: وخَلَق الذي تَصْنَعونه))[3].

تستعمل (ما) الموصولة للعاقل وغير العاقل, قال سيبويه: ((ومن، وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي, ... وما مثلها، إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء))[4], تستعمل (من) للعاقل, و(ما) تشبهها في لأنهما تأتيان بمعنى الذي, وتختلف عنها في مجيئها للعاقل وغير العاقل ومبهمة أكثر من (مَن).

وابن السراج يرى أنَّ (ما) الموصولة لا يوصف بها فيقول: ((ومَنْ ومَا وأي، يستعملن بمعنى "الذي" فيوصلن كما توصل، ولكن لا يجوز أن "يوصفَ بهن" كما

([1]) ينظر: رسالة منازل الحروف: 35/1ـ 39.

([2]) عمدة الكتاب, أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ), تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي, ط1, دار ابن حزم, الجفان والجابي للطباعة والنشر, 1425 هـ - 2004 م: 184/1.

([3]) الدر المصون: 321/9.

([4]) الكتاب: 228/4.

وصف "بالذي" لأنها أسماءٌ لمعانٍ تلزمها, ولهن تصرفٌ غير تصرف "الذي" لأنهن يكنَّ استفهامًا وجزاء))[1], تكون (ما) بمعنى الذي ولها صلة كما (للذي) وتختلف عنها بأنها لا يوصف بها, لأن لها معانيَ أخرى كالاستفهام والشرط.

وللسهيليِ رأي مخالف فهو يرى أنّها تختلف عن (الذي) حتى في المعنى, وتوافقه فقط في الصلة, إذ يقول: ((وأما " ما " الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى (الذي) ، وليس كذلك، وإن وافقت " الذي " في أكثر أحكامها، فإنها مخالفة لها في المعنى وفي بعض الأحكام. أما المعنى فإن "ما" اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء. وتقع على ما ليس بشيء، ألا ترى أنك تقول: إن الله عالم بما كان وبما لم يكن. وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة " الذي "، فهي توافق " الذي " في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة، لأن صلتها تغنيها عن النعت... وتفارق " الذي " أيضاً في امتناعها في التثنية والجمع، وذلك أيضاً لفرط إبهامها. فقد وضح لك ما بينها وبين "الذي" من الفرق في المعنى والحكم. فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة، لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع، لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً))[2], أول الاختلاف عند السهيلي إبهامها على خلاف الذي, فهي تقع للعاقل وغير العاقل والكائن وغير الكائن بحسب ما ذكر, والاختلاف الثاني لا يمكن أن نصف بها ولا توصف, لأن صلتها تغنيها عن الصفة, والاختلاف الثالث لا تثنى ولا تجمع, فهي في هيأة واحدة في المفرد والمثنى والجمع, أما الشبه فيكون في أن (ما والذي) تحتاجان إلى صلة توضحهما.

ففي الآية الكريمة يمكن جعل ما موصولة بمعنى الذي والفعل بعدها صلتها.

الثاني: أنَّ (ما) مصدرية:

([1]) الأصول في النحو: 2/264-265.

([2]) نتائج الفكر في النحو: 1/139.

قال السمين الحلبي: ((والثاني: أنها مصدريةٌ أي: خَلَقَكم وأعمالَكم))[1].

تؤول (ما) والفعل الذي بعدها بمصدر, والتقدير في قوله تعالى (وما تعملون) (أعمالكم), قال ابن جني: ((الْحُرُوف الموصولة ثَلَاثَة مَا وَأَن الْخَفِيفَة وَأَن الثَّقِيلَة ومعاني جَمِيعهَا بصلاتها المصادر، مَا المصدرية تَقول سرني مَا قُمْت أَي قيامك وَعَجِبت مِمَّا قعدت أَي من قعودك قَالَ الله سُبْحَانَهُ {بِمَا كَانُوا يكذبُون} أَي بتكذيبهم))[2], فتقدر (ما والفعل) بمصدر كما في قيامك وقعودك وتكذيبهم, واختلف في كونها اسما أو فعلا, فابن السراج يراها اسما فيقول: ((واعلم أنَّ "أنْ" تكون مع صلتها في معنى المصدر, وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة "ما" لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى "ما" لأنها اسم, وما في صلة "أن" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أن" حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر, فيكون في الكلام ما يرجع إليها, والذي يوجب أن "ما" اسم وأنها ليست حرفًا كـ(أنْ): أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن) لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال, ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم, وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين, فتقول: يعجبني أن يقوم زيد, تريد: قيام زيد, ويعجبني ما صنعت, تريد: صنيعك))[3], قدَّم ابن السراج دليلين على اسمية (ما): الأول لأنها تحتاج إلى ضمير في صلتها يعود عليها, والثاني أنها لا تعمل في الفعل كما تعمل (أن) وباقي الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الاسماء.

([1]) الدر المصون: 321/9.

([2]) اللمع في العربية: 193/1.

([3]) الأصول في النحو: 161/1.

ويرى العكبري أنَّها حرف فيقول: ((فأمَّا (مَا) المصدريّة فموصولةٌ أَيْضا وَهِي حرفٌ وَقَالَ الأخفشُ هِيَ اسمٌ وحجّةُ الأوَّلين أَنه لَا يعود إِلَيْهَا ضمير وَلَو كَانَت اسْما لاحتاجت إِلَيْهِ واحتجّ الْآخرُونَ بأنَّها مَوْصُولَة غيرُ عاملةٍ فَكَانَت اسْما كأمثالها من الموصولات والجوابُ أنَّ الاسميَّةَ لَا تثبتُ من حيثُ كَانَت مَوْصُولَة غيرَ عاملة فإنَّ ذَلِك لَيْسَ من حدَّ الْأَسْمَاء وَلَا علاماتها لأنَّ كونَها مَوْصُولَة يخرِجُها عَن حكمِ الْأَسْمَاء إِذْ من حكم الأسْماء التَّمام وَكَونهَا لَا تعم حكمُ أَكثر الْحُرُوف فعُلمَ أنَّ الاسمية تثبت بدليلٍ غير هَذَا وَقد ذكرنَا مَا يصلح أَن يكون دَلِيلا على حرفيتها))[1], يخالف العكبري ابن السراج في كون (ما) لا تحتاج إلى ضمير عنده على عكس ابن السراج الذي يقول بفقرها إلى ضمير يعود عليها, ويرى أن عدم عملها بالفعل الذي بعدها ليس دليلا كافيا على اسميتها؛ لأن جميع الموصولات التي هي أسماء لا تعمل في صلاتها.

وتقسم (ما) المصدرية إلى قسمين: ظرفية وغير ظرفية, والمرادي يفصل الحديث عنها إذ يقول:

((وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية. فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى: {خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض}. وتسمى ظرفية أيضاً. ولا يشاركها، في ذلك، شيء من الأحرف المصدرية... وغير الوقتية: هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعك. ومن ذلك قوله تعالى: {وضاقت عليكم الأرض بما رحبت}، ... وزعم السهيلي أن شرط كون ما مصدرية صلاحية وقوع ما الموصولة موقعها، وأن الفعل بعدها لا يكون خاصاً. فلا يجوز: أريد ما تخرج، أي: خروجك.

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/126-127, وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/418.

وهو مردود، بالآية والبيت السابقين. واعلم أن ما المصدرية توصل بالفعل الماضي والمضارع، ولا توصل بالأمر. وفي وصلها بالجملة الأسمية خلاف. ومذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير، من صلتها. وذهب الأخفش، وابن السراج، وجماعة من الكوفيين، إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير))[1], في النوع الأول تعرب مع فعلها مصدرا نائبا عن ظرف الزمان, وذلك عندما تُسبق بما يدل على الوقت كما في الآية المباركة (ما دامت)[2], وغير الوقتية هي التي لا يسبقها ما يدل على الوقت فتؤول مع فعلها مصدرا يُعرب بحسب موقعه من الجملة, ومن شروط ما المصدرية يمكن أن تقع موقع الموصولة, أي يمكن أن تكون بمعنى الذي, نقل المرادي هذا الشرط عن السهيلي, وهذا الشرط يمكن أن يكون مسوغا لجعل (ما) موصولة ومصدرية في قوله تعالى: (وما تعملون) على رأي السمين الحلبي كما في الوجه الأول والثاني, وتوصل (ما) بالفعل الماضي والمضارع[3] ولا توصل بالأمر.

الثالث: أنها استفهامية: قال السمين الحلبي: ((والثالث: أنها استفهاميةٌ، وهو استفهامُ توبيخٍ وتحقيرٍ لشأنِها أي: وأيَّ شيءٍ تَعْملونَ؟))[4].

تقسم أدوات الاستفهام إلى قسمين: حروف وهما حرفان (هل والهمزة), وأسماء وهي كثيرة منها (ما), ويستفهم بها لغير العاقل, قال أبو القاسم الزجاجي: ((مَا لَهَا سَبْعَة مَوَاضِع: تكون استفهاما كَقَوْلِك مَا عنْدك وَمَا صنعت, وشرطا كَقَوْلِك مَا تصنع أصنع ... وَمَا تخْتَص بِمَا لَا يعقل كَونهَا اسْما))[5], فهي اسم في الحالات السبع

([1]) الجنى الداني في حروف المعاني: 1/330-332.

([2]) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1/399- 400.

([3]) ينظر: شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك: 1/139.

([4]) الدر المصون: 9/322.

([5]) حروف المعاني والصفات: 1/53-54.

وتستعمل لغير العاقل, أما ابن الوراق فله إضافة على استعمالها فيقول في باب التعجب: ((وَالدَّلِيل على أَن (مَا) أَشد إبهاما من (مَن وَأي) ، أَنَّهَا تقع على مَا لَا يعقل، وعَلى صفة من يعقل، و(من) تخْتَص بِمن يعقل، فَصَارَت (مَا) أَعم))[1]، فهي تستعمل للسؤال عن صفة من يعقل فهي أكثر إبهاما من (مَن) وأعم استعمالا.

أما الزمخشري فيعدُّها اسما متضمنا حرف الاستفهام فيقول: ((وما إذا كانت اسماً على أربعة أوجه موصولة كما ذكر. وموصوفة كقوله:

ربما تكره النفوس من الأم ... ر له فرجة كحل العقال

ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى: " فنعما هي " وقولهم في التعجب ما أحسن زيداً. ومضمنة معنى حرف الاستفهام أو الجزاء كقوله تعالى: "وما تلك بيمينك يا موسى"، "وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله". وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء. تقول لشبح رفع لك من بعيد لا تشعر به ما ذاك، فإذا شعرت أنه إنسان قلت من هو. وقد جاء سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمده))[2] فهي عنده اسم ومبهمة وتصلح للسؤال عن كل شيء مبهم إلا إذا عرف هذا الشيء, كما في مثال الشبح, فإن عرفت أنَّه إنسان استبدلتها بـ(من) للعاقل, وهذا يدل على أن (ما) يستفهم بها عن غير العاقل, فهي إذن إذا كانت اسمها تستعمل لغير العاقل أو لصفة من صفات العاقل في الاستفهام[3] أو غيره.

الرابع: أنها نافية:

([1]) علل النحو: 323/1, وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب: 195/1.

([2]) المفصل في صنعة الإعراب/ 186/1.

([3]) ينظر: معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 4/ 223.

قال السمين الحلبي: ((والرابع: أنَّها نافيةٌ أي: إنَّ العملَ في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً))[1].

تنفي (ما) الجمل الاسمية والفعلية, فيشبهها النحويون بـ ليس في العمل يقول سيبويه: ((هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ " ما ". تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بـ(لَيْسَ) إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع))[2], فهي عند أهل الحجاز كـ(ليس), في المعنى والعمل, أما سيبويه فيوافق بني تميم في عدم الشبه بين ما وليس لكون الأولى حرفا والثانية فعلا, وليس الحرف كالفعل, وإذا عملت كان عملها في الحال يقول المبرد: ((هَذَا بَاب مَا جرى فِي بعض اللُّغَات مجْرى الْفِعْل لوُقُوعه فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ حرف وَجَاء لِمَعْنى وَيجْرِي فِي غير تِلْكَ اللُّغَة مجْرى الْحُرُوف غير العوامل وَذَلِكَ الْحَرْف مَا النافية، تَقول مَا زيد قَائِما وَمَا هَذَا أَخَاك كَذَلِك يفعل أهل الْحجاز, وَذَلِكَ أَنهم رأوها فِي معنى لَيْسَ تقع مُبتَدأَة وتنفي مَا يكون فِي الْحَال وَمَا لم يَقع فَلَمَّا خلصت فِي معنى لَيْسَ ودلت على مَا تدل عَلَيْهِ وَلم يكن بَين نفييهما فصل الْبَتَّةَ حَتَّى صَارَت كل وَاحِدَة تغني عَن الْأُخْرَى أجروها مجْراهَا, فَمن ذَلِك قَول الله عز وَجل {مَا هَذَا بشرا} و {مَا هن أمهاتهم}، وَأما بَنو تَمِيم فَيَقُولُونَ مَا زيد منطلق يدعونها حرفا على حَالهَا بِمَنْزِلَة إِنَّمَا إِذا قلت إِنَّمَا زيد منطلق))[3], فيمكن جعلها قسمين: الأول (ما) العاملة وهي الحجازية, والآخر غير

([1]) الدر المصون: 322/9.

([2]) الكتاب: 57/1.

([3]) المقتضب: 188/4, وينظر: حروف المعاني والصفات: 54/1, وشرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانيّ (ت384هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة

العاملة وهي (ما) التميمية, والمبرد يرى أنَّ نفيها يكون للحال إن كانت عاملة, وسبب عملها أنها تشبه ليس في المعنى, وقد وردت في القرآن الكريم في موضعين ذكرهما المبرد, (ما هذا بشرا, ما هن أمهاتهم) فنصب بشرا وأمهاتهم على أنها خبر ما العاملة عمل ليس, وهذا كله عند دخولها على الجملة الاسمية.

أما إذا دخلت على الفعلية, كما في الآية الكريمة (وما تفعلون), فهي لنفي الحال أيضا, يقول سيبويه: ((هذا باب نفي الفعل, إذا قال: فعل فإنَّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لمَّا يفعل. وإذا قال: لقد فعل فإنَّ نفيه ما فعل. لأنه كأنَّه قال: واللَّه لقد فعل فقال: والله ما فعل. وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه ما يفعل))[1], فهي لنفي الحال ونفي ما أُوكد بـ(قد), وعليه فهي تنفي الفعل المضارع ولكن لا تعمل به كـ(لا) الناهية الجازمة, وإليه ذهب ابن السراج بقوله: ((ومن الحروف "مَا" وهي تكونُ نفي هو يفعلُ إذا كان في الحال وتكونُ كـ(لَيْسَ) في لغة أهل الحجاز))[2], إذن تدخل ما على الجملة الاسمية فتعمل عند بعض ولا تعمل عند بعض آخر, وتدخل على الجملة الفعلية ولا تعمل في الفعل, وإنما تكون نافية مهملة[3].

وتختلف الدلالة باختلاف الأوجه الإعرابية, أما كون (ما) موصولة بمعنى الذي فالمعنى يكون على رأي الطبري: ((والآخر أن يكون بمعنى"الذي"، فيكون معنى

السعادة، القاهرة، 1408هـ -1988م: 978/1, والإنصاف في مسائل الخلاف: 126/1, الأفعال الناسخة, حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب), مطبوع سنة 1998م على نفقة الكاتب: 103/1- 104.

([1]) الكتاب: 117/3.

([2]) الأصول في النحو: 210/2, وينظر المفصل في صنعة الإعراب: 405/1, والجنى الداني في حروف المعاني: 297/1

([3]) ينظر: الإنصاف فس مسائل الخلاف: 134/1.

الكلام عند ذلك: والله خلقكم والذي تعملونه: أي والذي تعملون منه الأصنام، وهو الخشب والنحاس والأشياء التي كانوا ينحتون منها أصنامهم))[1], وذكر هذا المعنى مكي بن أبي طالب وآخرون[2].

وأما كونها مصدرية, فالمعنى أن الله خلقكم وعملكم يقول الطبري: ((وفي قوله (وَمَا تَعْمَلُونَ) وجهان: أحدهما: أن يكون قوله "ما" بمعنى المصدر، فيكون معنى الكلام حينئذ: والله خلقكم وعملكم))[3], ومكي بن أبي طالب يرى أن هذا المعنى هو الأفضل فيقول: ((قَوْله {خَلقكُم وَمَا تَعْمَلُونَ} مَا فِي مَوضِع نصب بِخلق عطف على الْكَاف وَالْمِيم فِي خَلقكُم وَهِي وَالْفِعْل مصدر أَي خَلقكُم وعملكم وَهَذَا أليق بهَا))[4],

وإلى هذا المعنى ذهب عدد من المفسرين[5].

أما إذا كانت (ما) استفهامية, فقد يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى منها التعجب والتحقير وغيرها, والاستفهام في هذا الموضع جاء للتحقير, والتصغير من العمل, يقول مكي بن أبي طالب: ((وَيجوز أَن تكون مَا استفهاما فِي مَوضِع نصب بتعملون على التحقير لعملهم والتصغير لَهُ))[6], وإلى هذا المعنى ذهب العكبري بقوله: ((وَقِيلَ:

([1]) جامع البيان في تأويل القرآن: 70/21.

([2]) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 616/2, والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 51/4-52, والبحر المحيط في التفسير: 112/9, وتفسير القرآن العظيم: 26/7, وصفوة التفاسير: 35/3.

([3]) جامع البيان في تأويل القرآن: 70/21.

([4]) مشكل إعراب القرآن: 615/2.

([5]) ينظر: الكشاف: 51/4-52, والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 4/ 479, ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: 130/3, والتسهيل لعلوم التنزيل: 194/2- 195, والبحر المحيط في التفسير: 112/9, وتفسير القرآن العظيم: 26/7,

([6]) مشكل إعراب القرآن: 616/2

اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلَى التَّحْقِيرِ لِعَمَلِهِمْ))[1], أما ابن حيان الأندلسي فيرى أن الاستفهام هنا انكاري بقوله: ((وَقِيلَ: مَا اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ، أَيْ: وَأَيُّ شَيْءٍ تَعْمَلُونَ فِي عِبَادَتِكُمْ أَصْنَامًا تَنْحِتُونَهَا؟ أَيْ لَا عَمَلَ لَكُمْ يُعْتَبَرُ))[2], أي أن الأعمال التي تقومون بها هي أعمال باطلة لا تساوي شيئا ولا تنفعكم في شيء.

والوجه الأخير تكون فيه (ما) نافية, والمعنى يكون أنكم لا تستطيعون أن تعملوا شيئا, يقول مكي بن أبي طالب: ((وأجازوا أن تكون نافية بمعنى: وما تعملون شيئاً ولكن الله خالقه))[3], وابن عطية الأندلسي يرى أنهم لا يستطيعون أن يعملوا شيئا لا قبل خلقهم ولا بعده فيقول: ((وقالت فرقة هي نفي بمعنى وأنتم لا تعملون شيئا في وقت خلقكم ولا قبله، ولا تقدرون على شيء))[4], أما ابن جزي فيرى أن الوجهين الأخيرين باطلان[5].

([1]) التبيان في إعراب القرآن: 1091/2.

([2]) البحر المحيط في التفسير: 112/9.

([3]) الهداية إلى بلوغ النهاية: 9/ 6130.

([4]) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 4/ 479

([5]) ينظر:التسهيل لعلوم التنزيل: 194/2.

المبحث الثاني

الأوجه الأربعة في المصادر

المسألة الأولى:

قال تعالى:﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾[1].

قوله تعالى: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ فيها أربعة أوجه ذكرها السمين الحلبي[2]:

1. إنه استثناء منقطع[3].
2. إنه استثناء متصل[4].
3. إنه استثناء مفرغ[5].
4. أن تكون (إلا) بمعنى ولا[1].

([1]) سورة النساء: 92.

([2]) ينظر: الدر المصون: 69/4 – 70.

([3]) ينظر تفسير الرازي: 175/10, والتبيان في إعراب القران: 380/1, والبحر المحيط في التفسير: 20/4, واللباب في علوم الكتاب: 557/6– 558.

([4]) ينظر تفسير الرازي: 175/10, والتبيان في إعراب القران: 380/1, والبحر المحيط في التفسير: 20/4, واللباب في علوم الكتاب: 557/6ـ 558.

([5]) ينظر تفسير الرازي: 175/10, والتبيان في إعراب القران: 380/1, والبحر المحيط في التفسير: 20/4, واللباب في علوم الكتاب: 557/6ـ 558.

أولا: إعراب (إِلَّا خَطَأً) استثناء منقطعاً:

قال السمين الحلبي: ((و «إلا خَطَأً» فيه أربعة أوجه، أحدُها: أنه استثناء منقطع وهو قولُ الجمهور إنْ أُريد بالنفي معناه، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً إذ يصير المعنى: إلا خطأ فله قتلُه))[2].

أداة الاستثناء الأصلية هي (إلا) وكذلك ما يكون في معناها من الاسماء والافعال والحروف كـ(غير وليس وسوى) وغيرها[3].

الاسم بعد (إلا) عند سيبويه يكون على وجهين: الثاني من الأوجه: أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله, أي إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه, ويعمل في الاسم بعد إلا الكلام الذي قبلها[4], وهذا النوع هو الاستثناء التام, وهو على نوعين أيضا: التام المنقطع والتام المتصل.

فالوجه الأول لهذه المسألة هو الاستثناء التام المنقطع كما يراه السمين الحلبي, بشرط أن يراد بالنفي معناه, أي خلاف الإثبات, وهو رأي الجمهور[5], وبالاستثناء المنقطع يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه, قال سيبويه في باب ما يختار فيه النصب: ((لأن الآخِر ليس من النوع الأول))[6]. وما بعد (إلا) في المنقطع يكون منصوباً, وبنو تميم يجيزون النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية في

([1]) ينظر تفسير الرازي: 175/10, والبحر المحيط في التفسير: 20/4, واللباب في علوم الكتاب: 557/6ـ 558.

([2]) الدر المصون: 69/4.

([3]) ينظر: الكتاب: 209/2, والمقتضب: 391/4.

([4]) ينظر: الكتاب: 210/2, وينظر: شرح ابن عقيل: 211/2.

([5]) ينظر: الدر المصون: 69/4.

([6]) الكتاب: 319/2.

المستثنى[1], وهناك من ذَكَرَ أن ذِكْر بعض الأفراد أولى من ذكر الجنس, يقول المرادي نقلا عن ابن مالك: ((وذكر البعضية أولى من ذكر الجنسية، لأن المستثنى قد يكون بعدما هو من جنسه، وهو منقطع، كقولك قام بنوك إلا ابن زيد))[2].

وإلا في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى (لكن) عند البصريين[3], وبمعنى (سوى) عند الكوفيين[4]، والسبب في عدِّه منقطع لأن الخطأ لا يدخل تحت التكليف، فهو ليس من جنس السابق، وعليه يكون (خطأ) مستثنى واجب النصب، وهو الوجه الأكثر قبولا[5].

ثانيا: إعراب (إِلَّا خَطَأً) استثناء متصلا:

وهو النوع الاخر من الاستثناء التام, وفيه يكون المستثنى من جنس المستثنى منه, ويراه السمين الحلبي وجها ثانيا لإعراب (خطأً) بشرط أن يراد بالنفي التحريم[6], ((إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيدين كان منقطعا))[7]، ويكون إعرابه متصلا؛ ((لأن الخطأ قتل أيضا، وعلى هذا الرأي (إلا) أداة استثناء، (خطأ) إما مستثنى من

([1]) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 50/2, وشرح كتاب سيبويه للرماني: 473/1, وشرح ألفية ابن مالك, أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: 18/60, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 229/2.

([2]) الجنى الداني في حروف المعاني: 511/1.

([3]) ينظر: الكتاب: 225/2, والمقتضب: 412/4, والأصول في النحو: 290/1.

([4]) ينظر: الأصول في النحو: 290/1.

([5]) ينظر: الاستثناء في القرآن الكريم ـ نوعه ـ حكمه ـ إعرابه: حسن طه الحسن, شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة, العراق, الموصل: 39.

([6]) ينظر: الدر المصون: 69/4.

([7]) حاشية الصبان: 2/ 210.

عموم الأحوال، أي: إلّا مُخطِئً، أو خاطئًا، وإما من عموم الأسباب، أي: إلّا بسبب الخطأ، وإما منصوب على نزع الخافض، أي: إلَّا بخطأ، وإما من المصدر، أي: إلَّا قتلًا خطأً))[1].

ثالثا: إعراب (إِلَّا خَطَأ) استثناء مفرغا:

قال السمين الحلبي: ((لثالث: أنه استثناء))[2].

الوجه الأول للاسم بعد (إلا) عند سيبويه لا يكون تغيير في الاسم عما كان عليه قبل الاستثناء فقال: ((فأحدُ الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... فهو أن تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيدا، وما مررتُ إلا بزيدٍ، تُجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيدا، وما مررتُ بزيد))[3], فالاسماء بعد (إلا) بقيت على حالها كما كانت قبل الاستثناء والنفي, والفائدة من إدخال (إلّا) هو لوجوب هذه الأفعال للاسماء كما يراها سيبويه بقوله: ((ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفى ما سواها))[4] وهذا النوع هو الاستثناء المفرغ, وفيه شرطان: أن يكون الكلام غير تام وغير موجب[5]، وعلى هذا تكون (خطأ) حالًا منصوبًا لـ(مؤمن)، أو مفعولا لأجله، أو صفةً لمفعول مطلق محذوف والتقدير: قتلًا خطأً[1].

([1]) الاستثناء في القرآن الكريم: 39.

([2]) الدر المصون: 69/4.

([3]) الكتاب: 310/2.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 222/2, شرح ابن عقيل: 219/2, والنحو الوافي: 317/2, فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي

رابعا: أن تكون إلا بمعنى ولا:

قال السمين الحلبي: ((الرابع من الأوجه: أن تكونَ «إلا» بمعنى «ولا» والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ))[2].

وهو ما ذهب اليه الكوفيون وأنكره البصريون, وقد فصّل صاحب الانصاف في هذا القول وأفرد لها مسألة[3], وكانت حجة الكوفيين بجوازه ((إ إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {لِئَلَّا يكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيكُمْ حُجَّةٌ الَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} [البقرة: 150] أي ولا الذين ظلموا، يعني ولا الذين ظلموا لا يكون لهم أيضًا حجة))[4], وحجة البصريين كانت((إنما قلنا إن "إلا" لا تكون بمعنى الواو لأن إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر))[5] وفي قوله تعالى(إلا خطأ) أنكر الفراء مجيء إلا بمعنى ولا وقال بعدم جوازه, كما ذكر ابن حيان في تفسيره إذ قال: ((وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالَ: مِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ، إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءٌ آخَرُ، وَيَكُونُ الثَّانِي عَطْفَ اسْتِثْنَاءٍ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

الشنقيطي), أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي, ط1, مكتبة الأسدي، مكة المكرمة, 1431هـ – 2010م: 568/1,

([1]) ينظر: الدر المصون: 69/4, والاستثناء في القرآن الكريم: 39.

([2]) الدر المصون: 70/4.

([3]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 216/1.

([4]) المصدر نفسه.

([5]) المصدر نفسه.

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ... دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَا))[1].

وتختلف دلالة الآية الكريمة باختلاف الوجه الإعرابي لها، وقد أبان المفسرون هذا الاختلاف، ففي الاستثناء المنقطع يكون المعنى على ما ذهب إليه الطبري بقوله: ((وأما قوله: "إلا خطأ"، فإنه يقول: إلا أن المؤمن قد يُقتل المؤمن خطأ، وليس له مما جعل له ربه فأباحه له. وهذا من الاستثناء الذي يُسميه أهل العربية" الاستثناء المنقطع"))[2]، وقال في موضع آخر: ((قِيلَ: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً} فَالْخَطَأُ وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِمَا عَمِلَ فِيمَا قَبْلَ الِاسْتِثْنَاءِ، فَلَيْسَ قَوْلُهُ بِاسْتِثْنَاءٍ مُتَّصِلٍ بِالْأَوَّلِ بِمَعْنَى إِلَّا خَطَأً، فَإِنَّ لَهُ قَتْلَهُ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ: وَلَكِنْ قَدْ يَقْتُلُهُ خَطَأً))[3]، وإلى هذا أشار الزجاج: ((و (إِلَّا خَطَأً) استثناء ليس من الأول. المعنى إلا أن يخطئ المؤمن فكفَارةُ خَطئِه ما ذكر بَعْدُ))[4]، وقيل: ((معنى هذه الآية: وما كان في إذن الله وفي أمره للمؤمن أن يقتل مؤمنا بوجه، ثم استثنى استثناء منقطعا ليس من الأول، وهو الذي تكون فيه إلا بمعنى لكن، والتقدير لكن الخطأ قد يقع))[5]، وأوضح القرطبي معنى الآية في حال كون الاستثناء منقطعا مبينا المراد بالنفي فيها، يقول: ((قوله تعالى: ﴿**وما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً**﴾ هَذِهِ آيَةٌ مِنْ أُمَّهَاتِ الْأَحْكَامِ. وَالْمَعْنَى مَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً، فَقَوْلُهُ: (وَما كانَ) لَيْسَ عَلَى النَّفْيِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ وَالنَّهْيِ، كَقَوْلِهِ: ﴿**وَما كانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ**﴾[6] وَلَوْ كَانَتْ عَلَى النَّفْيِ لَمَا وُجِدَ مُؤْمِنٌ قَتَلَ مُؤْمِنًا قَطُّ، لِأَنَّ مَا نَفَاهُ الله فلا

([1]) البحر المحيط في التفسير: 20/4.

([2]) تفسير الطبري: 9/ 30- 31.

([3]) المصدر نفسه: 7/ 116.

([4]) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 2/ 90.

([5]) المحرر الوجيز: 2/ 92.

([6]) سورة الأحزاب: 53.

يجوز وجوده، كقوله تَعَالَى: ﴿**مَا كانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَها**﴾[1]. فَلَا يَقْدِرُ الْعِبَادُ أَنْ يُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَبَدًا. وَقَالَ قَتَادَةُ: الْمَعْنَى مَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ فِي عَهْدِ اللَّهِ. وَقِيلَ: مَا كَانَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا سَلَفَ، كَمَا لَيْسَ لَهُ الْآنَ ذَلِكَ بِوَجْهٍ، ثُمَّ اسْتَثْنَى اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا لَيْسَ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ (إِلَّا) بِمَعْنَى (لَكِنْ) وَالتَّقْدِيرُ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ أَلْبَتَّةَ لَكِنْ إِنْ قَتَلَهُ خَطَأً فَعَلَيْهِ كَذَا، هَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَالزَّجَّاجِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ))[2].

وأما إن كان الاستثناء متصلا فيختلف فيها المعنى، قال الرازي: ((قَوْلُهُ: إِلَّا خَطَأً فِيهِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ، وَالذَّاهِبُونَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَكَرُوا وُجُوهًا: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ وَرَدَ عَلَى طَرِيقِ الْمَعْنَى، لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُؤَاخِذُ الْإِنْسَانَ عَلَى الْقَتْلِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ قَتْلَ خَطَأٍ فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِهِ. الثَّانِي: أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ صَحِيحٌ أَيْضًا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا الْبَتَّةَ إِلَّا عِنْدَ الْخَطَأِ وَهُوَ مَا إِذَا رَأَى عَلَيْهِ شِعَارَ الْكُفَّارِ، أَوْ وَجَدَهُ فِي عَسْكَرِهِمْ فَظَنَّهُ مُشْرِكًا، فَهَهُنَا يَجُوزُ قَتْلُهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ كَافِرٌ مَعَ أَنَّهُ مَا كان كافرا، الثَّالِثُ: أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا كَانَ مُؤْمِنٌ لِيَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً... الرَّابِعُ: أَنَّ وَجْهَ الْإِشْكَالِ فِي حَمْلِ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْإِطْلَاقَ فِي قَتْلِ الْمُؤْمِنِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَذَلِكَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْأُصُولِيِّينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِيهِ لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَقْتَضِي صَرْفَ الْحُكْمِ عَنِ الْمُسْتَثْنَى لَا صَرْفَ الْمَحْكُومِ بِهِ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ تَأْثِيرُ الِاسْتِثْنَاءِ فِي صَرْفِ الْحُكْمِ فَقَطْ بَقِيَ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ لَا بِالنَّفْيِ

([1]) سورة النمل: 60.

([2]) تفسير القرطبي: 5/ 311- 312.

وَلَا بِالْإِثْبَاتِ، وَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ... الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ بِمَعْنَى لَكِنْ، وَنَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ))[1].

وذهب القرطبي إلى بيان دلالة الآية في الاستثناء المتصل في قتل المؤمن أو القصاص من القاتل في القتل الخطأ، أو أن تُحمل (كان) على أنها تامة، يقول: ((وَقِيلَ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ، أَيْ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا وَلَا يَقْتَصَّ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً، فَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُ، وَلَكِنْ فِيهِ كَذَا وَكَذَا. وَوَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ كَانَ بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَوُجِدَ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَمَا وُجِدَ وَمَا تَقَرَّرَ وَمَا سَاغَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً إِذْ هُوَ مَغْلُوبٌ فِيهِ أَحْيَانًا، فَيَجِيءُ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ. وَتَتَضَمَّنُ الْآيَةُ عَلَى هَذَا إِعْظَامَ الْعَمْدِ وَبَشَاعَةَ شَأْنِهِ، كَمَا تَقُولُ: مَا كَانَ لَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهَذَا إِلَّا نَاسِيًا؟ إِعْظَامًا لِلْعَمْدِ وَالْقَصْدِ مَعَ حَظْرِ الْكَلَامِ بِهِ أَلْبَتَّةَ))[2].

وأما الوجه الآخر الذي ذهب إليه السمين الحلبي في أن (إلا) بمعنى الواو أي (ولا) فتكون دلالة الآية على ما ذكره الماتريدي بقوله: ((وقيل: (إِلَّا) بموضع الواو، كأنه قال: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنًا متعمدًا ولا خطأ، وذلك. جائز في اللغة. وقيل: وما كان ينبغي لمؤمن أن يترك قتله إذا قتل آخر عمدا إلا خطأ، فإنه يترك قتله ولا يقتل به؛ وهو قول أبي بكر الكسائي))[3], وأشار القمي إلى هذا المعنى أيضًا بقوله: ((وقوله (وَما كانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً) أي لا عمدا ولا خطأ والا في موضع لا وليست باستثناء))[4].

([1]) تفسير الرازي: 10/ 175.

([2]) تفسير القرطبي: 5/ 313.

([3]) تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة), محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ), تحقيق: د. مجدي باسلوم, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان, 1426 هـ - 2005م: 3/ 297.

([4]) تفسير القمي, أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي, ت(ق: 4), تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري, ط3, دار الكتاب للطباعة والنشر, قم, إيران, 1303: 1/ 147.

وأنكر القرطبي أن تكون (إلا) بهذا المعنى مستندًا إلى قول النحاس فيها، ((وَقِيلَ: الْمَعْنَى وَلَا خَطَأً. قَالَ النَّحَّاسُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (إِلَّا) بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْخَطَأَ لَا يُحْظَرُ. وَلَا يُفْهَمُ مِنْ دَلِيلِ خِطَابِهِ جَوَازُ قَتْلِ الْكَافِرِ الْمُسْلِمَ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مُحْتَرَمُ الدَّمِ، وَإِنَّمَا خُصَّ الْمُؤْمِنُ بِالذِّكْرِ تَأْكِيدًا لِحَنَانِهِ وَأُخُوَّتِهِ وَشَفَقَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ))[1], هذه هي دلالات الآية لكل وجه, والاختلاف الذي بين كل وجه.

المسألة الثانية:

قال تعالى: ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا**﴾[2].

في المصدر (رجماً) أربعة أوجه[3]:

1. مفعول لأجله[4].
2. حال[5].
3. منصوب بالفعل يقولون[6].
4. مفعول مطلق[1].

([1]) تفسير القرطبي: 5/ 313.

([2]) سورة الكهف: 22.

([3]) ينظر: الدر المصون: 466/7. 467.

([4]) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 160/7.

([5]) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 216/5.

([6]) ينظر: معاني القرآن وإعراب للزجاج: 277/3, والبحر المحيط في التفسير: 160/7.

الأول: منصوب على أنه مفعول لأجله:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {رَجْماً بالغيب} فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغَيْب))[2].

المفعول لأجله أو المفعول له, مصدر منصوب يفيد التعليل, يقول سيبويه: ((باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً. وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان ... وفعلتُ ذاك أَجْلَ كذا " وكذا ". فهذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا " وكذا " فقال: لكذا " وكذا " ، ولكنَّه لمّا طَرَحَ اللامَ عَمِلَ فيه ما قبله))[3], فهو لبيان سبب حدوث الفعل, وليس صفة, وكأنه جواب لسؤال, فحذفت منه اللام وعمل فيه الفعل الذي قبله؛ أما النصب فينتصب كما ينتصب التمييز في (عشرون درهما) درهما تمييز منصوب, والأصل هو مجرور بحرف الجر (من)[4], فلما حذفت انتصب بنزع الخافض, وإليه ذهب ابن السراج بقوله: ((اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا, ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه, وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان "فجئتك" غير مشتق من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو "خفتك" مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة, فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب))[5], فينتصب

([1]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 843/2, والبحر المحيط في التفسير: 160/7.

([2]) الدر المصون: 466/7.

([3]) الكتاب: 267/1- 269.

([4]) ينظر: الكتاب: 203/1.

([5]) الأصول في النحو: 206/1.

المفعول لأجله ليس بفعل من لفظه, ولكنه ينتصب كالمفعول به بفعل ليس بينهما رابط لفظي, وهذا ما يراه كثير من النحويين, من أنه مصدر منصوب يُذكر لأنه عذر لوقوع الفعل[1], وتقدير السمين الحلبي (يقولون ذلك لأجل الرمي بالغَيْب) أي يمكن أن تكون رجما مفعولا لأجله.

الثاني: أنه في موضع الحال:

قال السمين الحلبي: ((والثاني: أنه في موضعِ الحال، أي: ظانِّين))[2].

تحدثت عن الحال المفردة في مسألة (خيرا لكم) و(رجما) مشابهه لـ(خيرا) بأنها مفردة, أي لا جملة ولا شبه جملة, والحال نكرة, يقول الخليل: ((وَالْحَال لَا يكون إِلَّا نكرَة))[3], وإليه ذهب ابن السراج, ويرى أن لو أضيفت إليها الألف واللام أصبحت نعتا, فيقول: ((ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة, وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف, فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة))[4], مما ذُكر آنفا تبيَّن أن الحال لا تكون إلا نكرة, أما سبب مجيء الحال نكرة فقد عزا ابن الوراق ذلك إلى أمرين, إذ قال: ((إِنَّمَا وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة لأمرين: أَحدهمَا:

([1]) ينظر: اللمع في العربية: 58/1, وملحة الإعراب, القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: 516هـ), ط1, دار السلام, القاهرة, 1426هـ -2005م: 36/1, واللباب في علل البناء والإعراب: 277/1, واللمحة في شرح الملحة: 261/1, وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 654/2, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 197/2, وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: 295/1, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 185/2. 187, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 130/2, وجامع الدروس العربية: 46.43/3.

([2]) الدر المصون : 466/7-467.

([3]) الجمل في النحو: 70/1, وينظر المقتضب: 91/3.

([4]) الأصول في النحو: 1/ 214.

أَنَّهَا زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب، وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنكرة أَعم من الْمعرفَة، وَالْوَجْه الثَّانِي: وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَن الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بهَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة))[1], الزيادة تعني أنه يمكن الاستغناء عنها دون أن تؤثر في المعنى, وكما التمييز يبين المميز ويوضحه, فالحال كذلك تبين هيأة صاحب الحال, ولكونهما منصوبين أيضا, يمكن التشبيه بينهما, وابن جني يوضح أن الحال هي بيان هيأة صاحب الحال, إذ قال: ((الْحَال وصف هَيْأَة الْفَاعِل أَو الْمَفْعُول بِهِ وَأما لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة))[2], الحال إذن وصف, والوصف يعني أنه أحد المشتقات, لكن السمين الحلبي يرى أن (رجما) هي في موضع الحال آخذين في الحسبان عدّ الرجم بمعنى الظن والتقدير (ظانين)[3].

الثالث: أنه منصوب بـ (يقولون) لأنه بمعناه:

قال السمين الحلبي: ((والثالث: أنَّه منصوبٌ ب «يقولون» لأنه بمعناه))[4].

يُنصب المفعول المطلق بفعل من لفظه, أو بفعل هو في معنى فعله, فعندها يكون المنصوب نائبا عن المصدر, قال سيبويه: ((وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَري، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه))[5], (ضربا منه) أي في معنى الفعل الذي ذكر مصدره, كما في قعد القرفصاء,

---

([1]) علل النحو: 371/1.

([2]) اللمع في العربية: 62/1.

([3]) ينظر: الدر المصون: 467/7.

([4]) الدر المصون: 7/ 467.

([5]) الكتاب: 35/1.

فالقرفصاء من الفعل قرفص[1], وهو مصدر منصوب بالفعل (قعد) وقعد في معنى قرفص, إذن فهو منصوب بفعل في معنى فعله, ووافقه ابن السراج[2], وإليه ذهب ابن جني بقوله: ((مَا يَنُوب عَن الْمصدر, وَيعْمل أَيْضا فِيمَا كَانَ ضربا من فعله الَّذِي أُخذ مِنْهُ تَقول قعد القُرْفُصَاءَ))[3] وللعكبري قول في الناصب للنائب عن المصدر وله ثلاثة آراء, إذ قال: ((وأمَّا قَوْلهم (قعد القرفصاء) و(اشْتَمَل الصماء) فَاخْتَلَفُوا فِي الِاسْم الْمَنْصُوب هُنَا على ثَلَاثَة أَقْوَال: أحدهُا أنَّه مَنْصُوب بِالْفِعْلِ الَّذِي قبله لأنَّ (القرفصاء) نوع من الْقعُود و(الصمَّاء) نوع من الاشتمال فَإِذا عمل (قعد) فِي الْقعُود الْجَامِع لأنواعه كَانَ عَاملا فِي نوع مِنْهُ لدُخُوله تَحت الْجِنْس هَذَا قَول سيبويه, وَمن البصريِّين من قَالَ هُوَ صفة لمصدر مَحْذُوف تَقْدِيره (الْقعدَة القرفصاء) فعلى هَذَا فِي الْكَلَام حذفٌ ولكنَّ العاملَ فِي الصّفة الْعَامِل فِي الْمَوْصُوف غير أنَّه بِوَاسِطَة، وَمن النحويِّين من قَالَ ينْتَصب بِفعل مَحْذُوف دلَّ عَلَيْهِ (قعد) تَقْدِيره تقرفص القرفصاء وَفِي ذَلِك تعسُّف مُسْتَغْنى عَنهُ لأنَّ (تقرفص) لَو اسْتعْمل لَكَانَ بِمَعْنى (قعد), فَإِذا وجدت لَفْظَة (قعد) كَانَت أولى بِالْعَمَلِ إِذْ هِيَ أصل تقرفص))[4], فالرأي الأول ما جاء به سيبويه وابن السراج وابن جني, حيث إن الناصب للمصدر هو الفعل الذي في معنى الفعل الذي اشتق منه المصدر, والثاني أن المنصوب هو صفة لمصدر محذوف من لفظ الفعل المذكور فيكون التقدير قعد القعدة القرفصاء, فالقعدة هي

([1]) ينظر: كتاب العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ), تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, الجمهورية العراقية، 1981م: 5/ 247. 248, وتهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت, لبنان، 2001م: 288/9.

([2]) ينظر: الأصول في النحو: 160/1.

([3]) اللمع في العربية: 49/1.

([4]) اللباب في علل البناء والإعراب: 264/1. 265.

المصدر والقرفصاء صفته, والثالث أن المصدر منصوب بفعل محذوف دل عليه الفعل المذكور, فيكون التقدير, تقرفص القرفصاء.

و(الرجم) يأتي بمعنى القتل, وبمعنى القذف بالغيب وبالظن[1], ويقول الهروي: ((والرّجْمُ: القَوْل بالظَّنِّ والحَدْس، وَمِنْه قَول الله: {رَجْماً بِالْغَيْبِ}))[2].

وفي الآية الكريمة جاء (الرجم) بمعنى القذف بالغيب وبالظن, وهو بمعنى القول, إذن المصدر(رجما) منصوب بفعل في معنى فعله وهو (يقولون).

الرابع: منصوب بمقدّر من لفظه:

وهو الرأي الثالث الذي ذهب إليه العكبري في أعلاه, فينتصب المصدر بفعل محذوف من لفظه, يقول السيرافي: ((حذف عامل المفعول المطلق قال سيبويه في باب ما ينصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره. وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار أراد أن (صوت حمار) ينتصب بفعل مضمر))[3], فهو جائز عند سيبويه والسيرافي, ولم يحددوا مواضع الجواز والمنع في الحذف, ومن النحويين من يمنع حذف عامل المصدر إذا كان المصدر توكيدا لفعله؛ لأنه الغاية منه توكيد الفعل, فإن حذف الفعل انتفت الغاية منه[4], ويجوز الحذف في غيره, يقول ابن قاسم المرادي: ((لا خلاف في جواز حذف عامل المصدر المختص, معدودا كان أو غير معدود, إذا دل عليه دليل، نحو: "بلى ضربتين, أو ضربا شديدا" في جواب: "ما ضربت"؟))[5], فيحذف الفعل العامل في المصدر إذا كان المصدر

([1]) ينظر: كتاب العين: 119/6.

([2]) تهذيب اللغة: 49/11.

([3]) شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 24/1-25.

([4]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 187/2.

([5]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 650/2.

لبيان العدد أو كان موصوفا أو مضافا, وإليه ذهب كثير من النحويين, وأغلب شرّاح ألفية ابن مالك[1].

ولكن المصدر الذي جاء في الآية الكريمة (رجما) ليس لبيان العدد وليس موصوفا ولا مضافا, فهو لتوكيد الفعل وفي هذه الحالة لا يجوز حذف عامله, وعليه فهذا الوجه ضعيف, وهذا رأي الباحث.

أما دلاليا فلا يوجد اختلاف كبير في المعنى بين الأوجه المذكورة لأعراب (رجما), فالمعنى العام هو كما قال محيي الدين درويش: ((«رجما بالغيب» أي ظنا من غير دليل ولا برهان))[2] وأما إعرابه مفعولا لأجله, فالمعنى كما قال شمس الدين الشافعي: ((ونصب على المفعول له، أي: لظنهم ذلك))[3]، وفي كونه حالا يقول أبو السعود العمادي: ((وانتصابُه عَلى الحاليةِ من الضمير في الفعلين جميعاً أي راجمين))[4], وإليه ذهب الشوكاني بقوله: ((وَانْتِصَابُ رَجْماً بِالْغَيْبِ عَلَى الْحَالِ، أَيْ: رَاجِمِينَ))[5]، وإعرابه مفعولا مطلقا, فمنصوب بفعل من لفظه أو بفعل في معناه وهو (يقولون), والمعنى يكون (يرجمون رجما)[6], و(يقولون رجما).

المسألة الثالثة:

([1]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 187/2, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 176/2ـ 183, شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 472/1ـ 473, شرح التصريح على التوضيح: 498/1, همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 103/2ـ104, النحو الوافي: 211/2.

([2]) إعراب القرآن وبيانه: 557/5.

([3])السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: 363/2.

([4])إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 216/5.

([5]) فتح القدير: 329/3.

([6]) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 843.

قال تعالى: ﴿**قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا**﴾[1].

يذكر السمين الحلبي في نصب (عتياً) أربعة أوجه[2]:

1. أنه مفعول به[3].
2. أنه مصدر مؤكد للفعل (مفعول مطلق)[4].
3. أنه مصدر واقع موقع الحال[5].
4. أنه تمييز[6].

أولا: نصب (عتياً) على أنه مفعول به, للفعل بلغت:

قال السمين الحلبي: ((قوله: {عِتِيّاً} : فيه أربعةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه مفعولٌ به، أي: بَلَغْتُ عِتِيًّا من الكِبَرِ))[7].

المفعول به هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل, ويقسم الفعل على قسمين لازم ومتعدي. فاللازم ما اكتفى برفع الفاعل, والمتعدي يقسم على قسمين أيضا: متعدٍ بنفسه, ومتعدٍ بحرف الجر, يقول ابن جني: ((الْفِعْل فِي التَّعَدِّي إِلَى الْمَفْعُول بِهِ على ضَرْبَيْنِ فعل مُتَعَدٍّ بِنَفسِهِ وَفعل مُتَعَدٍّ بِحرف جر فالمتعدي بِحرف الْجَرّ نَحْو قَوْلك مَرَرْت بزيد وَنظرت إِلَى عَمْرو وَعَجِبت من بكر وَلَو قلت مَرَرْت زيدا وَعَجِبت بكرا فحذفت حرف الْجَرّ لم يجز ذَلِك إِلَّا فِي ضَرُورَة شعر غير أَن الْجَار وَالْمَجْرُور

([1]) سورة مريم: 8.

([2]) ينظر: الدر المصون: 569/7ـ 570.

([3]) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: 450/2.

([4]) ينظر: التبيان في إعراب القران: 2/ 867

([5]) ينظر: التبيان في إعراب القران: 2/ 867, والبحر المحيط في التفسير: 288/7.

([6]) ينظر: التبيان في إعراب القران: 2/ 867, البحر المحيط في التفسير: 288/7.

([7]) الدر المصون: 569/7.

جَمِيعًا فِي مَوضِع نصب بِالْفِعْلِ الَّذِي قبلهمَا, والمتعدي بِنَفسِهِ على ثَلَاثَة أضْرب مُتَعَدٍّ إِلَى مفعول وَاحِد ومتعد إِلَى مفعوَلْينِ ومتعد إِلَى ثَلَاثَة مفعولِينَ))[1], فالمفعول به ينتصب بالفعل المتعدي, وإذا كان متعديا بحرف الجر, فشبه الجملة من الجار والمجرور في محل نصب مفعول به, والمتعدي لأكثر من مفعول فإن جميع المفاعيل هي في موضع النصب, والزمخشري موافق لابن جني فيقول: ((المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد. وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة))[2], فوجود المفعول به في الجملة هو الفارق بين الفعل اللازم والمتعدي.

الثاني: نصب (عتياً) على أنه مصدر مؤكد للفعل:

قال السمين الحلبي: ((الثاني: أن يكونَ مصدراً مؤكِّداً مِنْ الفعل، لأنَّ / بلوغَ الكِبرَ في معناه))[3].

وهو نوع من أنواع المفعول المطلق, والمفعول المطلق هو المصدر المشتق من لفظ الفعل, يقول ابن جني: ((بَاب الْمَفْعُول الْمُطلق وَهُوَ الْمصدر واعْلَم أَن الْمصدر كل اسْم دلّ على حدث وزمان مَجْهُول وَهُوَ وَفعله من لفظ وَاحِد وَالْفِعْل مُشْتَقّ من الْمصدر فَإِذا ذكرت الْمصدر مَعَ فعله فضلَة فَهُوَ مَنْصُوب تَقول قُمْت قيَاما وَقَعَدت قعُودا))[4], فهو يدل على مطلق حدوث الفعل والزمن مجهول على عكس الفعل, أما عن فائدة المفعول المطلق والغرض منه فيوضحه ابن جني أيضا: ((وَإِنَّمَا يذكر الْمصدر مَعَ فعله لأحد ثَلَاثَة أَشْيَاء وَهِي توكيد الْفِعْل وَبَيَان النَّوْع وَعدد المرات نقُول فِي التوكيد قُمْت قيَاما وَقَعَدت قعُودا وَتقول فِي التَّبْيِين قُمْت قيَاما حسنا وَجَلَست

([1]) اللمع في العربية: 51/1.

([2]) المفصل في صنعة الإعراب: 58/1.

([3]) الدر المصون: 569/7- 570.

([4]) اللمع في العربية: 48/1.

جُلُوسًا طَوِيلا وَتقول فِي عدد المرات قُمْت قَوْمَتَينِ وَقَعَدت قعدتين وَضربت ثلاثُ ضرباتٍ))[1], فيأتي إما لتوكيد الفعل الذي اشتق منه, أو لبيان نوعه ويكون إما موصوفا أو مضافا كما في (جلست جلوسا طويلا) فـ (طويلا) صفة للمفعول المطلق جلوسا, والغرض الثالث يكون لبيان عدد مرات حصول الفعل كما في (قعدت قعدتين), وفعل المفعول المطلق في الآية الكريمة, هو الفعل بلغت لانه في معنى فعل المصدر (عتيا), فيكون المصدر منصوب بفعل في معنى فعله, كما في المسألة المذكورة آنفا (رجما: منصوب بالفعل يقولون لأنه في معنى فعله).

الثالث: نصب (عتياً) على أنه مصدر واقع موقع الحال من الفاعل في الفعل (بلغت):

قال السمين الحلبي: ((الثالث: أنَّه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من فاعل «بَلَغْتُ» ، أي: عاتياً أو ذا عِتِيّ))[2].

قد تقع المصادر موقع الحال في العربية, وقد جوزه النحويون لأن المصدر في هكذا مواضع نكرة منصوبة, ومن شروط الحال أن يكون نكرة, يقول ابن السراج: ((واعلم: أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشيًا, فقولك: مشيًا قد أغنى عن ماشٍ, ويمشي, إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشيًا))[3], فالمصدر مشيا المشتق من الفعل المحذوف يمشي جاء في موضع الحال, وابن الوراق يوضح ما سبق بقوله: ((أَن يكون الْمصدر مَنْصُوبًا بِفعل من لَفظه، وَذَلِكَ الْفِعْل فِي مَوضِع الْحَال، فَلَمَّا حذف الْفِعْل قَامَ الْمصدر مقَامه، فَجَاز أَن يُقَال: إِنَّه فِي مَوضِع الْحَال، كَقَوْلِهِم: (أرسلها العراك) ، فالتقدير: أرسلها تعترك

([1]) المصدر نفسه, وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 181/2, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 169/2, وجامع الدروس العربية: 32/3.

([2]) الدر المصون: 570/7.

([3]) الأصول في النحو: 163/1.

العراك، فالعراك نصب على الْمصدر، والمصادر تكون معرفَة ونكرة، وتعترك: هُوَ الْحَال، فأقيم (العراك) مقَامه))[1], الذي يقع موقع الحال هو الفعل المحذوف الذي يشتق منه المصدر, فلما حذف الفعل أقام المصدر مقام الفعل فيعرب مصدرا واقع موقع الحال, و (عتياً) في الآية المباركة مصدر حُذف فعله الذي يعرب حال, فأخذ موضع فعله, فأصبح مصدرا منصوبا في موضع الحال.

رابعاً: نصب (عتياً) على أنّه تمييز:

قال السمين الحلبي: ((الرابع: أنه تمييزٌ))[2].

أحد المنصوبات التي ذكرها الخليل بقوله: ((فالنصب أحد وَخَمْسُونَ وَجها نصب من مفعول بِهِ ... وَنصب من التَّمْيِيز))، ويعمل فيه الفعل فينصبه, يقول المبرد: ((اعْلَم أَن التَّمْيِيز يعْمل فِيهِ الْفِعْل وَمَا يُشبههُ في تَقْدِيره؛ وَمَعْنَاهُ في الانتصاب وَاحِد وَإِن اخْتلف عوامله فَمَعْنَاه: أَن يأتي مَبْنِيا عَن نَوعه، وَذَلِكَ قَوْلك: عندي عشرُون درهما، وَثَلَاثُونَ ثوبا لما قلت: عندي عشرُون، وَثَلَاثُونَ – ذكرت عددا مُبْهما يَقع على كل مَعْدُود، فَلَمَّا قلت درهما عرفت الشيء الذي إِلَيْهِ قصدت بِأَن ذكرت وَاحِدًا مِنْهُ يدل على سائره))[3], فهو منصوب بالفعل أو ما يشبهه, والغرض منه التبيين والإيضاح, فعند القول عندي عشرون ونسكت, هناك إبهام, ويذهب هذا الابهام بذكر التمييز, بأن أقول درهما أو ثوبا.

ولابن الوراق رأي في نصب التمييز, إذ قال: ((اعْلَم أَن التَّمْيِيز إِنَّمَا وَجب أَن ينصب على التَّشْبِيه بالمفعول، لِأَن مَا قبله تَقْدِير الْفَاعِل على طَرِيق التَّشْبِيه، وَذَلِكَ أَنَّك إِذا قلت: عِنْدِي

([1]) علل النحو: 364/1, وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2/ 697.
([2]) الدر المصون: 570/7.
([3]) المقتضب: 32/3, وينظر: الأصول في النحو: 222/1.

عشرُون درهما، فالنون منعت الدِّرْهَم من الْجَرّ، كَمَا منع الْفَاعِل من الرّفْع، يَعْنِي من رفع الْمَفْعُول، فَصَارَت النُّون كالفاعل، وَصَارَ التَّمْيِيز كالمفعول))[1], فيشبه التمييز بالمفعول به فوجب نصبه, وأما علة النصب فبما أن الفاعل منع المفعول به من الرفع, فالنون في (عندي عشرون درهما) منعت درهم من الجر.

أما ابن هشام فيشترط في التمييز خمسة أمور فيقول: ((التَّمْيِيز وَهُوَ مَا اجْتمع فِيهِ خَمْسَة أُمُور أَحدهَا أَن يكون اسْما وَالثَّانِي أَن يكون فضلَة وَالثَّالِث أَن يكون نكرَة وَالرَّابِع أَن يكون جَامِدا وَالْخَامِس أَن يكون مُفَسرًا لما انبهم من الذوات فَهُوَ مُوَافق للْحَال فِي الْأُمُور الثَّلَاثَة الأولى ومخالف فِي الْأَمريْنِ الْأَخيرينِ))[2], فإذا قلنا إن (عتيا) حال كما في الوجه السابق فلا بد من توفر الشرطين الأخيرين ليكون في موضع نصب على التمييز, وأحد هذه الشرط أن يكون التمييز جامدا, و (عتيا) مشتق, وعلى هذا الأمر يمكن استبعاد هذا الوجه إذا أُخذَ بعين الاعتبار شروط ابن هشام.

أما دلالة الأوجه الإعرابية, فلا اختلاف في المعنى بين الأوجه الأربعة, والمعنى العام الذي يراد منه على رأي مجد الدين الفيروزآبادي: ((وقال تعالى: {وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الكبر عِتِيّاً} أَى حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومعالجتها))[3]. أي أنه وصل إلى مرحلة من العجر واليأس التي لا يمكن معالجتها, ولكن قدرة الله فوق كل شيء, فقد وهبه مولودا رغم عجزه وكبر سنه.

([1]) علل النحو: 392/1.

([2]) شرح قطر الندى وبل الصدى: 237/1.

([3]) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: 19/4.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خير رسله محمد وآله الطيبين الطاهرين، نبيَّن في هذه الخاتمة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من النتائج وهي:

1. التعدد الإعرابي يُعَدُّ ظاهرة إيجابية في التفسير القرآني لما يحمله من وجه المعنى, فهو حمال لوجوه, إلا أنّ ذلك يتوقف على مرافقته الوجه الإعرابي للمعنى, وإلا لا مسوغ للقول بالوجه الإعرابي دون توضيح المعنى المرافق له.

2. بتعدد الإعراب وتغيير المعنى دليل على أن القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان, مهما بَعُدَت الأزمان وتعددت الأمكنة, ونلتمس ذلك في القرآن الكريم فقط, ولا يوجد في شعر أو غيره، وهو أحد مواضع الإعجاز القرآني.

3. المعنى والإعراب كلاهما يؤثر في الآخر, فاللحن في الإعراب يؤدي إلى فساد المعنى, والمعنى يؤدي إلى بيان الإعراب المطلوب, فهما مترابطان ولكن السمين الحلبي قدّم المعنى على الإعراب.

4. أكثرَ السمين الحلبي من ذكر الأوجه الإعرابية وهناك مواضع قد تصل إلى تسعة أوجه, وهذا دليل على سعة علمه, واطلاعه؛ لأن بعض الآراء ينسبها إلى أصحابها وقدرته على فهم المعنى لكل وجه إعرابي, وقدرته على التأويل.

5. كان لأبي حيان الأندلسي حضور واضح في محاورات السمين ومسائله, لأنه تتلمذ على يديه, وكذلك الزمخشري وأبي البقاء.

6. ظاهرة التعدد الإعرابي في اللغة العربية دلالة على مرونة اللغة, وقبولها لأكثر من تأويل.

7. لجأ النحويون إلى التقديرات الإعرابية مراعاة للمعنى, فالمعنى لا يستقيم إلا بذلك, إلا أن السمين الحلبي عزف في مواطن عن ذكر علاقة الوجه الإعرابي بالمعنى.

8 . الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة والحال نكرة, ولكن هناك مواضع يجوز فيها أن يكون صاحب الحال نكرة, وهي إذا كان نكرة مخصصة, أي مضافة أو موصوفة كما في قوله تعالى (فيه ظلمات ورعد وبرق) فالجملة في موضع نصب حال لصاحب الحال النكرة (صيب) الموصوف بشبه الجملة (من السماء).

9. يجوز في جملة (أَنَّ) المفتوحة الهمزة, أن تعرب بدلا, إذا كان المبدل منه حديثا أو قصة.

10. لا يصح بدل الغلط في القران الكريم, وقد أشار بعض النحويين إلى ذلك وقد مرَّ وجهه في إحدى المسائل, إذ ذكر السمين الحلبي هذا الوجه وهو مثل قول المبرد:((مَرَرْت بِرَجُل حمارٍ أَراد أَن يَقُول مَرَرْت بِحِمَار, فإِمَّا أَن يكون غلِط فِي قَوْله مَرَرْت بِرَجُل فتدارك فَوضع الَّذِي جاءَ بِهِ وَهُوَ يُرِيدهُ فِي مَوْضِعه أَو يكون كأَنَّه نسِي فَذكر، فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثلُه فِي قُرْآن وَلَا شعر وَلَكِن إِذا وَقع مثلُه فِي الْكَلَام غَلطا أَو نِسْيانا فَهَكَذَا إِعرابه)).

11. قد يغيب عن الأوجه الإعرابية التي يذكرها السمين الحلبي ترجيح أحدها, منه ما جاء في مسألة (أني أخلق) ويرجع ذلك إلى قوة احتمال الأوجه الإعرابية.

12. ضمَّن السمين الحلبي آراءه النحوية آراء غيره وصرح بهم كآراء الزمخشري وأبي البقاء العكبري.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1391هـ - 1971م.
- الاستثناء في القرآن الكريم ـ نوعه ـ حكمه ـ إعرابه: حسن طه الحسن, شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة, العراق, الموصل.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل, الدكتور شوقي المعري, ط1, دار الحارث, دمشق, سوريا, 1997.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، ط5، دار القلم العربي، حلب,
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج, علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ), تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري, ط4, دارالكتاب المصري, القاهرة , ودارالكتب اللبنانية, 1420هـ.
- إعراب القرآن وبيانه, محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت:1403هـ), ط4, دار الإرشاد للشؤون الجامعية , حمص , سوريا، دار اليمامة, دمشق, بيروت)، (دار ابن كثير, دمشق, بيروت), 1415 هـ.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ.
- إعراب لامية الشنفري, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران, ط1,المكتب الإسلامي, بيروت, 1404هـ - 1984م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي, ط1, مؤسسة المختار للنشر والتوزيع, مصر, القاهرة,1420هـ - 1999م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط4, دار العلم للملايين، بيروت، 1979م.
- الأفعال الناسخة, حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب), مطبوع سنة 1998م على نفقة الكاتب.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري, (ت: 577هـ), ط1, المكتبة العصرية, 1424هـ .- 2003م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل, ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ), تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1418 هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1993م.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: 745), تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد, أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: 1224هـ), تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان, الدكتور حسن عباس زكي, القاهرة, 1419 هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ), ط1, دار المعرفة, بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة, مصر، 1376هـ - 1957م.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م.
- التبيان في تفسير القرآن, شيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسي, (460هـ), تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي, دار إحياء التراث العربي.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1387هـ - 1967م.

- التسهيل لعلوم التنزيل, أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ), تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي, ط1, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم, بيروت, 1416 هـ.
- التطبيق النحوي, الدكتور عبده الراجحي, ط1, مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, 1420هـ 1999م.
- تفسير الراغب الأصفهاني, أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: 502هـ), تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني, ط1, كلية الآداب, جامعة طنطا, 1420هـ - 1999م.
- تفسير القرآن العظيم, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ), تحقيق: محمد حسين شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون, بيروت, 1419هـ.
- تفسير القمي, أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي, ت(ق: 4), تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري, ط3, دار الكتاب للطباعة والنشر, قم, إيران, 1303.
- التّفسير الكاشف, محمّد جواد مغنيّة, ط1, دار العلم للملايين, بيروت, لبنان, ط2, بيروت ، شباط (فبراير) 1968, ط3, آذار (مارس) 1981.
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة), محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: 333هـ), تحقيق: د. مجدي باسلوم, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت، لبنان, 1426 هـ - 2005م.
- التفسير المظهري, المظهري، محمد ثناء الله, تحقيق: غلام نبي التونسي, مكتبة الرشدية, الباكستان, 1412هـ.
- التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري(عليهم السلام), تحقيق: موؤسسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف), قم المقدسة.

- التفسير الوسيط للقرآن الكريم, محمد سيد طنطاوي, ط1, دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة, القاهرة.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت, لبنان، 2001م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ - 2008م.
- جامع البيان في تأويل القرآن, محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ), تحقيق: أحمد محمد شاكر, ط1, مؤسسة الرسالة، 1420هـ , 2000م.
- جامع الدروس العربية, مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ), ط28, المكتبة العصرية، صيدا, بيروت, 1414هـ - 1993م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي, أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ), تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش, ط2, دار الكتب المصرية, القاهرة, 1384هـ - 1964م.
- الجمل, أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت: 471), تحقيق: علي حيدر, 1392- 1972, دمشق.
- الجمل في النحو, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ), تحقيق: د. فخر الدين قباوة, ط5, 1416هـ - 1995م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1413هـ - 1992م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1997م.
- حجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ -1997م.
- الحجة للقراء السبعة, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ), تحقيق: بدر الدين قهوجي, بشير جويجابي, راجعه ودققه: عبد العزيز رباح, أحمد يوسف الدقاق, دار المأمون للتراث, دمشق, بيروت.
- حروف المعاني والصفات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ), تحقيق: علي توفيق الحمد, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت, 1984م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة,: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط1, دار إحياء الكتب العربية, عيسى البابي الحلبي وشركاه, مصر, 1387هـ -1967م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1431هـ - 2010م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ), تحقيق: محمد عبد المعيد ضان, ط2, مجلس دائرة المعارف العثمانية, صيدر اباد, الهند, 1392هـ, 1972م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ), تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط, دار القلم، دمشق، 1988م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين, مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت: 1033هـ), إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية, الكويت, 1430 هـ - 2009 م.
- ديوان الأعشى الكبير, ميمون بن قيس بن جندل, تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني, ط1, وزارة الثقافة والفنون والتراث, قطر – الدوحة, 2010.
- الرّدُّ عَلى النّحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مَضَاء القرطبي (ت592هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1399هـ - 1979م.
- رسالة منازل الحروف, علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: 384هـ), تحقيق: إبراهيم السامرائي, دار الفكر, عمان.
- روح البيان, إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي , المولى أبو الفداء (ت: 1127هـ), دار الفكر, بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: 1270هـ), تحقيق:علي عبد الباري عطية, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1415 هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ - 1992م.

- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1421هـ - 2000م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب, عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ), تحقيق: محمود الأرناؤوط, خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط, ط1, دار ابن كثير، دمشق , بيروت, 1406 هـ - 1986م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط20, دار التراث, القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, 1400هـ - 1980م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، 1394هـ - 1974م.
- شرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت900هـ)، تحقيق: الدكتور حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.
- شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت:672هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة, مصر، 1410هـ - 1990م.

- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت, لبنان، 1428هـ – 2007.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي, (ت686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي, ليبيا، 1996م.
- شرح ألفية ابن مالك, أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
- شرح الكافية الشافية, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ), تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي, ط1, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- شرح الكافية في النحو, محمد ابن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الأستراباذي,(ت: 688), وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني,المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري, الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي, (ت: 456هـ), تحقيق: د. فائز فارس, ط1, الكويت, 1404هـ-1984م
- شرح المفصّل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش (ت:643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان، 1422هـ – 2001م.

- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار, إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان، 1419هـ – 1998م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق– سوريا، 1984م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1383هـ – 1963م.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام, محيي الدين الكافيجي, (ت: 879), تحقيق: فخر الدين قباوة, ط1, دار طلاس, دمشق, 1989م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانيّ (ت384هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة، القاهرة، 1408هـ –1988م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي, والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1986.
- صفوة التفاسير, محمد علي الصابوني,ط1, دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة, 1417 هـ – 1997 م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك, محمد عبد العزيز النجار, ط1, مؤسسة الرسالة, 1422هـ – 2001م.
- طبقات الشافعية, أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت: 851هـ), تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان, ط1, عالم الكتب – بيروت, 1407هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى, تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ), تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, ط2, هجر للطباعة والنشر والتوزيع, 1413هـ.
- طبقات الشّافعية, عبد الرحيم الأسنوي (جمال الدين), (ت: 772هـ), تحقيق: كمال يوسف الحوت, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, 1407هـ, 1987م.
- طبقات المفسرين للداوودي, محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت: 945هـ), دار الكتب العلمية, بيروت, راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- العقد النضيد في شرح القصيد, للسمين الحلبي (ت: 765هـ), تحقيق: د. أيمن رشدي سويد, ط1, دار نور المكتبات للنشر والتوزيع, جدة, 1422هـ ـ 2001م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، 1420هـ – 1999م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ : شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السور,ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417هـ . 1966م.
- عمدة الكتاب, أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ), تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي, ط1, دار ابن حزم, الجفان والجابي للطباعة والنشر, 1425 هـ – 2004 م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو خير محمد بن محمد بن الجزري(ت822هـ) ،ج. براجسترسر ، مكتبة الخانجي بمصر، 1932م.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل, محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ), دار القبلة للثقافة الإسلامية, جدة، مؤسسة علوم القرآن, بيروت.
- فتح القدير, محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ), ط1, دار ابن كثير، دار الكلم الطيب, دمشق، بيروت,1414هـ.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي), أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي, ط1, مكتبة الأسدي، مكة المكرمة, 1431هـ - 2010 م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ), تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي, ط1, مكتبة الخانجي، القاهرة, مصر, 1408هـ - 1988م.
- كتاب العين, أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ), تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال, الجمهورية العراقية، 1981م.
- الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, ط3, مكتبة الخانجي، القاهرة, 1408هـ - 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ), ط3, دار الكتاب العربي, بيروت, 1407هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون, مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ), مكتبة المثنى, بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية),1941م

- اللامات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ), تحقيق: مازن المبارك, ط2, دار الفكر, دمشق, 1405هـ -1985م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل, علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: 741هـ), تحقيق: تصحيح محمد علي شاهين, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1415هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان, ط1, دار الفكر, دمشق, 1416هـ 1995م.
- اللمحة في شرح الملحة, محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ), تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي, ط1, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, 1424هـ/2004م.
- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ), تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة, محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت: 412هـ), تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي, دار العروبة، الكويت.
- مجاز القرآن, أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: 209هـ), تحقيق: محمد فواد سزگين, مكتبة الخانجى, القاهرة, 1381هـ.
- مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، 1948م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن, أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي, ط1, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع, 1426هـ - 2005م.

- محاسن التأويل, محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1418هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: 542هـ), تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1422هـ.
- المدارس النحوية, أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ), دار المعارف.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل, أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ), حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي, راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو, ط1, دار الكلم الطيب، بيروت, 1419هـ - 1998م.
- المسائل الحلبيات, أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت: 377هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, ط1, دار القلم, دمشق, دار المنارة, بيروت, 1407هـ - 1987م.
- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي, أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 510هـ), تحقيق: عبد الرزاق المهدي, ط1, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1420هـ.
- معانى القرآن للأخفش, أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ), تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة, ط1, مكتبة الخانجي، القاهرة, 1411هـ - 1990م.

- معاني القراءات للأزهري, محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ), ط1, مركز البحوث في كلية الآداب, جامعة الملك سعود.
- معاني القرآن وإعرابه, إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ), تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي, ط1, عالم الكتب, بيروت, 1408هـ - 1988م.
- معاني القرآن, أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: 338هـ), تحقيق: محمد علي الصابوني, ط1, جامعة أم القرى, مكة المكرمة, 1409هـ.
- معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ), تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, محمد علي النجار, عبد الفتاح إسماعيل الشلبي, ط1, دار المصرية للتأليف والترجمة, مصر.
- معاني النحو, الدكتور فاضل صالح السامرائي, ط2, شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة. 1423هـ - 2003.
- معجم المؤلفين, عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ), مكتبة المثنى, بيروت، دار إحياء التراث العربي, بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ), تحقيق: د. مازن المبارك, محمد علي حمد الله, ط6, دار الفكر, دمشق, 1985م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ), ط3, دار إحياء التراث العربي, بيروت, 1420هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ), تحقيق: د. علي بو ملحم, ط1, مكتبة الهلال, بيروت, 1993م.

- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت– لبنان، 1428هـ– 2007م.
- المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت.
- ملحة الإعراب, القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: 516هـ), ط1, دار السلام, القاهرة, 1426هـ –2005م.
- الممتع الكبير في التصريف, علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ), ط1, مكتبة لبنان, 1996م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية, سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت : 1417هـ), دار الفكر, بيروت, لبنان, 1424هـ – 2003م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب, خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ), تحقيق: عبد الكريم مجاهد, ط1, الرسالة, بيروت, 1415هـ 1996م.

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

أَشهَدُ أَنَّ إعدَادَ هَذهِ الدِّرَاسَةِ المَوسُومَةِ بِـ(مَا احتَمَلَ أَربَعَةَ أَوجُهٍ إِعرَابِيَّةٍ عِندَ السَّمِينِ الحَلَبِيِّ (ت: ٧٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الدُّرُ المَصُونُ فِي عُلُومِ الكِتَابِ المَكنُونِ دِرَاسَةٌ نَحوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ) الَّتِي قَدَّمَهَا الطَّالِبُ (حَسَّان عَبَّاس فَاضِل الرُبَيعِي) قَد جَرَى تَحتَ إِشرَافِي بِمَرَاحِلِهِ كَافَّةً، فِي قِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ- كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإِنسَانِيَّةِ- جَامِعَةِ كَربَلَاءَ، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أُرَشِّحُهَا لِلمُنَاقَشَةِ.

الإمضاء:

أ.م.د. أسامة عبد الغفور نصيف

(المشرف)

التاريخ: ١٦/١٠/٢٠٢٣

بِنَاءً عَلَى إِقرَارِ المُشرِفِ أُرَشِّحُ الدِّرَاسَةَ لِلمُنَاقَشَةِ:

الإمضاء:

أ.د. ليث قابل الوائلي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ: 16/10/2023

(قرار لجنة المناقشة)

نَشهَدُ نَحنُ أَعضَاءُ لَجنَةِ المُنَاقَشَةِ، أَنَّنَا اطَّلَعنَا عَلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ المَوسُومَةِ بِـ(**ما احتَمَلَ أَربَعَةَ أَوجُهٍ إِعرَابِيَّةٍ عِندَ السَّمِينِ الحَلَبِيِّ (ت: ٧٥٦هـ) فِي كِتَابِهِ الدُّر المَصُون فِي عُلُومِ الكِتَابِ المَكنُونِ دِرَاسَةٌ نَحوِيَّةٌ دِلَالِيَّةٌ**) الَّتِي قَدَّمَهَا الطَّالِبُ: (**حَسَّان عَبَّاس فَاضِل الرُّبَيعِيّ**)، وَقَد نَاقَشْنَاهُ فِي مُحتَوَيَاتِهَا وَفِي مَا لَهُ عَلَاقَةٌ بِها، وَنَرَى أَنَّهَا جَدِيرَةٌ بِنَيلِ شَهَادَةِ الماجِستير فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا، بِتَقدِيرِ ( ).

الإمضَاء:
الاسم: أ.د. **فلاح رسول حسين**
(رَئِيسًا)
التاريخ: ٧ / ١٢ / ٢٠٢٣م

الإمضَاء
الاسم: أ.م.د. **رياض رحيم ثعبان**
(عُضوًا)
التاريخ: / / ٢٠٢٣م

الإمضَاء:
الاسم: أ.م.د. **خير الله مهدي جاسم**
(عُضوًا)
التاريخ: ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٣م

الإمضَاء
الاسم: أ.م.د.**أسامة عبد الغفور نصيف**
(عُضوًا وَمُشرِفًا)
التاريخ: ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٣م

صادقَ مجلسُ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ لِلعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ/ جَامِعَة كَربَلَاءَ عَلَى قَرَارِ اللَّجنَةِ.

الإمضَاء
الاسم: أ.د. **صباح واجد علي**
عميدُ كُلِّيَّةِ التَّربِيَةِ للعُلُومِ الإنسَانِيَّةِ
التاريخ: ٢٣ / ١ / ٢٠٢٤م

نتائج الفكر في النَّحو, أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت:

581هـ), ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, 1412هـ – 1992م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ), وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- النحو المصفى, محمد عيد, مكتبة الشباب.
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية, على الجارم ومصطفى أمين, الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- النحو الوافي, عباس حسن (ت: 1398هـ), ط15, دار المعارف.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه, أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ), تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي, ط1, الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الشارقة, 1429هـ – 2008م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر.
- الوافي بالوفيات, صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ), تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت,1420هـ – 2000م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد, أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: 468هـ), تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس, قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي, ط1, دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, 1415هـ – 1994م,

الرسائل والأطاريح:

- الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الأعرابية تفسير القرطبي أنموذجا, أحمد عبد العظيم عبد السلام أحمد, (رسالة) جامعة القاهرة, كلية دار العلوم, 2014.
- الأوجه الإعرابية المفسدة للمعنى في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, الباحثة مُوضي بنت عبد الله بن موسى كاملي, (رسالة) جامعة جازان السعودية, كلية الآداب والعلوم الإنسانية, ط1, دار النابغة للنشر والتوزيع, 1441 هـ -2020م.
- دراسة الظواهر اللغوية والنّحوية في القراءآت الواردة في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت 756هـ) ، (أطروحة), صالح ذيب الجبوري ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية, بغداد، 2002.
- السمين الحلبي ودراساته النّحوية في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (إطروحة), هيثم طه ياسين ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 2001م.
- علل التعبير القرآني عند السمين الحلبي (ت 756هـ), (رسالة) , للطالبة رنا هادي صالح, الجامعة الإسلامية, بغداد , كلية الآداب.

Abstract:

All praise is due to God, creator of the creation, granting good, praise suits His dignity as he must be praised, Prayer and peace be upon our master and prophet Mohammed and his progeny.

The current study aims at stating causes and reasons of the parsing phases that were mentioned by the Al Semean Al Helebi in his book " Al Dur Al Mesoun Fe Oloum Al Ketab Al Meknoun", particularly the four phases of vocabulary, sentences, and semi sentences as well what these differences perform in meaning. Therefore, the study came to be a syntactic-semantic one. The large number of quadruple parsing phases position was modified behind choosing this book rather than another one. They are about more than one hundred and thirty positions. In order to avoid repetition in the parsing phases, eighteen different positions were chosen which were divided into three chapters. Each one has six issues and each section has three.

The first chapter was about the four phases that the sentences' position bear, it has two sections. The first section was about the four phases of the nominal sentences while the second section tackled the four phases of the verbal sentences.

The second chapter was about the four phases of the semi sentence, it las also two sections. The first section mentioned the four phases of the adverbs whereas the second section was about the preposition and the prepositional phrase.

The third chapter stated the four phases of the single word, it las also two sections. The first section was about the four phases in the nouns, while the second section tackled the four phases in the bases.

These chapters were preceded by introduction, preface and followed by conclusion for the most important results, a list of references and bibliography, then, the content.

Parsing multiple in Arabic is intended of capacity and flexibility in Arabic for it is possible to give more than single parsing rule for the single vocabulary, or to the sentence which is in turn is Quranic inimitability.

\

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Ones that Have Four Parsing Phases to Al Semean Al Helebi (Died756 H.) in his book " Al Dur Al Mesoun Fe Oloum Al Ketab Al Meknoun": A Syntactic Semantic Study

by:

Hesan abbas Fadhil

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for

the Requirements of Master Degree in Arabic / linguistics.

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Osamah Abdul Ghefour Nsaif

2023 A.D.

1445 H.